

تكحيل العين

بجواز السؤال عن الله عز وجل بـ (أين)

والرد على أهل الضلال والمين

الكوثري والغماري والسقاف ومن لف لفهم

تأليف

د. صادق بن سليم بن صادق

تقديم فضيلة الشيخ العلامة

أبي أويس محمد بن الأمين بوخبزة الحسني



الرياض

تكحيل العين

بجواز السؤال عن الله ﷻ بـ (أين)

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

صادق ، صادق سليم

تكحيل العين بجواز السؤال عن الله بـ (اين) والرد على أهل الضلال والمين . / صادق سليم صادق . — الرياض ، ١٤٢٧هـ .

١٦٤ ص ، ١٧ × ٢٤سم

ردمك : ١ - ٩ - ٩٦٦٢ - ٩٩٦٠

١ — الله جل جلاله ٢- الإيمان (الإسلام) ٣ — التوحيد أ — العنوان

ديوي ٢٤٨ ١٤٢٧/٢٨٦

رقم الإيداع : ١٤٢٧/٢٨٦

ردمك : ١-٩-٩٦٦٢-٩٩٦٠

الطبعة الأولى

١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م

الناشر



المملكة العربية السعودية — الرياض : ص . ب : ١٠٤٦٤ الرمز البريدي ١١٤٣٣

هاتف وناسوخ ٠١٤٣٨٠٤٠٤

البريد الإلكتروني : E-mail:dar_attawheed.pub.sa@naseej-com

تكحيل العين
بجواز السؤال عن الله ﷻ بـ (أين)

والرد على أهل الضلال والمين
الكوثري والغماري والسقاف ومن لف لفهم

تأليف
د. صادق بن سليم بن صادق

تقديم فضيلة الشيخ العلامة
أبي أويس محمد بن الأمين بوخبزة الحسني

دار التوحيد للنشر
الرياض

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

تقديم فضيلة الشيخ
العلّامة (محمد بن الأمين أبوخبزة الحسني)

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً.

هذا الكتاب (**تكحيل العين بجواز السؤال عن الله بأين**) اسمٌ طابق مُسمّاهُ، وعنوانٌ استوفي ـ وأيم الله ـ معناهُ؛ فقد كحّل عيونَ المؤمنين بمرود الحق والإيمان، وأقرّها بدلائل الصدق والإيقان؛ المتمثّلة في أبحاثه المُسدّدة، وأنظاره المؤيّدة؛ الدائرة حول حديث الجارية المؤمنة، التي سألها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: أين الله؟ فأجابت بسذاجتها الفطرية؛ النّقيّة: في السماء، وسألها: من أنا؟ قالت: رسول الله. قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لمولاها: اعتقها فإنها مؤمنة.

هذا الحديث الشريف الصحيح؛ كان قُنبلةً ذريّة، أتى على صُروح المبتدعة، من جهمية ومعتزلة وأشعرية وماتريدية، من القواعد، وألقمهم حديداً لا حجراً فقط؛ فلجأوا إلى شياطينهم ومردتهم؛ يستغيثون، ويستنصرون؛ فاقتحم أبو جهلهم العقبة، معصوب العين بعصابة التّعصب؛ مريض القلب بداء الحسد والحقد، ونصرة الباطل؛ فقاء ما في صدره؛ من جحود الحق، ومدافعته؛ بدافع الكبر الذي هو: بطر الحق، وغمط الناس، وكتب بيده الآثمة ما زيّن له من الباطل: من الطعن في هذا

الحديث الشريف، بما هو معروف في أوضاعه المرصدة لمحاربة الحق وأهله، كمقالاته الخبيثة، وتعاليقه على عدد من الكتب. ورجلٌ يسمح له ضميره الخرب، وعقله المريض، بالبراءة من دين الإسلام إن بقيَ الناسُ يصفون الإمام المجاهد، ناصر السنّة، وقامع البدعة: أبا العباس أحمد ابن تيمية بشيخ الإسلام ـ رحمه الله ورضي عنه، وكبت أعداءه ـ لا تجوز موالاته، ولا الأخذ عنه؛ بَلْهَ الترضي عنه، والدعاء؛ إن كان فارق الدنيا على ما عاش عليه، من محاربة الحق، والوقيعة في أئمة الهدى من السلف الصالح، حتى من ينعته بفقيه، ويشير إلى أنه وحده الحقيق بوصف الإمام القدوة للمسلمين؛ أولهم وآخرهم، وتورّط في سبيل نصرته والدفاع عنه إلى الكفر بكثير من الأحاديث الصحيحة والحسنة، وهذا معروف عنه، ومبثوث في كتبه، ولا سيما (النكت الطريفة) وقد رماه الله في حياته وبعد مماته بالغير من علماء الإسلام؛ فردوا عليه ردوداً مفحمة، كالشيخ عبد الرحمن المعلمي في (التنكيل) وغيره، وكالشيخ أحمد الغماري ـ وهو من بابته في التصوف والخرافة ـ إلا أنه ألّف سِفْراً نارياً تجاوز في الحد، بعامل ردّ الفعل العنيف سماه (بيان تلبيس المفتري محمد زاهد الكوثري) طُبع بعد وفاة الرجلين، وكذلك: الشيخ بكر أبو زيد ـ شفاه الله ـ فقد تناوله في عدد من كتبه ورسائله، وكشف عواره، ولاحق أنصاره وتلاميذه بالردود الموفقة، وما زالت سمومه سارية المفعول في مجال التعصب المذهبي.

والمقصود أن حديث الجارية الذي حاول الكوثري وشيعتُه الطعن

فيه عبثاً؛ صمد في وجوههم صخرةً عاتية، تكسّرت عليها أقلامهم المفلولة، وشبهاتهم الفارغة. وكان ممن أبلى البلاء الحسن في الانتصار للحق بتصحيح الحديث المذكور، الأخ بظهر الغيب، الدكتور الواعية، الناقد، الموفّق: صادق بن سليم صادق، في كتابه (تكحيل العين) الذي بذل فيه جهداً مشكوراً؛ متبنيّاً المنهج العلمي الحديثي في استقصاء طرق الحديث وألفاظه، والبحث عن رواته؛ بتطبيق قواعد الجرح والتعديل، المقرّرة عند علماء الحديث، وقد أربى على من تقدّمه في البحث عن هذا الحديث، ولم يُبق لقائل ما يقول، فلله در الأخ صادق، وبارك فيه وفي علمه، وزاده بسطة فيه، وتوفيقاً وتسديداً في مباحثه ومراميه. .

آمين، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

تطوان، في: ١٠ شوال، عام: ١٤٢٧هـ

أبو أويس: محمد بن الأمين أبو خُبْزَةَ الحسني، عفى عنه

الحمد لله

هذا الكتاب ...

(تكميل العين، بجواز السؤال عن الله تعالى بـ(أين)) اسم طابق مسماه، وعنوان استوفى وأيم الله معناه.
فقد كمل عيون المؤمنين بورود الحق والإيمان، وأقرها بدلائل الصدق والإيقان، المتمثلة في أبحاثه المسددة، وأنظاره المؤيدة، الدائرة حول حديث الجارية المؤمنة التي سألها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: أين الله؟ فأجابت بسذاجتها الفطرية النقية: في السماء، وسألها: من أنا؟ قالت: رسول الله. قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لمولاها: أعتقها فإنها مؤمنة.

هذا الحديث الشريف الصحيح كان قنبلة ذرية أتت على صروح المبتدعة من جهمية ومعتزلة وأشعرية وماتريدية من القواعد، وألقمهم حجرا لا حجرا فقط، فلجأوا إلى شياطينهم وزملائهم يستغيثون ويستنصرون، فانبعث أبو جهلهم أشقاهم، معصوب العين بعصابة التعصب، مريض القلب بداء الحسد والحقد، ونصرة الباطل، إشفاء ما في صدره من جحود الحق ومدافعته بدافع الكبر الذي هو بطر الحق وغمط الناس، وكتب بيده الآثمة ما زين له سوء عمله من الطعن في هذا الحديث الشريف بما هو معروف في أوضاعه المركزة لمحاربة الحق وأهله لمقالاته الخبيثة، وتعاليقه على عدد من الكتب، ورجل يبيع له ضميره الخرب، وعقله المريض، بالبراءة من دين الإسلام أن يقول الناس يصفون الإمام المجاهد ناصر السنة، ومجدد الدين أبا العباس أحمد ابن تيمية، شيخ الإسلام رحمه الله ورضي عنه وكثر أمثاله، لا يجوز تقليده، ولا الأخذ عنه، بل ولا الترحم عليه، ثم الترضي والدعاء أن كان فارق الدنيا على ما عاش عليه من محاربة الحق، والوقيعة في أئمة الهدى من السلف الصالح حتى من الصحابة فمن بعدهم، والانتصار لسلفه من العجم والجركس على حساب العرب، حتى رمي بالشعوبية، كل هذا تشيعا وتعصبا لأبي حنيفة الذي كان ينعته بنقيبه الملة، ويشير إلى أنه وحده الحقيق بوصف الإمام المقدم للمسلمين أولهم وآخرهم، وتورط في سبيل نصرته والدفاع عنه إلى الكفر بكثير من الأحاديث الصحيحة والحسنة، وهذا معروف عنه، ومبثوث في كتبه ولا سيما (النكت الطريفة) وقد رماه الله في حياته وبعد وفاته بالغيورين من علماء الإسلام فردوا عليه ردودا مفحمة كالشيخ عبد الرحمن المعلمي في (التنكيل) وغيره، وكالشيخ أحمد الغماري - ومعروف بأنه من المتصوفة والخرافة - إلا أنه أنف منه لما شعر بالتجاوز فيه الحد، فعامل رد الفعل تصنيفا سماه (بيان تلبيس المفتري، محمد زاهد الكوثري) طبع بعد وفاة الرجلين، وكذلك الشيخ بكر أبو زيد شفاه الله فقد تناوله في عدد من كتبه ورسائله، وكشف من عواره، ولاحق أنصاره وتلاميذه بالردود الموفقة، وما زالت سمومه سارية المفعول في عمال التعصب المذهبي، والمقصود أن حديث الجارية الذي حاول الكوثري وشيعته الطعن فيه سندا ومتنا، صخرة عاتية تكسرت عليها أقلامهم المفلولة، وشبهاتهم الفارغة، وكان من أبلى البلاء الحسن في الانتصار للحق بتصحيح الحديث المذكور الأخ المظهر النجيب الدكتور الواعية الناقد المدقق صادق بن سليم صادق، في كتابه (تكميل العين) الذي بذل فيه جهدا كبيرا مشكورا متبعا المنهج العلمي الحديثي في استقصاء طرق الحديث وألفاظه، والبحث عن رواته بتطبيق قواعد الجرح والتعديل المقررة عند علماء الحديث، وما زيد على من تقدمه في البحث عن هذا الحديث، ولم يبق لقائل ما يقول، فلله در الأخ صادق، وبارك فيه وفي علمه وزاده بسطة فيه، وتوفيقا وتسديدا في مباحثه ودراسته، آمين، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

تطوان في ١٥ شوال عام 1427 هـ — أبو أويس: محمد بن الأمين أبو خبزة الحسني عفي عنه

[signature]

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

إن الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلله فلا هادي له، وأشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، صلى الله عليه، وعلى آله، وصحبه، وسلم تسليما كثيرا إلى يوم الدين.

وبعد: فهذا بحثٌ استعنت الله تعالى على إعداده؛ لم تتهيأ لي فرصة نشره إلا هذه الآونة؛ قصدت منه: الردّ على جهمي العصر، ومريسيّ القرن: محمد زاهد الكوثري، المعروف في الأوساط العلمية، بعداوته الصارمة لأهل السنة السلفيين؛ فقد أطال هذا المعطل ـ فيهم ـ لسانه البذئ، وأجهد قلمه القارص في انتقاصهم، وتسفيه أحلامهم، وسعى ـ بكل وسيلة ـ للنيل من معتقدهم، بما لو جُمع لجاء في مجلد كبير[1].

لقد عمد هذا الماتريدي إلى الطعن في جملة وافرة، صحيحة، من الأحاديث التي يستدل بها أهل السنة، على بعض مسائل الاعتقاد، وغرضُه من ذلك: قطعُ الطريق عليهم، عن الاحتجاج بها في مثل هذه

(١) أنشأ العلماء سلسلة من الردود في كشف حال هذا الضال المعثّر؛ من أوفاها وأوعبها: كتاب: «التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل» لذهبيّ العصر، العلاّمة: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي العتمي اليماني ـ رحمه الله ـ المتوفى سنة: ١٣٨٦هـ.

المطالب، وفيها أحاديث وردت في الصحيحين، طالما شرقت بها المعطّلة، وغصّت بها حلوقهم، كالحديث الذي هو موضوع هذا البحث؛ المعروف بحديث الجارية؛ لمّا سألها رسول الله ﷺ: «أين الله؟»، فأجابت بقولها: «في السماء»، فقال الرسول ﷺ لسيدها: «أعتقها فإنها مؤمنة».

هذا الحديث ـ الذي هو عند أهل السنة، من أدلة علوّ الله على خلقه، وجواز السؤال عنه بـ «أين» ـ: شكّك الكوثري في ثبوته، وزعم أن لفظ «أين الله ؟» ليس من قول الرسول ﷺ، بل هو من تصرّف الرواة أثناء نقل الحديث، وتابعه على هذا الزعم: بعضُ دعاة الضلالة في هذا العصر، كعبد الله بن الصديق الغُماري، وسلامة القضاعي[1]، وحسن السقاف[2]، وغيرهم.

فأفردتُ هذا الردّ عليهم، مستعينا بالله في ذلك، مجتهداً في استقصاء هذه المطاعن، ومن ثمّ: تتبعها بالنقض، والتفنيد، حسب الوسع والطاقة، وقد سميته: «تكحيل العين بجواز السؤال عن الله بأين، والرد على أهل الضلال والميْن: الكوثري، والغماري، والسقاف، ومن لفّ لفّهم».

ولا بُدَّ لي قبل الشروع في الردّ، أن أشير إلى أن فضيلة الشيخ: سليم

---

(١) كما في كتابه: «البراهين الساطعة» ص(٢٦٣ ـ ٢٦٤).

(٢) انظر تعاليقه الفجّة حول هذا الحديث، في تحقيقه لكتاب: «دفع شُبه التشبيه» لابن الجوزي، ص(١٨٦ ـ ١٨٩).

ابن عيد الهلالي ـ حفظه الله ، ونفع بعلمه ـ كان قد أخرج بحثاً بعنوان : «أين الله»؟ دفاعٌ عن حديث الجارية ، روايةً ، ودرايةً»[١] . وقد أفدتُ مِنْهُ ـ جزاه الله خيراً ـ في بعض المواطن ، غير أني توسعتُ فيه ، وزدتُ عليه بعض الزيادات ، والإضافات ، كما أنَّ فيه ـ أيضاً ـ بعض الاستدراكات ؛ التي قد تختلف فيها وجهات النظر ، مع الاعتراف له بالسّبق ، والعلم ، والفضل .

فأسأل الله لي ، وله ، ولكل المسلمين ، أن يرزقنا الإخلاص في الأقوال ، والأعمال ، وأن يجعل هذا البحث ـ الذي قصدتُ به المدافعة عن عقيدة السلف الصالح ـ عملًا صالحاً مدّخراً لي ، يوم لا ينفع مال ولا بنون ، إلا من أتى الله بقلب سليم .

وكتب

أبو عبد الله : صادق بن سليم بن صادق

---

(١) طُبع هذا الكتاب ، ونشرته : الدار السلفية في الكويت ، الطبعة الأولى ، سنة : ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م .

فصل

في بيان مخالفةِ متأخري الأشاعرة لأئمتهم المتقدمين، في اعتقاد أن الله في السماء، وجواز السؤال عنه بـ «أين؟»

اعلم ـ وفَّقك الله ـ أنّ هذا الحديث المُتكلَّم عليه؛ المعروف بحديث الجارية: هو من أدلة أهل السنة العظيمة، في إثبات عُلوِّ الله تعالى، على خلقه، وجواز السؤال عنه بـ «أين».

وهذا الاعتقاد، هو صريح التجسيم عند المتكلمين، ومتأخري الأشاعرة، ومُعتقِد هذا ـ عندهم ـ ضالٌ، قد حَصَرَ الله في الأحياز.

ثم اعلمْ أنَّ هذا الاعتقاد ـ بنفي العلو الإلهي ـ إنما أخذه مُتأخرو الأشاعرة، عن الجهمية، والمعتزلة؛ لأن متقدمي الكُلَّابية والأشاعرة، كانوا على الإقرار لله تعالى بالعُلو على المخلوقات، وأنه في السماء، بل كانوا معترفين لله بالأينيِّة؛ وقد نقل ابن فورك، عن ابن كُلَّاب في كتابه: «الصفات»، قَوْلَهُ: «ورسول الله ﷺ، وهو صفوة الله من خلقه، وخيرته من بريته، وأعلمهم به جميعاً، يجيز قول (الأين)، ويستصوب قول القائل: إنه في السماء، وشهد له بالإيمان عند ذلك، وجهم بن صفوان وأصحابه، لا يجيزون الذي زعموا، ويحيلون القول به، . . . ، ولو كان خطئاً: كان رسول الله ﷺ، أحق بالإنكار له، وكان ينبغي أن يقول لها: لا تقولي ذلك، فتُوهمين أنه ـ ﷻ ـ محدود، وأنه في مكان دون مكان،

ولكن قُولي: إنه في كل مكان؛ لأنه الصواب دون ما قلتي. كلا: لقد أجازه رسول الله ﷺ، مع علمه بما فيه، وأنه أصوب الأقاويل، والأمر الذي يجلب الإيمان لقائله، ومن أجله شهد له بالإيمان»(١).

وأبو الحسن الأشعري نفسه، استدل بحديث الجارية، في كتابه: «الإبانة»(٢)؛ على كونه ـ تعالى ـ في السماء، فقال ـ بعد أن أورده ـ: «.. وهذا يدل على أن الله ـ ﷻ ـ، على عرشه؛ فوق السماء».

بل إنه قد نقل الإجماع، على أن الله، مستوٍ على عرشه(٣).

وممن أقرّ بذلك من أئمة، وسلف هؤلاء المتكلمين: أبو الحسن: علي بن محمد بن مهدي الطبري؛ إذ يقول في كتابه: «تأويل الأحاديث المُشكلة»(٤): «اعلم ـ عصمنا الله وإياك من الزيغ برحمته ـ أن الله سبحانة، في السماء؛ فوق كل شيء، مُستوٍ على عرشه، بمعنى أنه عالٍ عليه، ومعنى الاستواء: الاعتلاء...».

وممن قال به أيضاً من متقدميهم: القاضي: أبو بكر الباقلّاني،

---

(١) «نقض التأسيس»: (١/ل: ٢٨ـ ب). وانظر: «مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية»: (٥/ ٣١٩)، و: «اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية». للإمام: ابن القيم، ص: (١٧٩ ـ ١٨١).

(٢) «الإبانة» ص(١٠٣). تحقيق: بشير محمد عيون، نشر: مكتبة المؤيد بالطائف، ومكتبة دار البيان بدمشق، الطبعة الثالثة، سنة: ١٤١١هـ ١٩٩٠م.

(٣) انظر: «مختصر الصواعق المرسلة» ص: (٣٧٦).

(٤) ق: (٢٤ ـ أ).

والحسين بن أحمد الأشعري، المتكلم، كما نقله عنهما الإمام ابن القيم[١]. بل نقل عن الرازي، في كتابه: «أقسام اللذات»، الذي هو آخر كتبه، أنه أجرى لفظ الاستواء، الوارد في الآيات، على ظاهره، بعيداً عن التَّعمُّق، والمبالغة في التعظيم؛ من غير خوض في التفاصيل[٢].

وقد نقل شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ عن ابن كُلَّاب، والأشعري ـ أيضاً ـ استدلالهما بحديث الجارية، على أنه تعالى في السماء، وساق عنهما كلاماً مُطولًا، في مسألة الفوقية، والاستواء؛ فأورد عن أبي الحسن الأشعري، احتجاجه بالحديث، ثم قال: «. . . هذا كله موافقةً لما ذكره ابن كُلّاب؛ فإنه استدل بهذا الخبر؛ الذي فيه السؤال بأين، والجواب: بأنه في السماء: على أنه فوق عرشه؛ فوق السماء؛ فعُلم أنه لا يمنع السؤال بأين، بل يثبته ابن كُلَّاب. فقد يتبيَّن بما ذكرناه من كلام الأشعري، بلفظه: أنه موافق لابن كُلَّاب، في أن الله فوق خلقه، وأن ذلك واجب من طريق العقل، بحيث يكون من نفى ذلك: معطِّلًا للصانع، مُنكراً لوحدانيته، كما صرَّح به الأشعري؛ مُوافقةً لابن كُلَّاب، وأنه موافق له في السؤال عنه بأين، والجواب: بأنه في السماء. . .»[٣].

---

(١) انظر: «اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية»، ص: (١٩١ ـ ١٩٤).

(٢) انظر: المصدر السابق، ص: (١٩٤ ـ ١٩٥).

(٣) «نقض التأسيس»: (١/ ل: ٤٢ ـ أ).

فإذا كان الانتقاص مُتوجِّهاً لأهل السنة ـ عند هؤلاء المتكلمين، المُعطلة ـ: لأجل أنهم جوَّزوا السؤال عن الله، بلفظ الأين، واثبتوا عُلُوَّه على المخلوقات: كان هذا الانتقاص مُتوجهاً ـ أيضاً ـ، إلى أئمتهم المتقدمين، ـ وعلى رأسهم ـ: الأشعري، وابن كُلَّاب؛ إماميْ المتكلّمة الصفاتية.

***

فصلٌ

في بيان موقف المتكلمين من هذا الحديث

اعلم أن المتكلمين إزاء هذا الحديث، فريقان: فريق يُقِرُّ بثبوته، لكنه يتأوَّله على غير ظاهره، أو يُفَوِّض معناه، ولا أرى حاجةً للتشاغل بذكر، هذه التأويلات[١].

وأما الفريق الثاني، فيطعن في صحة الحديث، وقد تبنَّى كِبر ذلك ـ كما تقدم ـ عدوّ أهل السنة اللدود: الكوثري، وحالفه في ذلك: مُشايعُهُ على البدعة، والضلال: عبد الله بن الصديق الغُماري، وردَّدَ مزاعمهما، واغترَّ بقولهما، بعضُ من لا علم عنده، ولا تحقيق.

ولهم في الطعن على هذا الحديث كلام طويل، خلاصتُهُ، كالتالي:

أولا: أن الحديث مضطربٌ، لأنَّ لفظ رواية معاوية بن الحكم، فيه أن النبي ﷺ، سأل الجارية، فقال لها: «أين الله؟»، وقد خالفه غيره من الصحابة؛ فوقع في بعض أحاديثهم، أن سؤاله للجارية، كان بلفظ: «من ربك؟»، أو: «أتشهدين ألا إله إلا الله؟». فلا يُدرَى أيّ الألفاظ، هو لفظ

---

(١) انظر بعضاً من هذه التأويلات لحديث الجارية، في المصادر التالية: «مشكل الحديث» لابن فورك ص: (٦٠ ـ ٦١)، و: «أساس التقديس» للرازي، ص: (١٢١)، و: «شرح النووي على مسلم»: (٥/ ٢٤ ـ ٢٥)، و: «صريح البيان في الرد على من خالف القرآن» للحبشي، ص: (٤٩ ـ ٥٠).

الرسول ﷺ. والبيهقي نفسه أشار إلى ذلك الاضطراب ـ بزعمهم ـ لما قال ـ بعد روايته للحديث ـ: «وقد ذكرتُ في كتاب الظِهار، من السنن، مخالفة من خالف معاوية بن الحكم، في لفظ الحديث»[(١)].

وممّا يؤكد الاضطراب في القصة: أن الرواة مرَّةً يقولون بأن الجارية كانت خرساء، وليس ثمة نُطق، بل أشارتْ إشارةً، وأن النبي ﷺ، مدَّ يده إليها، وأشار إليها مُستفهماً: مَنْ في السماء؟ فسبك الراوي ما فهمه من الإشارة، في لفظٍ اختاره؛ فرواه بحسب المعنى الذي فهمه[(٢)].

الثاني: أن البيهقي ذكر أن الإمام مسلماً، روى الحديث، من طريق الأوزاعي مُقَطَّعاً، وحجَّاج بن الصَّواف، عن يحيى بن أبي كثير، دون قصة الجارية؛ فقال: «. . . وأظنه إنما تركها من الحديث؛ لاختلاف الرواة في لفظه. . .»[(٣)].

وعلَّق الكوثري، على عبارة البيهقي، قائلًا: «. . . وقصة الجارية،

---

(١) «الأسماء والصفات»، للبيهقي، ص: (٥٣٣ ـ بتعليق الكوثري).

(٢) انظر لهذه الشبه: «السيف الصقيل في الرد على ابن زفيل» للسبكي، ومعه: «تكملة الرد على نونية ابن القيم» بقلم: الكوثري، ص: (٩٤ ـ ٩٥)، وتعليق الكوثري على كتاب: «الأسماء والصفات» للبيهقي، ص (٥٣٢ ـ ٥٣٣)، وتعليق الغُماري على كتاب: «التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد» لابن عبد البَر: (٧/ ١٣٥)، وقد حقق الغماري الجزء السابع منه. و: «البراهين الساطعة» لسلامة القضاعي، ص: (٢٦٣ ـ ٢٦٤)، وتعليق حسن السقاف على كتاب: «دفع شُبه التشبيه» لابن الجوزي، ص (١٨٦ ـ ١٨٨).

(٣) «الأسماء والصفات»، ص: (٥٣٣ ـ بتعليق الكوثري).

مذكورة فيما بأيدينا، من نُسخ مسلم، لعلَّها زيدت فيما بعد؛ إتماماً للحديث، أو كانت نسخة المُصنِّف ناقصة»[١].

الثالث: أن مما يدل على وقوع الاضطراب في سند هذا الحديث، أيضاً: أن الإمام مالكاً، يُسَمَّى صحابي القِصة: عمر بن الحكم، وليس معاوية بن الحكم[٢].

الرابع: أن الإمام مالكاً، روى الحديث، بنقص لفظ: «فإنها مؤمنة»[٣].

الخامس: أن عطاء بن يسار، تفرَّد بهذا الحديث عن معاوية بن الحكم[٤].

السادس: في سند القصة: يحيى بن أبي كثير، وهو مُدَلِّس، وقد عنعن[٥].

السابع: أن الإمام: مسلماً، أخرج الحديث، في باب تحريم الكلام في الصلاة، ولم يروه في كتاب الإيمان؛ مما يدل على أنه لا يدخل في باب الاعتقاد[٦].

---

(١) المصدر السابق، ص: (٥٣٣).

(٢) انظر: «السيف الصقيل»، ص: (٩٥).

(٣) انظر: المصدر السابق، ص: (٩٥).

(٤) انظر: تعليق الكوثري على كتاب: «الأسماء والصفات» للبيهقي، ص: (٥٣٢).

(٥) انظر: المصدر السابق، ص: (٥٣٢).

(٦) انظر: «السيف الصقيل»، ص: (٩٤).

الثامن: أن البخاري لم يروِ هذا الحديث في صحيحه، بل أخرجه في: «جزء خلق أفعال العباد»[١]، مقتصراً على ما يتعلق بتشميت العاطس، ولم يذكر فيه، ما يتعلق بكون الله في السماء، ولم يُشر إلى أنه اختصر الحديث[٢].

التاسع: أن المعهود من حال الرسول ﷺ، والمتواتر عنه، في تلقين الإيمان، واختبار إسلام الشخص، إنما هو بكلمة الشهادة، وليس بالسؤال عن الأيْنِيَّة، فما وقع في بعض الروايات، لهذا الحديث، بلفظ: «أتشهدين ألا إله إلا الله»، هو اللفظ الذي ينبغي أن يكون جارياً على الجادَّة، وأجدر أن يكون هو لفظ الرسول ﷺ[٣].

العاشر: أن اعتقاد أن الله في السماء، كانت عقيدة العرب المشركين في الجاهلية؛ فكيف يكون هذا الاعتقاد: دليلًا على الإيمان؟!.

والدليل على كون هذا الاعتقاد هو عقيدة العرب المشركين، قصة إسلام حُصَيْنٍ: والد عِمْران؛ لمَّا سأله الرسول ﷺ: كم إلهاً تعبد؟ فقال: سبعة؛ ستة في الأرض، وواحد في السماء...»[٤].

---

(١) ص: (٦٢ ـ ٦٣)، رقم: (١٩٣)، ص: (١٧٠)، رقم: (٥٣٠).

(٢) انظر: «السيف الصقيل»، ص: (٩٤).

(٣) انظر: «السيف الصقيل»، ص: (٩٦)، وتعليق الغُماري، على كتاب: «التمهيد» لابن عبدالبر: (٧/ ١٣٥)، ودعوى التواتر من زياداته، على ما ذكره رفيقُه: الكوثري.

(٤) انظر: تعليق الغماري على كتاب: «التمهد» لابن عبد البر: (٧/ ١٣٥)، ونقده لكتاب الأربعين للهروي، المُسمَّى: «فتح المُعين»، ص: (٢٧).

فصلٌ

في سرد أسماء من صحّح هذا الحديث من أهل العلم

لا شك، أن القول بضعف حديث معاوية بن الحكم، هو شذوذ عن جماعة المُحدثين، الذين قبلوا هذا الحديث، وصحّحوه، ولا سيما وهو في صحيح الإمام مسلم، الذي هو من أصح الكتب، ومن أعظم دواوين الإسلام الكبار.

فمن هؤلاء العلماء، الذين صححوا هذا الحديث، وقبلوه:

١ـ الإمام ابن عبد البر؛ قال في ترجمة معاوية بن الحكم: «. . . له حديث عن النبي ﷺ حديث واحد حسن في الكهانة، . . . وفي عِتق الجارية . . .»[١].

٢ـ الإمام البغوي؛ قال عن هذا الحديث: « . . هذا حديث صحيح»[٢].

٣ـ الإمام ابن قدامة، بقوله: «. . . هذا حديث صحيح»[٣].

٤ـ الحافظ الذهبي؛ وقال: «هذا حديث صحيح، رواه جماعة من

---

(١) «الاستيعاب في أسماء الأصحاب ـ المطبوع بذيل الإصابة»: (٣/ ٣٨٣ ـ ٣٨٤).

(٢) «شرح السنة»: (٣/ ٢٣٩).

(٣) «إثبات صفة العلو»، لابن قدامة، ص: (٤٧).

الثقات، عن يحيى بن أبي كثير»[١].

٥ـ الحافظ ابن حجر العسقلاني؛ وقال: «.. هذا حديث صحيح، أخرجه مسلم»[٢].

٦ـ ابن الوزير اليماني، وقال: .. هذا حديث ثابت، خرَّجه مسلم في الصحيح»[٣].

٧ـ وممن صحَّحه من المُحَدِّثين المعاصرين: الشيخ الألباني[٤].

فهل يُقابل تصحيح هؤلاء العلماء النُّقَّاد ـ وفيهم بعض الحُفَّاظ ـ بقول الكوثري، والغماري، ومن لفَّ لفَّهما، من أهل الشذوذ، والانحراف، والابتداع؟.

ثمَّ أشرع، بعد ما تقدَّم، في الجواب عن المطاعن السابقة، واحداً، واحداً، بعون الله وتوفيقه.

***

(١) «العلو»، للذهبي، ص: (١٤).

(٢) «فتح الباري»: (١٣/ ٣٥٩).

(٣) «العواصم والقواصم»: (١/ ٣٧٩ ـ ٣٨٠).

(٤) انظر: «مختصر العلو»، ص: (٨١ ـ ٨٣).

فصلٌ

في الجواب عن المطاعن الموجّهة إلى حديث الجارية

الجواب عن المطعن الأول: وفيه مطلبان:

المطلب الأول: في المقارنة بين الروايات الواردة، عن معاوية ابن الحكم السلمي، في هذه الواقعة؛ سنداً، ومتناً؛ صحةً، وضعفاً، وبيان الراجح منها.

المطلب الثاني: في المقارنة بين رواية معاوية بن الحكم؛ التي صحَّ الحديث بها، وبين الروايات المُعَارض بها؛ الواردة عن غيره من الصحابة، سنداً، ومتناً؛ صحةً، وضعفاً، وطرق الانفصال عن الاضطراب المُدَّعى، ودفع إيهام التعارض بينها.

أما عن تفصيل المطلب الأول؛ فمن وجهين:

الأول: لو سلمنا، بصحة ما جاء، بأن السؤال وقع للجارية عن طريق الإشارة، ولم يكن باللفظ؛ فيُقال: القواعد تقضي بتقديم ما في الصحيح، على ما كان خارجه، عند عدم إمكان الجمع، ولا يقال: إذا تعارضا: تساقطا؛ لأن ذلك عند تساويهما في القوَّة، وانسداد وجوه الجمع، أو الترجيح.

فلو قَدَّرنا التساوي في القوة، وتَعذَّر الجمعُ، وتعَيّن الترجيحُ: فالمصير إلى ترجيح ما في الصحيح؛ جارٍ على قواعد المحدثين؛ وحينئذٍ:

تُقَدّم الرواية التي في صحيح الإمام مسلم، بلفظ: «أين الله؟»، على الواردة بأن السؤال كان عن طريق الاستفهام؛ لأنها خارج الصحيح[1].

الثاني: أنه لا تتم لكم المعارضة، إلّا بمطالبة؛ والمطالبة هي: الفحص عن إسناد الرواية المُعارَض بها، وبيان سلامتها من العلل القادحة، ومن ثَمَّ يُنظر: هل تقْوى على المُدافعة؟

والجواب: أن الرواية المُعارَض بها، لا تصحُّ؛ فقد ذكرها الذهبي في: «العلو»[2]، من طريق عطاء بن يسار، قال: «حدثني صاحب الجارية نفسه، قال: كانت لي جارية، ترعى...»، وفيه: «فمدَّ النبي ﷺ، يده إليها، وأشار إليها، مُستفهماً: من في السماء؟ قالت: الله، قال: فمن أنا؟ قالت: أنت رسول الله. قال: أعتقها؛ فإنها مسلمة».

ومن عدم أمانة الكوثري، استرواحه لهذه الرواية، مع أن الذهبي علّقها بلا إسناد، ولا شك أنه على علم بذلك، لكنه يعْرفُ ويحْرف. قال الكوثري: «وانفرد برواية حديث القوم، عن معاوية بن الحكم - وقد وقع في لفظ له - كما في كتاب العلو للذهبي - ما يدلُّ على أن حديث الجارية، لم يكن إلا بالإشارة، وَسَبَكَ الراوي ما فهمه من الإشارة، في لفظ اختاره...»، ثم ساق الحديث، إلى أن قال: «وهذا من الدليل على أن

---

(١) انظر: «إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول»، للشوكاني، ص: (٢٧٨)، (النوع الحادي والأربعون).

(٢) ص: (١٥).

(أين الله؟)، لم يكن لفظ الرسول . . . »[(١)].

وهذه الرواية ذكر إسنادها المِزِّي في: «تحفة الأشراف»[(٢)]، من طريق، سعيد بن زيد: أخي حمَّاد بن زيد، عن تَوْبَةَ العنبري، عن عطاء ابن يسار، قال: «حدثني صاحب الجارية نفسه»، فذكر الحديث.

وسعيد بن زيد، هو: ابن دِرْهَم، الأزْدي؛ فيه كلام من قِبَل حفظه، لا ينزل به عن رتبة الحسن، وقد اختلف فيه النُّقاد؛ فوثَّقه: ابن معين[(٣)]، في قولٍ، وسليمانُ بن حرب[(٤)]، والعجلي[(٥)]، وابن سعد[(٦)]. وقال الإمام أحمد: «ليس به بأس»[(٧)].

لكن قال أبو حاتم: «ليس بالقوي»[(٨)]، وكذا قال النسائي[(٩)].

لكن نقل ابن أبي حاتم، عن ابن معين، من رواية الدوري، قال:

---

(١) انظر تعليقه على كتاب: «الأسماء والصفات» للبيهقي، ص: (٥٣٢)، رقم: (٢).

(٢) (٨/ ٤٢٧).

(٣) كما في رواية عباس الدوري عنه، في كتاب: «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم: (٤/ ٢١).

(٤) انظر: «الجرح والتعديل»: (٤/ ٢١ ـ ٢٢).

(٥) انظر: «الثقات» ص: (١٨٤)، رقم: (٥٤٤).

(٦) انظر: «الطبقات الكبرى» لابن سعد، (٧/ ٢٨٧).

(٧) انظر: «الجرح والتعديل»: (٤/ ٢١)، و: «كتاب الضعفاء الكبير» للعُقيلي: (٢/ ١٦٠)، و: «ميزان الاعتدال»: (٢/ ١٣٨).

(٨) كذا في: «تهذيب الكمال» (١/ ٤٨٨ ـ خط)، ولم أجد قول أبي حاتم هذا في كتاب «الجرح والتعديل» لابنه، في ترجمة: سعيد بن زيد. فالله أعلم.

(٩) انظر: «الكامل في ضعفاء الرجال» لابن عدي: (٣/ ١٢١٣).

«سعيد بن زيد: أخو حمَّاد بن زيد، ليس بقوي، قلتُ: يُحتجُ بحديثه؟ قال: يُكتب حديثه»[١].

ولعل هذا هو الراجح؛ وهو أن ابن معين ممن يضعِّفُ سعيداً؛ لأنَّ ابن أبي شيبة، قال: «سألتُ يحيى بن معين، عن سعيد بن زيد، فقال: ضعيف»[٢].

أما الإمام ابن القطان، فقد ضعَّفه جداً[٣]. وقال الجُوزَجاني: «... سمعتهم يضعفون أحاديثه، فليس بحجة بحال»[٤].

وقال الإمام الدارقطني: «ضعيف، تكلم فيه يحيى القطان»[٥].

والظاهر أنه حسن الحديث ما لم يخالف؛ فقد قال ابن حبان: «وكان صدوقاً، حافظاً، ممن يخطئ في الأخبار، ويهم في الآثار، ولا يُحتج به إذا انفرد»[٦]؛ وأورده الذهبي في كتابه: «ذكر أسماء من تُكُلِّمَ فيه وهو مُوَثَّق»[٧]؛ وبيَّن في مقدمة الكتاب، أن هؤلاء الرواة، وإن كان فيهم بعض اللين، لكن أحاديثهم لا تنزل عن رُتبة الحسن، إلّا أن يكون

---

(١) «الجرح والتعديل»: (٤/ ٢١).

(٢) «الضعفاء» للعقيلي: (٢/ ١٠٦).

(٣) انظر: «الجرح والتعديل»: (٤/ ٢١)، و: «الكامل» لابن عدي: (٣/ ١٢١٣)، و: «الضعفاء» للعقيلي: (٢/ ١٠٦).

(٤) «أحوال الرجال» ص: (١١٤)، رقم: (١٨٣).

(٥) «سؤالات الحاكم للدارقطني» ص: (٢١٣)، رقم: (٣٣١).

(٦) «المجروحين»: (١/ ٣٢١).

(٧) ص: (٨٥)، رقم: (١٢٨).

لأحدهم ما يُستنكر عليه، فينبغي التَّوقف في هذه الأحاديث[١].

وأما توبة العنبري فثقة. وكذا باقي الرواة؛ هم من الثقات، وستأتي تراجمهم.

فإذا تحرَّر القول في سعيد بن زيد؛ وأنه حسن الحديث ما لم يخالف؛ فالتحقيق أن روايته هذه شاذة، أو مُنكرة ـ على قول من يضعفه مطلقاً ـ ذلك: لأنه خالف في سياق القصة، اثنين من الثقات، وهما: يحيى بن أبي كثير، والإمام مالك بن أنس؛ إذ اتفقا على رواية الخبر، من طريق عطاء بن يسار، عن معاوية بن الحكم، بلفظ: «أين الله؟». كما سيأتي تفصيله لاحقاً ـ إن شاء الله ـ فلفظ: أين الله؟ هو اللفظ المحفوظ؛ ولا يُقارَن سعيد بن زيد، بالإمام مالك بن أنس، ثقةً، وجلالةً، وإتقاناً، ولا بيحيى بن أبي كثير؛ فهو ثقة، ثبت، أيضاً.

فإذا تبيَّن شذوذ، أو نكارة، ما ورد في رواية سعيد بن زيد؛ من أن الجارية، إنما أشارتْ، ولم تنطق: فلا يجوز التشغيب بها لمعارضة، وإسقاط ما في الصحيح. وبهذا يَبْطُلُ ما تمسَّك به الكوثري.

المطلب الثاني: وهو يختص، بإبطال ما ذكروه، من تفرُّق الرواة في ألفاظ حديث معاوية بن الحكم، كما ألمحتُ إليه سابقاً؛ إذ زعموا أن الرواة لم يضبطوا لفظ الرسول ﷺ؛ فتارةً يقولون: «أين الله؟»، وتارة يقولون: «من ربكِ؟»، وتارةً: «أتشهدين ألّا إله إلا الله؟».

---

(١) المصدر السابق، ص: (٢٧).

والرد عليهم: بأن رواية معاوية بن الحكم، في صحيح الإمام مسلم، وغيره، وباقي الروايات خارج الصحيح، فأيّها أحَقُّ بالتقديم؟ الجواب معروف. وهذا الوجه قد مضي.

وأمّا دعوى الاضطراب: فمنقوضة، ولا نسلِّمُ بتساوي الطرق في القوَّة؛ بحيث يتعذر ترجيح أحدها على الآخر؛ لأن بعض تلك الطرق ضعيفة، وعلى القول بصحتها جميعاً، فالتوفيق ممكن؛ بحمل كل خبر منها على واقعةٍ مستقلَّة، وهو الراجح ـ إن شاء الله ـ وأما الفزع إلى الترجيح، مع إمكان الجمع، فلا يصح.

ولكن مقام بيان عدم تساوي الروايات في القوَّة، يقتضي: المُقارنة بين الأسانيد؛ بحيث يُطَّرَحُ ما لم يصح أن يُعَارَض به، وأمَّا ما صَحَّ: فبالتأمل في سياقه، والنظر في دعوى التخالف المزعوم. وهذا أوان الشروع في المقصود:

اعلم بأن: حديث معاوية بن الحكم السلمي، رواه الإمام مسلم، في: «صحيحه»[1]، فقال: «حدثنا أبو جعفر: محمد بن الصبَّاح، وأبوبكر بن أبي شيبة ـ وتقاربا في لفظ الحديث ـ قالا: حدثنا إسماعيل بن إبراهيم، عن حجَّاج الصواف، عن يحيى بن أبي كثير، عن هلال بن أبي ميمونة، عن عطاء بن يسار، عن معاوية بن الحكم السُّلمي، قال: بينا أنا أصلي مع رسول الله ﷺ، إذ عطس رجل من القوم، فقلتُ: يرحمك

(١) (٥/ ٢٠ ـ ٢٥ ـ نووي).

الله، فرماني القوم بأبصارهم، فقلتُ: وا ثكل أُمياه، ما شأنكم تنظرون إليَّ، فجعلوا يضربون بأيديهم على أفخاذهم، فلمَّا رأيتهم يُصمِّتونني، لكني سكت، فلما صلى رسول الله ﷺ، فبأبي هو وأمي، ما رأيت مُعلماً قبله، ولا بعده أحسن تعليماً منه، فوالله ما كهرني، ولا ضربني، ولا شتمني، قال: «إنَّ هذه الصلاة، لا يصلح فيها شيءٌ من كلام الناس، إنما هو التسبيح، والتكبير، وقراءة القرآن». أو كما قال رسول الله ﷺ، قلتُ: يا رسول الله، إنِّي حديثُ عهدٍ بجاهلية، وقد جاء الله بالإسلام، وإن منا رجالًا يأتون الكُهان، قال: فلا تأتهم، قال: ومنا رجال يتطيرون، قال: ذاك شيء يجدونه في صدورهم، فلا يصُدنهم ـ قال ابن الصَّبَّاح: فلا يَصُدَّنكم ـ قال: قلتُ: ومنا رجال يَخُطُّون، قال: كان نبي من الأنبياء، يَخُطُّ، فمن وافق خَطَّه فذاك، قال: وكانت لي جارية ترعى غنماً لي قِبَل أُحدٍ، والجَوَّانِيَّة[(١)]، فاطَّلَعْتُ ذات يوم، فإذا الذيب قد ذهب بشاةٍ من غنمها، وأنا رجل من بني آدم؛ آسَفُ كما يأسفون، لكنِّي صككتها صكَّة؛ فأتيتُ رسول الله ﷺ فَعَظَّمَ ذلك عليَّ، فقلتُ: يا رسول الله، أفلا أعتقها؟ قال: ائتني بها، فأتيته بها، فقال لها: أين الله؟ قالت: في السماء،

---

(١) الجَوَّانيَّة، قال النووي: «هي بفتح الجيم، وتشديد الواو، وبعد الألف: نون مكسورة، ثم ياء مشدّدة. هكذا ضبطناه، وكذا ذكر أبو عبيد البكري، والمحققون، وحكى القاضي عياض عن بعضهم، تخفيف الياء. والمختار التشديد.
والجوانية: بقرب أُحد؛ موضع في شمالي المدينة...» [«شرح النووي على صحيح مسلم»: (٥/ ٢٣)].

قال: من أنا؟ قالت: أنت رسول الله، قال: أعتقها؛ فإنها مؤمنة».

شيخ الإمام مسلم: محمد بن الصَبَّاح، هو البزَّار، الدولابي، أبوجعفر، البغدادي، من رجال الجماعة، وقد أثنى عليه كبار الأئمة؛ فقال ابن معين: «ثقة مأمون»[١].

وقال أبو حاتم: «ثقة ممن يُحتجُ بحديثه، حدَّث عنه: أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وكان أحمد يُعَظِّمُهُ»[٢]. وقال محمد بن غالب، المعروف بـ«تمتام»: «ثقة مأمون»[٣].

وشيخ مسلم الآخر في هذا الإسناد، هو: أبو بكر بن أبي شيبة؛ واسمه: عبد الله بن محمد بن أبي شيبة: إبراهيم بن عثمان، الواسطي، وهو ثقة، حافظ، صاحب تصانيف، من رجال الشيخين، والنسائي، وأبي داود، وابن ماجه[٤].

قال أبو حاتم: «كوفي ثقة»[٥]، وقال الإمام أحمد: «صدوق»[٦]، وقال الفلَّاس: «ما رأيت أحفظ من ابن أبي شيبة»[٧]، وقال العجلي:

---

(١) «تهذيب الكمال» (٣/ ١٢١٢ ـ خط).

(٢) «الجرح والتعديل» (٧/ ٢٨٩)، رقم: (١٥٦٩).

(٣) انظر: «تهذيب الكمال»: (٣/ ١٢١٢ ـ خط).

(٤) انظر: «التقريب»، ص(٣٢٠)، رقم: (٣٥٧٥).

(٥) «الجرح والتعديل»: (٥/ ١٦٠)، رقم: (٧٣٧).

(٦) المرجع السابق: (٥/ ١٦٠).

(٧) «تهذيب الكمال»: (٢/ ٧٣٣ ـ خط).

«كوفي ثقة، وكان حافظاً للحديث»[١].

وقد روياه هذان الحافظان الثقتان، عن: إسماعيل بن إبراهيم بن مِقْسَم، الأسدي، مولاهم، المعروف بـ«ابن عُلَيَّة»، وهو إمام حُجَّة، وحافظ كبير، رفيع القدر، أطبق على توثيقه الأئمة؛ وهو من رجال الجماعة[٢].

قال عنه الإمام شُعبة بن الحجَّاج ـ وهو من تلاميذ ابن علية ـ: «ابن علية: سيد المحدِّثين»[٣]، وقال ابن معين: «كان ثقة، مأموناً، صدوقاً، مسلماً»[٤]. وقال الإمام أحمد: «إليه المُنتهى في التّثبت في البصرة»[٥]، وقال النسائي: «ثقة ثبت»[٦]، وقال الإمام أبو حاتم: «ثقة، متثبت في الرجال»[٧]، وقال أبو داود: «ما أحد من المحدثين أخطأ، إلَّا إسماعيل ابن عليَّة، وبشر بن المفضل»[٨]، وقال الإمام عبد الرحمن بن مهدي: «ثقة»[٩]، وقال يزيد بن هارون: «دخلت البصرة، وما بها خلق يفضل

---

(١) «الثقات»، ص: (٢٧٦)، رقم: (٨٧٨).

(٢) انظر: «التقريب»، ص: (١٠٥)، رقم: (٤١٦).

(٣) «تهذيب الكمال»: (١/ ٩٦ ـ خط).

(٤) «تهذيب الكمال»: (١/ ٩٦ـ خط)، وانظر: «الجرح والتعديل»: (٢/ ١٥٤)، رقم: (٥١٣).

(٥) «الجرح والتعديل»: (٢/ ١٥٤).

(٦) «تهذيب الكمال»: (١/ ٩٦ ـ خط).

(٧) «الجرح والتعديل»: (٢/ ١٥٥).

(٨) «تهذيب الكمال»: (١/ ٩٦ ـ خط).

(٩) «الجرح والتعديل»: (٢/ ١٥٣).

على ابن علية»[١]؛ فالرجل إمام، حجة، كما قال الذهبي[٢].

وأما شيخه: حجّاج بن أبي عثمان الصوَّاف، فثقة، حافظ؛ قال الإمام أحمد: «... شيخ ثقة»[٣]، وقال الإمام ابن معين: «ثقة»[٤]، وكذا قال أبو حاتم[٥]، وأبو زُرعة الرازي[٦]، والعجلي[٧]، والإمام ابن شاهين[٨]، والدارقطني[٩]، ونقل الإمام المِزِّي ـ أيضاً ـ توثيقه، عن النسائي، والترمذي، وعن يحيى القطان: قال فَطِن، صحيح، كيِّس[١٠].

وقال عنه الإمام الكبير: محمد بن يحيى الذُّهْلي: «الحجاج متين»؛ نقل هذه الكلمة عنه، الإمام ابن خزيمة، وعلَّق عليها بقوله: «يريد: أنه حافظ، مُتقن»[١١].

بل حجاج، هو أحد الأثبات، عن يحيى بن أبي كثير؛ كما قال الإمام

---

(١) المصدر السابق: (٢/ ١٥٤).

(٢) انظر: «الكاشف»: (١/ ٦٩)، رقم: (٣٥٢).

(٣) «الجرح والتعديل»: (٣/ ١٦٧).

(٤) المصدر السابق: (٣/ ١٦٧).

(٥) المصدر السابق: (٣/ ١٦٧).

(٦) المصدر السابق: (٣/ ١٦٧).

(٧) انظر: «الثقات»، ص: (١٠٩)، رقم: (٢٥٦).

(٨) انظر: «تاريخ أسماء الثقات»، ص: (٦٨)، رقم: (٢٥٣).

(٩) انظر: «سؤالات البرقاني للدارقطني»، ص: (٢٥)، رقم: (١٠٦).

(١٠) انظر: «تهذيب الكمال»: (١/ ٢٣٣ ـ خط).

(١١) «التوحيد» لابن خزيمة، (١/ ٢٨٢).

علي بن المديني[١].

وقد رواه حجاج، عن شيخه: يحيى بن أبي كثير؛ وهو: إمام، ثقة، ثبت يُنظَّر بالزهري، بل قدّمه بعض الأئمة عليه ـ كما سيأتي ـ.

قال الإمام أحمد: «إنما يُعَّد مع الزُهري، ويحيى بن سعيد، فإذا خالفه الزهري، فالقول قول يحيى بن أبي كثير»[٢].

ومع كونه بهذه المنزلة، والجلالة، إلا أنه معروف، بالتدليس، والإرسال[٣]، وهذه من المقادح التي أعلَّ بها الكوثري، هذا الحديث، كما سبق. وسيأتي الجواب عن وهن هذا الإعلال.

وشيخ يحيى في هذا الحديث: هلالُ بن أبي ميمونة، ثقة أيضاً؛ من رجال الجماعة؛ قال الإمام الذهبي: «... ثقة مشهور»[٤].

وقد رواه هلال بن أبي ميمونة، عن عطاء بن يسار، وعطاء ثقة؛ كما قال ابن معين[٥]، وأبو زرعة[٦]، والنسائي[٧].

---

(١) انظر: «الجرح والتعديل»: (٣/ ١٦٧).

(٢) «بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم»، ص: (٤٦٦)، رقم: (١١٥٧) ليوسف بن حسن بن عبد الهادي.

(٣) انظر: «تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس»، لابن حجر، ص: (٧٦)، رقم: (٦٣).

(٤) «سير أعلام النبلاء»: (٥/ ٢٦٥).

(٥) انظر: «الجرح والتعديل»: (٦/ ٣٣٨)، رقم: (١٨٦٧).

(٦) انظر: المرجع السابق: (٦/ ٣٣٨).

(٧) انظر: «تهذيب الكمال»: (٢/ ٩٣٨ ـ خط).

ورواه عطاء بن يسار، عن معاوية بن الحكم السلمي ـ رضي الله عنه ـ.

هذا هو إسناد رواية الإمام مسلم ـ رحمه الله ـ: مُسَلْسَلٌ بالحُفَّاظ، الأئمة، الأثبات؛ وقد وثَّق غالِبَهُم، من عُرف بالتَّشدُّد في التوثيق؛ كابن معين، و أبي حاتم الرازي، والنسائي. ومثل هذا التوثيق له اعتباره عند أهل النقد؛ إذا صدر من أمثال هؤلاء[1].

ومما يُلاحظ كذلك: أن جميع رواة هذا السند، هم من رجال الجماعة، ما عدا أبا بكر بن أبي شيبة؛ فهو من رجال الستة، إلا الترمذي، ومع ذلك: فهو مقرون، في سند مسلم، بمحمد بن الصَّبَّاح البزَّار.

فهذا إسناد يزهر؛ مثل السراج؛ يتلألأ: لم تُفلح مساعي الكوثري، ومشايعيه، لإطفائه، فالحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

وحديث معاوية هذا، جاء في بعض المصادر تاماً، وفي بعضها مُختصراً، وفي بعض السياقات، تقديم وتأخير؛ فيما يختص بالقصة.

قال الإمام ابن عبد البر: «. . أحسن الناس سياقاً له، يحيى بن أبي كثير، عن هلال بن أبي ميمونة، ومنهم من يقَطِّعُهُ؛ فيجعله أحاديث، وأصله حديث واحد. . .»[2].

ولما كان يحيى بن أبي كثير، أحسن الرواة سياقاً له: فإني أبدأ بذكر من رواه عنه، مُفَصَّلًا، مع العزو التام؛ فأقول:

---

(١) انظر: «ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل»، ص(١٥٨ ـ ١٥٩).

(٢) «الاستيعاب»: (٣/ ٣٨٤ ـ المطبوع بهامش الإصابة).

رواه عن يحيى بن أبي كثير، الآتون:

أ ـ حجاج بن الصواف، ورواه عن حجاج:

١ـ ابن عُليَّة: إبراهيم بن مِقْسم؛ كما عند الإمام أحمد في: «المسند»[١]، وأبي داود في: «السنن»[٢]، ومن طريقه: أخرجه أبو عوانة في: «مسنده»[٣]، وروايتهم، كرواية الإمام مسلم المتقدمة، سواء. ووقع عند الإمام أحمد، في هذا الموضع: «إنها مؤمنة»، و: «هي مؤمنة، فأعتقها».

وقد سبق أن الإمام مسلماً، رواه عن شيخه: أبي بكر بن أبي شيبة، وقد أخرجه هذا في كتابه: «المصنف»[٤]، وكتابه: «الإيمان»[٥].

ورواه من طريق ابن علية به مُطولًا، ابن الجارود في: «المنتقى»[٦].

وأخرجه ابن خزيمة في: «صحيحه»[٧]، من هذه الطريق، عن ابن علية، من وجهين ـ وساق معه عدة أسانيد ـ فذكره، مقتصراً على ذكر قصة الصلاة فقط.

---

(١) (٥/ ٤٧٧).
(٢) (١/ ٥٧٠ ـ ٥٧٣).
(٣) (٢/ ١٤١ ـ ١٤٢).
(٤) (١١/ ١٩ ـ ٢٠)، كتاب الإيمان والرؤيا، رقم: (١٠٣٩١).
(٥) ص: (٢٧ ـ ٢٨)، رقم: (٨٤). بتحقيق الألباني.
(٦) ص: (٨٢ ـ ٨٣)، رقم: (٢١٢).
(٧) (٢/ ٣٥ ـ ٣٦).

ومن طريق ابن علية به، أخرجه الدارمي: «الرد على الجهمية»[١]، وابن أبي عاصم في: «السنة»[٢] لكن أحالا بلفظه، على طريق أبان، عن يحيى بن أبي كثير، وستأتي هذه الرواية.

ورواه من هذا الوجه ـ أيضاً ـ: أبو عبد الرحمن الدارمي في: «السنن»[٣]، ولم يسق لفظه، بل ذكر إسناده؛ متابعةً لحديث الأوزاعي، وقد أخرجه من طريق الأوزاعي به، مختصراً، بذكر قصة الصلاة فقط.

٢ ـ يحيى بن سعيد القطان، وهو من هو، جلالةً، وحفظاً، وإتقاناً، وهو ثاني الرواة له عن حجاج الصواف.

وابن القطان: أثنى عليه الإمام أحمد جداً؛ فقال: «.. إليه المنتهى في التثبت، في البصرة»[٤]، وجعله الإمام أحمد، أثبت من وكيع بن الجرَّاح، وابن مهدي، ويزيد بن هارون[٥]، قال ابن الإمام أحمد: «... وجعل يرفع أمره جداً»[٦]، بل قال أحمد: «ما رأينا مثل يحيى بن سعيد، في هذا الشأن ـ يعني: في الحديث ـ»[٧].

---

(١) ص: (٢٢).

(٢) ص: (٢١٥)، رقم: (٤٩٠).

(٣) (١/ ٣٥٤).

(٤) «الجرح والتعديل»: (٩/ ١٥٠).

(٥) انظر: المصدر السابق: (٩/ ١٥٠).

(٦) المصدر السابق: (٩/ ١٥١).

(٧) المصدر السابق: (٩/ ١٥٠).

وقال أبو حاتم الرازي: «حافظ، ثقة»[١]. وقال أبو زرعة: «. . . يحيى بن سعيد، من الثقات، الحُفَّاظ»[٢]، ووثقه أيضاً، ابن معين[٣].

وأخرج حديثه، من هذا الوجه، كلٌّ من: الإمام أحمد، في: «المسند»[٤]، مطولًا، ومن طريقه: الطبراني في: «المعجم الكبير»[٥]؛ في ثلاثة مواضع مختصراً؛ في الموضع الأول: بذكر قصة الجارية فقط، وفي الموضع الثاني: بذكر إتيان الكهان، والتَّطيُر، والخط، وفي الموضع الثالث: بذكر قصة الصلاة فقط.

ورواه الإمام أبو داود، مطولًا، في: «السنن»[٦]، ومن طريقه: أبو عوانة، في: «مسنده»[٧].

ورواه أبو داود في: «السنن»[٨] أيضاً، في موضع آخر، غير أنه اختصر لفظه؛ فذكر قصة الجارية فقط.

---

(١) المصدر السابق: (٩/ ١٥١).

(٢) المصدر السابق: (٩/ ١٥١).

(٣) انظر: «تاريخ عثمان بن سعيد» ص: (٦٤)، رقم: (١٠٥)، و: «الجرح والتعديل»: (٩/ ١٥١).

(٤) (٥/ ٤٤٨).

(٥) (١٩/ ٣٩٨_٣٩٩)، رقم: (٩٣٨)، و: (١٩/ ٤٠٠)، رقم: (٩٤٣)، و: (١٩/ ٤٠٢)، رقم: (٩٤٧).

(٦) (١/ ٥٧٠_٥٧٣). رقم: (٩٣٠)، كتاب الصلاة، باب تشميت العاطس في الصلاة.

(٧) (٢/ ١٤٢_١٤٣).

(٨) (٣/ ٥٨٧_٥٨٨)، رقم: (٣٢٨٢)، كتاب الأيمان والنذور، باب في الرقبة المؤمنة.

ورواه النسائي في: «السنن الكبرى»[١] مختصرًا، بذكر قصة الجارية.

وأخرجه: ابن خزيمة في كتاب: «التوحيد»[٢]، عن يحيى بن سعيد به، من وجهين، مختصراً جداً، بذكر قصة الجارية، وعنه: ابن حبان في: «صحيحه»[٣]، وقرن معه في الإسناد آخر، لكن سياقه أبسط من سياق ابن خزيمة، غير أنه اقتصر فيه على قصة الصلاة، والكهانة، والتطير.

ورواه ابن خزيمة في: «الصحيح»[٤] مختصراً، من الوجه المُشار إليه، وساق معه عدَّةَ أسانيد، لكن لم يقع عنده ـ في هذا الموضع ـ قصة الجارية.

ورواه أبو عبد الرحمن الدارمي في: «السنن»[٥]، مختصراً، وساق سنده؛ متابعةً لحديثٍ قبْله، ولم يسق لفظ الرواية من طريق يحيى القطان، وابن علية، بل أحال بروايته في هذا الموضع، على ما سبق؛ وكان قد اقتصر فيه على ذكر قصة العطاس في الصلاة.

ب ـ ثاني الرواة له عن يحيى بن أبي كثير، هو: الإمام، الفقيه، الثقة، الجليل: أبوعمرو، الأوزاعي؛ قال ابن عيينة: «. . . كان الأوزاعي، إماماً؛ يعني: إمام أهل زمانه»[٦]؛ وقال عبد الرحمن بن

---

(١) (٥/ ١٧٣ ـ ١٧٤)، رقم: (٨٥٨٩)، كتاب السِّيَر، القول الذي يكون به مؤمناً.

(٢) (١/ ٢٨١ ـ ٢٨٢)، رقم: (١٧٩).

(٣) (٦/ ٢١١ ـ ٢٢١ ـ الإحسان)، رقم: (٢٢٤٨).

(٤) (٢/ ٣٥ ـ ٣٦).

(٥) (١/ ٣٥٤).

(٦) «الجرح والتعديل»: (٥/ ٢٦٦).

مهدي: «الأئمة في الحديث أربعة: الأوزاعي، ومالك، وسفيان الثوري، وحمّاد بن زيد»[١].

وقال عمرو بن علي الفلّاس: «الأوزاعي، ثبت بما سمع»[٢]. وقال أبو حاتم: «فقيه مُتَّبَع»[٣].

لكن نقل الإمام ابن عبد البر، في كتاب: «جامع بيان العلم وفضله»[٤]، عن كتاب: «الضعفاء»، للأزدي، أنه نقل عن ابن معين، قال: حديث الأوزاعي عن الزهري، ويحيى بن أبي كثير، ليس يثبت.

وقال الإمام أحمد: «حديث الأوزاعي، عن يحيى مضطرب»[٥]. وعلَّلَ ذلك؛ بأن الأوزاعي ضاع كتابه، عن يحيى بن أبي كثير؛ فكان يحدّث عنه من حفظه، ولم يكن يحْفظه جيداً؛ فيقع له الخطأ بسبب ذلك.

ولا أظن أنَّ الكوثري وقف على هذا الكلام، مع سعيه الدؤوب لاستضعاف الحديث بكل حيلة، وإنما سُقْتُه، تحسُّباً لمن قد يعترض به.

وأما الجواب عنه، فمن وجوه:

الأول: أن الأزدي نفسه، ليس بمعتمَدٍ في النقل، وهو صاحب

---

(١) المصدر السابق: (٥/ ٢٦٧).

(٢) المصدر السابق: (٥/ ٢٦٧).

(٣) المصدر السابق: (٥/ ٢٦٧).

(٤) (٢/ ١٩٦).

(٥) نقلته بواسطة كتاب: «الثقات الذين ضُعِّفوا في بعض شيوخهم»، ص: (٦٤)، تأليف: صالح الرفاعي، نشر: دار الخضيري، بالمدينة المنورة. الطبعة الثانية، سنة: ١٤١٨هـ.

شذوذات وتفردات؛ فلا يُركن إلى نقله[١].

الثاني: أن من تكلم في روايته عن الزهري، وغيره، إنما هو بالنظر إلى رواية غيره عن الزهري؛ فهو من قبيل التضعيف النسبي، لا المُطلق[٢].

الثالث: أن الأئمة مثل: أبي حاتم، وأبي زرعة، وابن معين، وابن المديني، وأبي داود، نصُّوا: أن الأوزاعي، أثبت أصحاب يحيى بن أبي كثير، بعد هشام الدُّستوائي[٣].

الرابع: أن كلام الإمام أحمد، يُحمل على أن الخطأ الذي كان يعرض، ليحيى بن أبي كثير، إنما هو في أحاديث مخصوصة، وهذا لا يُستغرب من مثله، وقوع بعض الأخطاء، لكنها قليلة بجنب كثرة ما روى عن يحيى بن أبي كثير؛ إذْ كان من المكثرين عنه[٤].

الخامس: لو أهدرنا كلام من قدَّم الأوزاعي، وبيَّن اختصاصه بيحيى ابن أبي كثير، فإن الأوزاعي لم يتفرد به، عن يحيى بن أبي كثير، بل تابعه عنه به، حجاج بن الصواف ـ كما سبق ـ ومن سيأتي ذكرهم ـ إن شاء الله تعالى ـ.

وبهذه الأوجه، يندفع ما قد يَرِدُ من اعتراض، على رواية الأوزاعي

---

(١) انظر: المصدر السابق، ص: (٦٣).

(٢) انظر: المصدر السابق، ص: (٦٢ ـ ٦٣).

(٣) انظر: المرجع السابق، ص: (٦٦).

(٤) انظر: المرجع السابق، ص: (٦٥).

هذه، عن يحيى بن أبي كثير. والله أعلم.

ثم إنّ الحديث رواه عن الأوزاعي جماعات؛ وهم:

١ ـ عبد القدوس بن الحجاج الخولاني، وهو ثقة؛ وثَّقَه: الدارقطني[١]، والعجلي[٢]، وقال أبو حاتم: «صدوق، كدنا أن ندركه... يُكتب حديثه»[٣]. وقال النسائي: «ليس به بأس»[٤].

وقد أخرجه عن عبد القدوس به مُطولًا: أبو عبد البر، في: «التمهيد»[٥].

ورواه مختصراً: الدارمي، في: «السنن»[٦]، بذكر قصة الصلاة فقط.

ورواه مختَصراً بذكر قصة، الجارية، كُلٌّ من: ابن منده في كتاب: «التوحيد»[٧]، وقوام السنة الأصبهاني، في: «الحجة»[٨].

٢ ـ الوليد بن مَزْيد، وهو ثقة ثبت؛ وثقه أبو داود[٩]،

(١) انظر: «سؤالات البرقاني للدراقطني»، ص: (٤٧)، رقم: (٣٢٤).

(٢) انظر: «الثقات» للعجلي، ص: (٣٠٧)، رقم: (١٠٢٢).

(٣) «الجرح والتعديل»: (٦/ ٥٦).

(٤) انظر: «تهذيب الكمال»: (٢/ ٨٤٧ ـ خط).

(٥) (٢/ ٤٧ ـ فتح البر).

(٦) (١/ ٣٥٣ ـ ٣٥٤).

(٧) (٣/ ٢٧٤ ـ ٢٧٥)، رقم: (٨٤٣).

(٨) (٢/ ٩٩)، رقم: (٥٦).

(٩) انظر: «تهذيب الكمال»: (٣/ ١٤٧٤ ـ خط).

والدارقطني[١]، وغيرهما[٢].

وقال النسائي: «الوليد بن مزيَد، أحبّ إلينا في الأوزاعي، من الوليد ابن مسلم؛ لايخطيء، ولا يُدلس»[٣]. وقال الأوزاعي نفسه: «عليكم بكتب الوليد بن مزيد، فإنها صحيحة»[٤]، وقال: «ما عُرِضَ عليَّ كتاب أصح من كتب الوليد بن مزيد»[٥].

وأخرج حديث الوليد، عن الأوزاعي، من هذا الوجه مطولًا: البيهقي في: «الأسماء والصفات»[٦]، ورواه في: «السنن الكبرى»[٧]، مختصراً، بذكر قصة الصلاة، وسؤال الكهان، وأشار إلى اختصاره الحديث، بقوله: «وَذَكَرَ باقي الحديث»[٨].

ورواه أيضاً في: «جزء القراءة خلف الإمام»[٩]، مختصراً، بذكر قصة الصلاة فقط.

---

(١) انظر: المرجع السابق: (٣/ ١٤٧٤ ـ خط).

(٢) ممن وثقه كذلك: ابن ماكولا، ودحيم؛ انظر: «تهذيب الكمال»: (٣/ ١٤٧٤ ـ خط).

(٣) «تهذيب الكمال»: (٣/ ١٤٧٤ ـ خط).

(٤) «الجرح والتعديل»: (٩/ ١٨).

(٥) المرجع السابق: (٩/ ١٨).

(٦) (٢/ ٣٢٥ ـ ٣٢٦ ـ بتحقيق الحاشدي)، رقم: (٨٩٠).

(٧) (٢/ ٢٤٩ ـ ٢٥٠)، و: (١٠/ ٥٧).

(٨) المرجع السابق: (٢/ ٢٥٠).

(٩) ص: (٨٤)، رقم: (١١٧).

٣ ـ عيسى بن يونس بن أبي إسحاق السَّبيعي، وهو ثقة مأمون، أثنى عليه الأئمة، وارتضوه؛ قال الإمام أحمد: «ثقة»[١]، وكذا قال النسائي[٢]، وأبوحاتم[٣]، ويعقوب بن شيبة[٤].

وقال ابن المديني: «بخٍ، بخٍ، ثقة مأمون»[٥]، وقال الإمام يحيى ابن معين: «ثقةٌ، وَثِقَةٌ»[٦]، وقال العجلي: «كوفي ثقة، سكن الثغر، وكان ثبْتاً»[٧]، ووصفه بالحفظ الإمام: أبو زُرعة الرازي[٨].

وقال الوليد بن مسلم: «ما أُبالي منْ خالفني في الأوزاعي، ما خلا عيسى بن يونس؛ فإني رأيتُ أَخْذَهُ أَخْذاً مُحْكَماً»[٩].

فالرجل مُجمعٌ على توثيقه، وحديثه عن الأوزاعي مُحْكَمٌ، وهو من المُقدَّمين فيه على غيره.

وأخرج الحديث من هذا الوجه: الإمام مسلم في: «الصحيح»[١٠]،

---

(١) «تهذيب الكمال»: (٢/ ١٠٨٦ ـ خط)، وانظر: «العلل لأحمد» برواية المروذي، وغيره، ص: (٥٤)، رقم: (٣٩).

(٢) انظر: «تهذيب الكمال»: (٣/ ١٠٨٦ ـ خط).

(٣) انظر: «الجرح والتعديل: (٦/ ٢٩٢).

(٤) انظر: «تهذيب الكمال»: (٣/ ١٠٨٦ ـ خط).

(٥) «الجرح والتعديل»: (٦/ ٢٩٢).

(٦) المصدر السابق: (٦/ ٢٩٢).

(٧) «الثقات»، ص: (٣٨٠)، رقم: (١٣٣٨).

(٨) انظر: «الجرح والتعديل»: (٦/ ٢٩٢).

(٩) المصدر السابق: (٦/ ٢٩٢).

(١٠) (٥/ ٢٥ ـ نووي).

لكن أحال به، على رواية حجاج الصَّوَّاف، التي سبقت.

ومن هذا الوجه أيضاً، رواه البيهقي في: «السنن الكبرى»[١]، وأحال به على رواية، الوليد بن مزيد، عن الأوزاعي، فقال البيهقي: «فذكره بنحوه، إلا أنه لم يذكر قوله: (إنَّا كُنا حديث عهد بجاهلية، فجاء الله بالإسلام)، وإنما قال: (أتيت النبي ﷺ، فقلتُ: إنَّ رجالًا منَّا)».

٤ ـ مُبشر بن إسماعيل، الحلبي، قال عنه النسائي: «ليس به بأس»[٢]. وقال ابن معين: «ثقة»[٣]، وقال ابن سعد: «كان ثقة مأموناً»[٤]، وذكره ابن حبان في: «الثقات»[٥]. وقال الذهبي في: «الكاشف»[٦]: «ثقة».

لكن قال ابن حجر: «صدوق»[٧]، وكذا قال الذهبي في: «ميزان الاعتدال»[٨]، ولفظه: «... صدوق، عالم، مشهور». ولم يذكر هو، ولا المزي في: «تهذيب الكمال»، ولا ابن حجر في: «هدي الساري»،

---

(١) (٢/ ٢٥٠).
(٢) «تهذيب الكمال»: (٣/ ١٣٠٢ـ خط).
(٣) «تاريخ عثمان بن سعيد»، ص: (٢٠٥)، رقم: (٧٦٠)، و: «الجرح والتعديل»: (٨/ ٣٤٤).
(٤) «الطبقات »لابن سعد: (٧/ ٤٧١).
(٥) (٩/ ١٩٣)، رقم: (١٥٩٤٩).
(٦) (٣/ ١٠٤)، رقم: (٥٣٧٢).
(٧) «التقريب»، ص: (٥١٩)، رقم: (٦٤٦٥).
(٨) (٣/ ٤٣٣).

توثيق ابن معين المتقدم. فالظاهر أنه ثقة، ولاسيما وقد وثَّقه إمام الجرح والتعديل: ابن معين، وغيره.

وحديثه من هذا الوجه، أخرجه ابن خزيمة في: «التوحيد»[(١)]، مختصَراً بذكر قصة الجارية، ورواه كذلك في: «صحيحه»[(٢)]، مختصراً، بذكر قصة الصلاة.

٥ ـ بشْر بن بكر التِّنِّيسي، وهو ثقة؛ وثَّقَهُ: أبو زُرعة الرازي[(٣)]، والعجلي[(٤)]، وقال أبو حاتم: «ما به بأس»[(٥)]، وقال الدارقطني: «ما به بأس، ما علمتُ إلَّا خيراً»[(٦)].

وقال عنه الذهبي: «... فصدوق ثقة، لا طعن فيه»[(٧)].

وحديثه من هذا الوجه، رواه الإمام ابن خزيمة في: «الصحيح»[(٨)]، مختصراً، بذكر قصة الصلاة فقط؛ والطحاوي في: «شرح معاني الآثار»[(٩)]، ولم يسق لفظه، بل أحال به، علي طريق الوليد بن مسلم ـ

---

(١) (١/ ٢٧٨ ـ ٢٨٠).

(٢) (٢/ ٣٦).

(٣) انظر: «الجرح والتعديل»: (٢/ ٣٥٢)، رقم: (١٣٣٦).

(٤) انظر: «الثقات»للعجلي، ص: (٨٠)، رقم: (١٤٨).

(٥) «الجرح والتعديل»: (٢/ ٣٥٢).

(٦) «سؤالات الحاكم للدارقطني»، ص: (٩٠)، رقم: (٢٩٠).

(٧) «ميزان الاعتدال»: (١/ ٣١٤)، رقم: (١١٨٦).

(٨) (١/ ٣٦).

(٩) (١/ ٤٤٦).

الآتية بعْد ـ وفيها ذكْر قصة الصلاة فقط .

٦ ـ محمد بن حِمْير ، وهو صدوق ، وفيه كلام ، لاينزل بحديثه عن رتبة الحسن ؛ قال عنه الإمام أحمد : «ما علمتُ إلا خيراً»[١] ، وقال ابن معين : «ثقة»[٢] ، وقال النسائي : «ليس به بأس»[٣] .

وقال أبو حاتم : «يُكتب حديثه ، ولا يُحتَج به . . .»[٤] ، وقال الدارقطني : «قد وثَّقَه بعض مشايخنا ، وجرحه بعضهم»[٥] . ونقل ابن حجر في : «هدي الساري»[٦] ، عن يعقوب بن سفيان ، قوله عن ابن حِمْير : ليس بالقوي .

قال الذهبي : « . . . ما هو بذاك الحجة ، حديثه يُعد في الحسان ، وقد انفرد بأحاديث . . .»[٧] .

لكنه لم ينفرد به ؛ إذْ تابعه عن الأوزاعي به ، من سبقوا ، ومن سيأتي .

---

(١) «الجرح والتعديل» : (٧/ ٢٤٠) .

(٢) «تاريخ عثمان بن سعيد» ، ص : (٢٠٥) ، رقم : (٧٠٩) ، و : «الجرح والتعديل» : (٧/ ٢٤٠) .

(٣) انظر : «تهذيب الكمال» : (٣/ ١١٩١ ـ خط) .

(٤) «الجرح والتعديل» : (٧/ ٢٤٠) .

(٥) «سؤالات الحاكم للدارقطني» ، ص : (٢٧٣) ، رقم : (٤٨١) . وقال الدارقطني : «حمصي ، لابأس به» : «سؤالات البرقاني للدارقطني» ، ص : (٥٨) ، رقم : (٤٢٦) .

(٦) ص : (٤٣٨) .

(٧) «سير أعلام النبلاء» : (٩/ ٢٣٥) ، وأورده في كتابه : «ذكر أسماء من تُكلم فيه وهو مُوثق» ، ص : (١٦١) ، رقم : (٢٩٧) .

وحديثه من هذا الوجه: أخرجه البيهقي في: «السنن الكبرى»[١] مختصراً بذكر قصة الصلاة فقط.

٧ ـ الوليد بن مسلم، وهو ثقة، لكنه كثير التدليس، والتَّسْوِية، قال الذهبي: «وكان من أوعية العلم، ثقةً، حافظاً، لكنه رديء التدليس؛ فإذا قال: حدَّثنا، فهو حجة...»[٢]. وهو معروف بالتدليس عن الأوزاعي خاصةً؛ قال الذهبي: «إذا قال الوليد: عن ابن جُريج، أو عن الأوزاعي، فليس بمعتمد؛ لأنه يدلس عن كذابين؛ فإذا قال حدثنا، فهو حجة»[٣].

وروايته من هذا الوجه، عند أبي عوانة في: «مسنده»[٤]، وقد أخرجها بطولها، وصرَّح فيها الوليد بن مسلم بالتحديث، عن الأوزاعي، لكن لم يقع التصريح فيه بالتحديث في جميع طبقات السند، وهذا غير مُؤثر؛ لسببين:

الأول: أن الوليد بن مسلم، متابَع ممن قد مضوا، فلم ينفرد به عن الأوزاعي.

الثاني: أن الأوزاعي، إنما يرويه عن يحيى بن أبي كثير، لا شيخ له فيه سواهُ؛ فمخرجه عن الأوزاعي، ضيِّق جداً ـ بل هو هذا فقط ـ واحتمال أن الوليد قد جوَّد السند، بعيد جداً، بل هو منتف؛ لأن

---

(١) (٢/٢٤٩).

(٢) «سير أعلام النبلاء»: (٩/٢١٢).

(٣) «ميزان الاعتدال»: (٤/٣٤٧).

(٤) (٢/١٤١ ـ ١٤٢).

الأوزاعي يرويه عن يحيى بن أبي كثير: شيخه، بلا واسطة، ويحيى إنما يرويه عن هلال، ليس له فيه شيخ سواه، ولا يحتاج الوليد هنا لإسقاط شيخ الأوزاعي، ولا شيخ شيخه؛ لأنهم كلهم ثقات.

الثالث: أن الوليد بن مسلم، صرَّح بالتحديث في كل طبقات السند، كما عند ابن حبان في: «الصحيح»[١].

والحديث ـ من هذا الوجه ـ رواه أيضاً: ابن خزيمة في: «صحيحه»[٢]. والطحاوي في: «مشكل الآثار»[٣]، كلاهما روياه مختصَراً، وليس عندهما قصة الجارية.

٨ ـ محمد بن يوسف الفريابي، وهو ثقة؛ كما قال النسائي[٤]، وقال أبو حاتم: «صدوق، وهو ثقة»[٥]، وقد كتب عنه الإمام أحمد في مكة[٦]، وقال العجلي: «ثقة . . . قال لي بعض البغداديين: أخطأ محمد ابن يوسف، في خمسين ومائة حديث، من حديث سفيان»[٧].

وذكر ابن عدي في: «الكامل»[٨]، أن الفريابي له أفردات عن سفيان

---

(١) (٦/ ٢٢ ـ ٢٤ ـ الإحسان)، رقم: (٢٢٤٧).

(٢) (٢/ ٣٦).

(٣) (١/ ٤٤٦).

(٤) «سير أعلام النبلاء»: (١٠/ ١١٦).

(٥) «الجرح والتعديل»: (٨/ ١٢٠).

(٦) انظر: المصدر السابق: (٨/ ١٢٠).

(٧) «الثقات» للعجلي، ص: (٤١٦)، رقم: (١٥١٨).

(٨) (٦/ ٢٢٣٧).

الثوري، وقال: هو صدوق لابأس به.

لكن علَّق الذهبي، على عبارة ابن عدي هذه، بقوله: «لأنه لازمه مُدَّةً؛ فلا يُنْكَر له أن ينفرد عن ذاك البحر»[١].

لكن روايته هنا ليست عن الثوري، فلا مدخل لها هنا.

وأخرج حديثه من هذا الوجه: النسائي في: «السنن الصغرى»[٢]، مطولًا، وفي: «السنن الكبرى»[٣]، مختصراً، بذكر قصة الصلاة فقط، وطرفاً من حديث الجارية.

ورواه ابن منده في كتاب: «الإيمان»[٤]، مختصراً، بذكر قصة الجارية.

٩ ـ أبو حفص التِّنِّيسي: عمرو بن أبي سلمة، وقد وثَّقه قوم، وضعَّفَه آخرون؛ فممن وثَّقَه: الإمام الشافعي[٥]، و ابن يونس[٦]، وابن سعد[٧]، وأحمد، لكنه قال: «... روى عن زهير بن محمد، أحاديث بواطيل»[٨].

---

(١) «ميزان الاعتدال»: (٤/ ٧١).

(٢) (٣/ ١٤ ـ ١٨). كتاب السهو ـ الكلام في الصلاة.

(٣) (١/ ١٩٨). كتاب السهو، رقم: (٥٥٦).

(٤) (١/ ٢٣٠ ـ ٢٣١)، رقم: (٩١).

(٥) انظر: «تهذيب الكمال»: (٢/ ١٠٣٥ ـ خط).

(٦) انظر: «المصدر السابق: (٢/ ١٠٣٦)، و: «هدي الساري»، ص: (٤٣١).

(٧) انظر: «الطبقات» لابن سعد: (٧/ ٣٤١)، و: «هدي الساري»، ص: (٤٣١).

(٨) «هدي الساري»، ص: (٤٣١).

وممن ضعَّفَهُ: ابن معين[(١)]، والساجي[(٢)]، وقال العقيلي: «في حديثه وهم»[(٣)].

ومع أن الإمام الذهبي، نقل في: «ميزان الاعتدال»[(٤)] أقوال هؤلاء الثلاثة في تضعيفه، غير أنه ذهل عن ذلك في كتابه: «سير أعلام النبلاء»؛ فقال: «وقد ضعَّفه يحيى بن معين وحده»[(٥)].

وبيَّن الحافظ ابن حجر، أن سبب تضعيف ابن معين له؛ لأن في حديثه عن الأوزاعي: مناولة، وإجازةً، لكن نقل ابن حجر عن أحمد بن صالح المصري، أن أبا حفص كان يقول فيما سمعه: (حدَّثنا)، ولايقول ذلك فيما لم يسمعه[(٦)].

لكن: ليست روايته هذه من طريق زهير بن محمد، وهذا الحديث لم يتفرد به عن الأوزاعي، بل تابعه عنه به، من سبقوا، ومن سيأتي.

وحديثه من هذا الوجه، أخرجه الإمام البخاري في كتاب: «خلق أفعال العباد»[(٧)]، مُقتصِراً على قصة الصلاة فقط.

---

(١) انظر: «الجرح والتعديل»: (٦/ ٢٣٥).

(٢) انظر: «هدي الساري»، ص: (٤٣١).

(٣) «الضعفاء »للعقيلي»: (٣/ ٢٧٢)، رقم: (١٢٧٩).

(٤) (٣/ ٢٦٢).

(٥) (١٠/ ٢١٤).

(٦) انظر: «فتح الباري»: (١٠/ ١٣١).

(٧) ص: (٦٢ ـ ٦٣)، رقم: (١٩٣).

١٠ ـ يحيى بن عبد الله البابْلُتّي، ابن امرأة الأوزاعي، وهو ضعيف، قال أبو زرعة: «لا أحدث عنه»[١]، وقال ابن حبان: «يأتي عن الثقات بأشياء معضلات؛ ممن كان يهم فيها، حتى ذهب حلاوته عن القلوب لَمَّا شَابَ أحاديثَه المناكيرُ، فهو عندي فيما انفرد به ساقط الاحتجاج...»[٢].

لكن قال ابن عدي: «وليحيى البابلتي عن الأوزاعي، أحاديث صالحة، وفي تلك الأحاديث أحاديث تفرّد بها عن الأوزاعي، ويروي عن غير الأوزاعي من المشهورين، والمجهولين، والضعف على حديثه بيِّنٌ»[٣].

ومهما يكن من أمر بعْدُ: فالحديثُ من روايته عن الأوزاعي، وله عنه أحاديث صالحة ـ على قول ابن عدي ـ، ثمَّ: إنما يُخْشى من تفرده، وهو قد توبع ممن سبقوا.

و قد أخرج حديثه من هذا الوجه: الطبرانيُّ في: «المعجم الكبير» في عدّة مواضع، مُقَطَّعاً؛ مُخْتَصَراً، وفي إحداها: قصة الجارية[٤].

هؤلاء هم رواة الحديث عن الإمام الأوزاعي: ثاني الرواة لحديث الجارية، عن يحيى بن أبي كثير، وأما ثالث الرواة له عن يحيى؛ فهو:

---

(١) «الجرح والتعديل»: (٩/ ١٦٥).

(٢) «المجروحين»: (٣/ ١٢٧).

(٣) «الكامل» لابن عدي: (٧/ ٢٧٠٥).

(٤) (١٩/ ٣٩٨)، برقم: (٩٣٧)، وهذا الموضع، فيه قصة الجارية. وفي: (١٩/ ٣٩٩)، رقم: (٩٤١)، وفي هذا الموضع ذكر فيه التَّطير، وإتيان الكهان. وفي: (١٩/ ٤٠١)، رقم: (٩٤٥)، وفي هذا الموضع ذكر قصة الصلاة.

ج ـ أبَان بن يزيد العطار، وهو ثقة؛ قال ابن المديني: «كان عندنا ثقة»[١]، وقال ابن معين: «ثقة»[٢]، وقال النسائي: «ثقة»[٣]، وقال العجلي: «بصري ثقة، وكان يرى القدر، ولا يتكلم فيه»[٤]، وقال الإمام أحمد: «ثبت في كل المشايخ»[٥].

ونقل الذهبي في: «ميزان الاعتدال»[٦]، أن ابن عدي قال: هو حسن الحديث، مُتماسِكٌ، يُكتب حديثه، وعامتها مستقيمة، وأرجو أنه من أهل الصدق.

ثم عقَّب على قول ابن عدي، قائلًا: «. . . بل هو ثقة حجة، ناهيك أن أحمد بن حنبل ذكره، فقال: كان ثبتاً في كل المشايخ. وقال ابن معين، والنسائي: ثقة.

وقد أورده ـ أيضاً ـ العلامة أبو الفرج ابن الجوزي في: (الضعفاء)[٧]، ولم يذكر فيه أقوال من وثَّقه، وهذا من عيوب كتابه؛ يسرد الجرح،

---

(١) «سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني»، ص: (٧١)، رقم: (٥٠).

(٢) «الجرح والتعديل»: (٢/ ٢٢٩).

(٣) «تهذيب الكمال»: (١/ ٤٨ ـ خط).

(٤) «الثقات» للعجلي، ص: (٥١)، رقم: (١٧).

(٥) «الجرح والتعديل»: (٢/ ٢٩٩).

(٦) (١/ ١٦). وانظر: «الكامل» لابن عدي: (١/ ٣٨٢).

(٧) (١/ ٢٠)، رقم: (١٨).

قلت: لكن ابن الجوزي، ذكر كلام ابن عدي في أبان، وأنه حسن الحديث، فلم يُغفل توثيقه مطلقاً.

ويسكت عن التوثيق، ولولا أن ابن عدي، وابن الجوزي، ذكرا أبان بن يزيد، لما أوردته أصلًا»[١].

وأسند ابن عدي في: «الكامل»[٢]، من طريق الكديمي، أن يحيى القطان قال: لا أحدِّث عنه؛ أي: عن أبان بن يزيد، ونقله عن ابن القطان ـ أيضاً ـ ابن الجوزي[٣]. وجوابه من وجهين:

الأول: كما قال الذهبي: «فإن صح هذا: فقد كان لايروي عنه، ثم روى عنه، وتغيَّر اجتهاده؛ فقد روى عباس الدوري، عن يحيى بن معين؛ قال: مات يحيى بن سعيد القطان، وهو يروي عن أبان بن يزيد»[٤].

الثاني: أن هذا القول المنسوب إلى يحيى القطان، مروي من طريق الكديمي، وهو ضعيف[٥]. فأبان ثقة، ولم يتكلم فيه أحد بحجة. وهذا الحديث، رواه عنه الآتون:

١ ـ مسلم بن إبراهيم الأزدي، وهو ثقة مأمون، كما قال ابن معين[٦]، وقال أبو حاتم: «ثقة صدوق»[٧]، وقال العجلي: «بصري ثقة، وكان قد

(١) (١/ ١٦).

(٢) (١/ ٣٨١).

(٣) انظر: «الضعفاء والمتروكين»: (١/ ٢٠).

(٤) «سير أعلام النبلاء»: (٧/ ٤٣٠).

(٥) انظر: «ميزان الاعتدال»: (١/ ١٦)، و: «هدي الساري»، ص: (٣٨٧)، و: «ذكر من تُكلم فيه وهو موثق» ص: (٣٠)، رقم: (٣).

(٦) انظر: «الجرح والتعديل»: (٨/ ١٨١).

(٧) المرجع السابق: (٨/ ١٨١).

عَمِيَ بِأَخَرة»[١].

وأخرج حديثه من هذا الوجه: الإمام أبو سعيد الدارمي في كتابه: «الرد على الجهمية»[٢]، وفي: «النقض على المريسي»[٣]، مختصراً، بذكر قصة الجارية.

ورواه الإمام اللالكائي في: «السنة»[٤]، مختصراً ـ أيضاً ـ بذكر قصة الجارية.

ورواه كذلك الطبراني في: «المعجم الكبير»[٥] في عدة مواضع مختصراً؛ وأورد في أحدها طرفاً من حديث الجارية.

٢ ـ عَفَّان بن مسلم الباهلي، وهو ثقة؛ في غاية من الإتقان والمتانة؛ أثنى عليه الكبار جداً، وحفلوا به؛ قال أبو حاتم: «ثقة، متقن، متين»[٦]، ووثقه ابن معين[٧]، وقال العجلي: «... بصري ثبت،

---

(١) «الثقات» للعجلي، ص: (٤٢٧)، رقم: (١٥٦٧).

(٢) ص: (٢١).

(٣) ص: (٩٥).

(٤) (٣/ ٣٩١ ـ ٣٩٢)، برقم: (٦٥٢).

(٥) (١٩/ ٣٩٩)، رقم: (٩٣٩)، وذكر في هذا المكان طرفاً من حديث الجارية، ورواه في: (١٩/ ٤٠٠)، رقم: (٩٤٢)، وفي هذا الموضع، أورد ما يتعلّق بالتطير، وإتيان الكهان، والخط. وفي: (١٩/ ٤٠١)، رقم: (٩٤٦)، أورده مختصراً بذكر قصة الصلاة.

(٦) «الجرح والتعديل»: (٧/ ٣٠)، رقم: (١٦٥).

(٧) انظر «تاريخ عثمان بن سعيد»، ص: (٨٢)، رقم: (٢٠٠).

صاحب سنة»[١].

وقال يعقوب بن شيبة: «عفان ثقة، ثبت، متقن، صحيح الكتاب، قليل الخطأ»[٢]. وقال الإمام أحمد: «عفان أثبت من عبد الرحمن بن مهدي؛ لزِمْنا عفان عشر سنين ببغداد»[٣].

وقد صدرتْ عن الأئمة عبارات تدل على تحرِّي عفان بن مسلم، في الرواية، وإتقانه البالغ، وجودة ضبطه؛ فقال يحيى القطان: «ما أبالي إذا وافقني عفان، من خالفني»[٤].

وقال ابن المديني ـ وذُكر له عفان ـ: «كيف أذكر رجلًا يشك في حرْف، فيضْرِبُ على خمسة أسطرٍ»[٥].

وقيل للإمام أحمد: «من تابع عفان على كذا؟ فقال: وعفان يحتاج إلى مُتَابعٍ!»[٦].

وبلغ من ضبطه، وإتقانه، ما ذكره الخطيب البغدادي في: «التاريخ»[٧]، أن عبدالرحمن بن مهدي، ويحيى القطان، كانا إذا اختلفا

---

(١) «الثقات» للعجلي، ص: (٣٣٦)، رقم: (١١٤٥).

(٢) «تاريخ بغداد»: (١٢/ ٢٧٦).

(٣) «الجرح والتعديل»: (٧/ ٣٠).

(٤) المرجع السابق: (٧/ ٣٠).

(٥) «تاريخ بغداد»: (١٢/ ٢٧٢).

(٦) المصدر السابق: (١٢/ ٢٧٢).

(٧) (١٢/ ٢٧٥).

في حديث، بعثا يسألان عفان بن مسلم.

بل إن الإمام ابن معين، كان يَعْرِضُ على عفان ما سمعه من يحيى ابن سعيد[١]، ومع أن الإمام عفان بن مسلم على هذه الدرجة من الوثاقة، والمتانة؛ فقد تُكُلِّم فيه بلا حُجة؛ قال الذهبي: «ما فوق عفان أحد في الثقة، وقد تناكد الحافظ ابن عدي، بإيراده في كتاب (الكامل)[٢]، لكنه أبدى أنه ذكره ليذبَّ عنه، فإن إبراهيم بن أبي داود قال: سمعتُ سليمان ابن حرب يقول: أترى عفان كان يضبط عن شُعبة؟ والله لو جهد جهده، أن يضبط عنه حديثاً واحداً، ما قدر عليه؛ كان بطيئاً، رديء الفهم.

ثم قال ابن عدي: عفان أشهر وأوثق من أن يقال فيه شيء، ولا أعلم له إلا أحاديث مراسيل عن حماد بن سلمة، وغيره: وصَلَها، وأحاديث موقوفة رفعها؛ وهذا مما لا ينقصه؛ فإن الثقة قد يهم...»[٣].

وعن قول سليمان بن حرب، المتقدم، أجاب الحافظ الذهبي قائلًا: «عفان أجل وأحفظ من سليمان، أو هو نظيره، وكلام النظير والأقران، ينبغي أن يُتَأمل، ويُتَأنَّى فيه؛ فقد قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سمعتُ أبي يقول: ما رأيتُ أحداً أحسن حديثاً، عن شعبة من عفان»[٤].

وما ورد عن يحيى بن معين، من نسبته التَّغَيُّر إلى عفان، في صفر

---

(١) انظر: المرجع نفسه: (١٢/ ٢٧٥).

(٢) انظر: «الكامل»: (٥/ ٢٠٢١).

(٣) «سير أعلام النبلاء»: (١٠/ ٢٥٠ ـ ٢٥١).

(٤) المرجع السابق: (١٠/ ٢٥٠ ـ ٢٥١).

عام: ٢١٩هـ[١]؛ فأجاب عنه الذهبي، قائلًا: «هذا التَّغيُّر، هو من تغيّر مرض الموت، وما ضَرَّهُ؛ لأنه ما حدَّث فيه بخطأ»[٢].

فالرجل ثقة بكل حال، بل هو إمام جليل، قد جاوز القنطرة.

وحديثه من هذا الوجه، أخرجه الإمام أحمد في: «المسند»[٣]، وأحال به على لفظ رواية عفان نفسه، عن همَّام ـ وسترد لاحقاً ـ وفيها قصة الجارية، لكن زاد في رواية عفان عن أبان: «إنما هي: التسبيح، والتحميد، وقراءة القرآن» أو كما قال رسول الله ﷺ.

٣ ـ هُدْبة بن خالد، وهو ثقة؛ كما قال ابن معين[٤]، وقال العجلي: «بصري ثقة»[٥]، وكذا قال مسلمة بن القاسم[٦]، وسئل أبو يعلى عن هدبة، وشيبان، أيهما أفضل؟ فقال: «هدبة أفضلهما، وأوثقهما، وأكثرهما حديثاً»[٧].

وقال ابن أبي حاتم: «. . . روى عنه أبي، وأبو زرعة، . . . سألتُ أبي عنه؟ فقال: صدوق»[٨].

---

(١) انظر: «التقريب»، ص: (٣٩٣)، رقم: (٤٦٥٢).

(٢) «ميزان الاعتدال»: (٢/ ٨٢)، وانظر: «سير أعلام النبلاء»: (١٠/ ٢٥٤).

(٣) (٥/ ٤٤٨).

(٤) «الكامل »لابن عدي: (٧/ ٢٥٩٩).

(٥) «الثقات»، ص: (٤٥٥)، رقم: (١٧٢٠).

(٦) «تهذيب التهذيب»: (١١/ ٢٤).

(٧) «الكامل» لابن عدي: (٧/ ٢٥٩٨).

(٨) «الجرح والتعديل»: (٩/ ١٤٤)، رقم: (٤٨٤).

لكن نقل الذهبي، أن النسائي، قوَّاه مرةً، وضعَّفه أخرى[١]. قال الذهبي: «واحتج به الشيخان، وما أدري مستند قول النسائي: هو ضعيف؟»[٢].

قال الحافظ ابن حجر: «لعلَّه ضَعَّفَهُ في شيءٍ خاص...»[٣].

وقال ابن عدي: «وهدبة استغنيتُ أن أُخرج له حديثاً عن مَنْ كان مِن شيوخه؛ لأنني لاأعرف له حديثاً منكراً فيما يرويه، وهو كثير الحديث، وقد وثَّقه الناس، وروى عنه الأئمة، وهو صدوق، لابأس به»[٤].

بل هو ثقة، وناهيك بابن معين ـ وهو إمام هذا الشأن ـ قد وثَّقه.

وأخرج روايته من هذا الوجه: ابن أبي عاصم في: «السنة»[٥]، مختصراً، بذكر قصة الجارية، ومن طريق ابن أبي عاصم، رواه أبوالعلاء: الحسن بن أحمد العطار، في كتابه: «فتيا وجوابها في ذكر الاعتقاد وذم الاختلاف»[٦]، مختصراً، أيضاً مثله.

٤ ـ الإمام: أبو داود الطيالسي، صاحب المسند المعروف، وهو من

---

(١) انظر: «الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم» للذهبي، ص: (١٧٢)، رقم: (٧٧)، و: «ميزان الاعتدال»: (٤/ ٢٩٤).
(٢) «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٩٨).
(٣) «هدي الساري» ص: (٤٤٧).
(٤) «الكامل» لابن عدي: (٧/ ٢٥٩٩).
(٥) ص: (٢١٥)، رقم: (٤٨٩).
(٦) ص: (٧٣ ـ ٧٤).

الثقات، غير أنه غلط في أحاديث[١].

وقد رواه الطيالسي في: «مسنده»[٢] عن أبان، مختصراً، بذكر قصة الجارية، وقرن معه في السند: حربَ بن شداد، الآتية روايته بعدُ.

ومن طريق الطيالسي، رواه الإمام ابن قدامة المقدسي، في كتابه: «إثبات صفة العلو»[٣]، كروايته سواء، بذكر قصة الجارية.

ومن طريق أبي داود الطيالسي، أيضاً: أخرجه البيهقي في: «السنن الكبرى»[٤]، مختصراً، وذكر فيه قصة الصلاة فقط، وأشار إلى أن أباناً، ذكر ما ذكره الأوزاعي، من التَّطير، وغيره.

ورواه كذلك في كتابه: «الأسماء والصفات»[٥]، لكن لم يسق لفظه، بل أحال به على ما سبق.

د ـ حرب بن شدَّاد، وهو رابع الرواة لهذا الخبر، عن يحيى بن أبي كثير.

وحربٌ: ثقةٌ؛ قال عنه الإمام أحمد: «حرب بن شداد، ثبت في كل المشايخ»[٦].

---

(١) «التقريب»، ص: (٢٥٠)، رقم: (٢٥٥٠).
(٢) (١/ ٢٤ـ٢٥ـ منحة المعبود).
(٣) ص: (٤٦ـ٤٧)، رقم: (١٦).
(٤) (٢/ ٢٥٠).
(٥) (٢/ ٣٢٦ـ بتحقيق الحاشدي)، رقم: (٨٩١).
(٦) «الجرح والتعديل»: (٣/ ٢٥٠ـ٢٥١).

وممن وثقه، عبد الصمد بن عبد الوارث.

وقال ابن معين: «صالح»[١]، وقال: «بصري ثقة»[٢]، وقال أبو حاتم: «صالح الحديث»[٣].

لكن يحيى بن سعيد، كان لا يحدِّث عنه[٤] وقال أبو أحمد الحاكم: «ليس بالمتين»[٥].

والجواب عن ترك يحيى بن سعيد التحديث عنه، ما قاله الحافظ الذهبي: «. . . وهذا من تعنت يحيى في الرجال ـ وله اجتهاده ـ فلقد كان حجة في نقد الرواة»[٦].

فقد يكون تركه، لا لضعفٍ في حرب، فربما استغنى بغيره عن الرواية عنه، وإلا فقد حدَّث عنه جمع من الأئمة، ووثقوه، كما مضى.

وأما جرح أبي أحمد الحاكم لحرب، فمُبهم، وهو مُقَابَلٌ بتوثيق من سلفوا؛ وهم أكثر، وأعلم.

ويقال أيضاً: إن لرواية حرب بن شداد، عن يحيى بن أبي كثير،

---

(١) «التاريخ» للدوري: (٢/ ١٠٥).

(٢) «الجرح والتعديل»: (٣/ ٢٥١).

(٣) انظر: المرجع السابق: (٣/ ٢٥٠).

(٤) انظر: «الجرح والتعديل»: (٣/ ٢٥٠)، و: «الضعفاء» للعقيلي: (١/ ٩٤)، رقم: (٣٦١).

(٥) انظر: كتاب: «ذكر أسماء من تكلم فيه»، ص: (٦٥ـ٦٦)، رقم: (٨١).

(٦) «سير أعلام النبلاء»: (٧/ ١٩٤).

مزيد اختصاص؛ فقد ذكر الإمام أحمد، أن حرباً: ثقة ثبت في يحيى بن أبي كثير[١]؛ وقال ابن عدي: «. . . ولحرب حديث صالح، وخاصة عن يحيى بن أبي كثير، وهو في يحيى بن أبي كثير، وغيره، صدوق ثبت»[٢].

وطريق حديثه هذا، هي الطريق السابقة نفسها، التي أخرجها أبو داود الطيالسي.

هـ ـ حسين المعلِّم، وهو ثقة؛ وثقه ابن معين[٣]، وأبو حاتم[٤]، والنسائي[٥]، والعجلي[٦]، وابن سعد[٧]، وابن شاهين[٨]، والبزار[٩]، والدارقطني[١٠].

وقال أبو زرعة: «بصري ليس به بأس»[١١]. وجعله ابن المديني، من أصحاب يحيى بن أبي كثير، الأثبات؛ هو والأوزاعي، في المنزلة،

(١) انظر: «الكامل: لابن عدي: (٢/ ٨٢٢).

(٢) المرجع السابق: (٢/ ٨٢٣).

(٣) انظر: «تاريخ عثمان بن سعيد»، ص: (٩٠)، رقم: (٢٣٠)، و: «الجرح والتعديل»: (٣/ ٥٢).

(٤) انظر: «الجرح والتعديل»: (٣/ ٥٢).

(٥) انظر: «تهذيب الكمال»: (١/ ٢٨٤ـ خط).

(٦) انظر: «الثقات» للعجلي، ص: (١٢٢)، رقم: (٢٩٦).

(٧) انظر: «الطبقات» لابن سعد: (٧/ ٢٧٠).

(٨) انظر: «تاريخ أسماء الثقات»، ص: (٦٢)، رقم: (٢١١).

(٩) انظر: «هدي الساري»، ص: (٣٩٨).

(١٠) انظر: المرجع السابق، ص: (٣٩٨).

(١١) «الجرح والتعديل»: (٣/ ٥٢).

بعد هشام الدستوائي[١].

لكن قال العقيلي عن حسين المعلم: «بصري، مضطرب الحديث»[٢]، ونقل عن ابن القطان، قوله فيه: «فيه اضطراب»[٣]، وأورد له حديثاً، أسنده هو، ووصله غيره[٤].

قال الذهبي؛ جواباً على ما سبق: «... وَذَكَرَهُ العقيلي، في كتاب الضعفاء له بلا مستند، وقال: هو مضطرب الحديث». ثم نقل الذهبي، قول يحيى القطان الآنف، ثم عقَّبه بقوله: «قلت: الرجل ثقة، وقد احتج به صاحبا الصحيحين... وذكر له العقيلي حديثاً واحداً، تفرَّد به فوصله، وغيره من الحُفَّاظ أرسله، فكان ماذا؟ فليس من شرط الثقة، ألّا يغلط أبداً؛ فقد غلط شُعبةُ، ومالك، وناهيك بهما ثقةً ونبلًا، وحسين المعلم ممن وثقه يحيى بن معين، ومن تقدم، مطلقاً؛ وهو من كبار أئمة الحديث»[٥].

وقال الحافظ ابن حجر: «... لعل الاضطراب من الرواة عنه؛ فقد احتج به الأئمة»[٦].

---

(١) انظر: المرجع السابق: (٣/ ٥٢).
(٢) «الضعفاء» للعقيلي: (١/ ٢٥٠)، رقم: (٢٩٩).
(٣) انظر: المرجع السابق: (١/ ٢٥٠).
(٤) المرجع السابق: (١/ ٢٥٠).
(٥) «سير أعلام النبلاء»: (٦/ ٣٤٦).
(٦) «هدي الساري»، ص: (٣٩٨).

وحديثه من هذا الوجه: أخرجه الطبراني في: «المعجم الكبير»[١]، مختصراً، بذكر السؤال عن حُكْم الخط، والتطير، وإتيان الكهان.

و ـ هشام الدستوائي، وهو ثقة، ثبت، أثنى عليه الأئمة، ومدحوه؛ قال عنه الإمام وكيع بن الجراح: «... كان ثبتاً»[٢]، وقال أبو داود الطيالسي: «كان هشام الدستوائي، أمير المؤمنين في الحديث»[٣]، وجعله ابن علية من حُفَّاظ أهل البصرة[٤].

وقال عنه ابن المديني: «ثبت»[٥]، وقال الجوزجاني: «وكان من أثبت الناس»[٦]، وقال ابن سعد: «كان ثقة، حجة، إلا أنه كان يرى القدر»[٧]. وقال العجلي: «بصري ثقة، ثبت في الحديث، وكان أروى الناس عن ثلاثة: عن قتادة، وحماد بن أبي سليمان، ويحيى بن أبي كثير. كان يقول بالقدر، ولم يكن يدعو إليه»[٨].

---

(١) (١٩/ ٤٠١)، رقم: (٩٤٤).

(٢) «الجرح والتعديل»: (٩/ ٥٩).

(٣) المرجع السابق: (٩/ ٥٩)، و: «سير أعلام النبلاء»: (٧/ ١٥١).

(٤) انظر: «الجرح والتعديل»: (٩/ ٥٩).

(٥) انظر: المرجع السابق، (٩/ ٥٩).

(٦) «أحوال الرجال»، ص: (١٨٣)، رقم: (٣٣١). وهذا التوثيق من الجوزجاني له قيمته؛ باعتباره من المعروفين بالتعنت في الجرح، والمبالغة فيه. انظر كتاب: «ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل»، ص: (١٧٩).

(٧) «الطبقات» لابن سعد: (٧/ ٢٧٩ ـ ٢٨٠).

(٨) «الثقات» للعجلي، ص: (٤٥٨)، رقم: (١٧٣٧).

بل كان الإمام يحيى بن سعيد، إذا سمع الحديث من هشام، لا يبالي أن لا يسمعه من غيره[١].

وقال الإمام أحمد: «ما أرى الناس يروون عن أثبت من هشام الدستوائي، أما عن مثله، فعسى»[٢].

بل قال الإمام أحمد: «. . ليس أحد أصح حديثاً، ولا أحبَّ إليَّ، من هشام»[٣]. وهشام، أثبت أصحاب يحيى بن أبي كثير؛ قال الإمام أحمد: «. . هشام أحبّ إليَّ فيمن روى عن يحيى بن أبي كثير»[٤].

وقال ابن المديني ـ لما سأله أبو حاتم عن أثبت أصحاب يحيى بن أبي كثير ـ: «هشام الدستوائي، ثمّ الأوزاعي، وحسين المعلم، وحجاج الصواف»[٥].

وكذا قدَّمه في يحيى بن أبى كثير مطلقاً: أبو زُرعة، وأبو حاتم، الرازيان[٦].

وأما عن رميه بالقدر، فقد قيل برجوعه عنه؛ لكن قال الإمام ابن المديني: «. . . إلا أن أصحابنا ذكروا أن هشاماً الدستوائي، رجع قبل

---

(١) انظر: «الجرح والتعديل»: (٩/ ٥٩).
(٢) المصدر السابق: (٩/ ٦٠).
(٣) «بحر الدم»، ص: (١١٥).
(٤) «الجرح والتعديل»: (٩/ ٦٠)، و: «بحر الدم»، ص: (٥٢٠)، رقم: (١٣٠٢).
(٥) المرجع السابق: (٩/ ٦١).
(٦) انظر: المرجع السابق: (٩/ ٦١).

موته، ولم يصح ذلك عندنا»[١].

ونقل رميَهُ بالقدر، عن ابن معين، وجماعةٍ سَمَّاهم، لكنه ـ مع ذلك ـ لم يكن يدعوا إليه، ولم يأتِ في حديثه بشيءٍ منكر[٢].

فليس هذا بضائره؛ قال الذهبي: «وقد كان هشام بن أبي عبد الله، من الأئمة، لولا ما شاب علمه بالقدر.

قال الحافظ: محمد البرقي: قلت ليحيى بن معين: أرأيتَ من يُرمَى بالقدر، يُكتب حديثه؟ قال: نعم؛ قد كان قتادة، وهشام الدستوائي، . . . ـ وذكر جماعة ـ يقولون بالقدر، وهم ثقات، يُكتبُ حديثهم، ما لم يدعوا إلى شيءٍ.

قلت: هذه مسألة كبيرة، وهي: القدري، والمعتزلي، والجهمي، والرافضي، إذا عُلم صدقُه في الحديث وتقواه، ولم يكن داعياً إلى بدعته، فالذي عليه أكثر العلماء، قبول روايته، والعمل بحديثه. . . »[٣].

وعلى أية حال: فالرجل، كما قال الحافظ ابن حجر العسقلاني: «. . . أحد الأثبات، مُجمَعٌ على ثقته، وإتقانه»[٤].

وحديثه من هذا الوجه، رواه الحربي، في: «غريب الحديث»[٥].

---

(١) «سؤالات عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني»، ص: (٤٦).

(٢) انظر: المرجع السابق، ص: (٤٥).

(٣) «سير أعلام النبلاء»: (٧/ ١٥٣ ـ ١٥٤).

(٤) «هدي الساري»، ص: (٤٤٨).

(٥) (٢/ ٧٢٠).

مختصراً جداً، بذكر الخط فقط.

ز ـ سابع الرواة لهذا الحديث، عن يحيى بن أبي كثير، هو: همَّام بن يحيى، وهو ثقة؛ ومن الأئمة من وثَّقَه مطلقاً؛ قال الإمام علي بن المديني: «ثقة ثبت»[١]. وقال ابن معين: «ثقة صالح»[٢]، وقال الحاكم: «ثقة حافظ»[٣]. وقال العجلي: «بصري ثقة»[٤].

وقال الإمام أحمد: «همام ثبت في كل المشايخ»[٥]، وقال يزيد ابن هارون: «كان همام قوياً في الحديث»[٦]، وقال أبو زرعة: «بصري، لا بأس به»[٧].

وإذا كان من النقاد من وثقه بإطلاق؛ فإن البعض منهم قد وثقه مع شيء من الكلام فيه، لكن هذا لا يضُرّه ـ إن شاء الله ـ.

قال عنه، أبو حاتم: «ثقة، صدوق، في حفظه شيء»[٨]، وقال ابن سعد: «ثقة، ربما غلط في الحديث»[٩]، وقال الساجي: «صدوق، سيئ

---

(١) «سؤالات ابن أبي شيبة لعلي بن المديني» ص: (٦٣)، رقم: (٣٤).
(٢) «الجرح والتعديل»: (٩/ ١٠٩).
(٣) «تهذيب التهذيب»: (١١/ ٦٧).
(٤) «الثقات» للعجلي، ص: (٤٦١)، رقم: (١٧٥١).
(٥) «الجرح والتعديل»: (٩/ ١٠٨).
(٦) المصدر السابق: (٩/ ١٠٨).
(٧) المصدر السابق: (٩/ ١٠٩).
(٨) المصدر السابق: (٩/ ١٠٩).
(٩) «الطبقات» لابن سعد: (٧/ ٢٨٢).

الحفظ ؛ ما حدّث من كتابه : فهو صالح ، وما حدّث من حفظه : فليس بشيء»[١] .

وقال يزيد بن زُريع : «كتابه صالح ، وحفظه لا يسوى شيئاً»[٢] .

وقال أبو بكر البرديجي : «صدوق ، يُكتب حديثه ، ولايحتج به ، وأبان العطار أمثل منه»[٣] .

لكن يحيى القطان ، كان لا يرضى حفظ همام ، ولا كتابه ، ولا يحدّث عنه[٤] ، لكن رأيه هذا لم يكن مرضياً عند بعض أقرانه ، كابن مهدي ؛ فقد قال : «ظَلَمَ يحيى بن سعيد هماماً ، لم يكن له به علم ، ولم يجالسه ؛ فقال فيه»[٥] .

وذكر الذهبي أن ابن القطان تغير رأيه في همام بأخرةٍ ؛ لما قارن حديثه بحديث غيره من الثقات ، فوجدها توافقهم[٦] .

وقد يكون هذا من كلام الأقران ، بعضهم في بعض ؛ فقد نقل ابن عدي ، أن يحيى بن سعيد شهد شهادةً في حداثته ، وكان همام على العدالة ، فلم يُعَدِّل يحيى ؛ فتكلم فيه لأجل هذا[٧] .

---

(١) «تهذيب التهذيب» : (١١/ ٦٧) .

(٢) «ميزان الاعتدال» : (٤/ ٣٠٩) .

(٣) «تهذيب التهذيب» : (١١/ ٦٧) .

(٤) «ميزان الاعتدال» : (٤/ ٣٠٩) .

(٥) «سير أعلام النبلاء» : (٧/ ٢٩٩) .

(٦) انظر : المرجع السابق : (٧/ ٢٩٨ ـ ٢٩٩) .

(٧) انظر : «الكامل» لابن عدي : (٧/ ٢٥٩١) .

فالله أعلم بحقيقة الحال؛ وقد ذكر الحافظ ابن حجر، أن ابن القطان شديد التعنت في الرجال، لاسيما من كان من أقرانه[(١)].

لكن مثل يحيى القطان في علمه، وورعه، وتحريه، وعدله: يبعُد أن يكون كلامه في همام لذلك؛ بدليل أنه تغيّر رأيه فيه، وكفَّ عن الكلام عليه، لمَّا رآه يوافق الثقات في حديثه. والله أعلم.

لكن الظاهر، أن في حفظ همام شيئاً؛ لأنه أقر على نفسه بذلك؛ فقد نقل الذهبي عن عفان، أنه قال: «كان همام لا يكاد يرجع إلى كتابه، ولا ينظر فيه، وكان يخالف، فلا يرجع إلى كتابه؛ وكان يكره ذلك... ثم رجع بعدُ، فنظر في كتبه؛ فقال: يا عفان، كُنَّا نخطئ كثيراً، فنستغفر الله»[(٢)].

قال الحافظ ابن حجر ـ بعد نقله ما تقدم ـ: «وهذا يقتضي أن حديث همام بآخرةٍ، أصح ممن سمع منه قديماً، وقد نصَّ على ذلك: أحمد ابن حنبل. وقد اعتمده الأئمة الستة»[(٣)].

وقال الذهبي: «.. وهمام ممن جاوز القنطرة، واحتج به أرباب الصحاح»[(٤)].

ولو قيل في همام ما قيل؛ فإنه من المُقدَّمين في أصحاب يحيى بن

---

(١) انظر: «فتح الباري»: (١١/ ٤٤١)، و: «هدي الساري»، ص: (٤٢٤).

(٢) «ميزان الاعتدال»: (٤/ ٣٠٩)، و: «هدي الساري»، ص: (٤٤٦).

(٣) «هدي الساري»، ص: (٤٤٦).

(٤) «سير أعلام النبلاء»: (٧/ ٣٠١).

أبي كثير؛ قال الإمام أحمد: «همام ثقة، هو أثبت من أبان، في يحيى بن أبي كثير»[١].

وقال ابن عدي: «وهمام أشهر، وأصدق من أن يُذكَر له حديث منكر، أو له حديث منكر، وأحاديثه مستقيمة عن قتادة، وهو مقدم في يحيى بن أبي كثير، وعامة ما يرويه مستقيم»[٢].

وهو لم يتفرد بهذا الحديث عن يحيى، فقد تابعه من سبق، ومن سيأتي.

وقد أخرج حديثه من هذا الوجه: الإمام أحمد في: «المسند»[٣]، مطولًا.

ح ـ ثامن الرواة للحديث، عن يحيى بن أبي كثير، هو مَعْمَر ابن راشد، وهو مع كونه ثقةً، إلا أن له أوهاماً، وأغاليط، قال أبو حاتم: «ما حدَّث بالبصرة، ففيه أغاليط، وهو صالح الحديث»[٤].

وقال الإمام أحمد: «... ثبت، إلا أن في بعض حديثه شيئاً»[٥].

قال الذهبي: «ومع كون معمراً ثقة، ثبتاً، فله أوهام، لاسيما لما قدم البصرة لزيارة أمه؛ فإنه لم يكن معه كتبه؛ فحدَّث من حفظه؛ فوقع

---

(١) «الكامل لابن عدي»: (٧/ ٢٥٩٢).

(٢) المرجع السابق: (٧/ ٢٥٩٢).

(٣) (٥/ ٤٤٨).

(٤) «الجرح والتعديل»: (٨/ ٢٥٧).

(٥) «العلل للإمام أحمد رواية المروذي وغيره»، ص: (٤٩)، رقم: (٢٥).

للبصريين عنه أغاليط، وحديث هشام، وعبد الرزاق عنه أصح؛ لأنهم أخذوا من كتبه. والله أعلم»[(١)].

ومع ذلك، فأوهامه معروفة، كما قال الذهبي[(٢)]، بل قال: «... ما نزال نحتج بمعمر، حتى يلوح لنا خطؤه بمخالفة من هو أحفظ منه، أو نعُدُّه من الثقات»[(٣)].

بل نصَّ ابن حجر أنه ثقة حافظ، لا يضره التَّفرد[(٤)]، وأن البخاري أخرج له من روايته عن يحيى بن أبي كثير، ولم يخرج له من رواية أهل البصرة، إلا ما تُوبِعوا عليه، والأئمة كلهم على الاحتجاج به[(٥)].

وكون الإمام البخاري، أخرج له من روايته عن يحيى بن أبي كثير، يدلُّ على أن لروايته عنه مزيد اختصاص، وهذا الحديث هو من روايته عنه. وقد أخرجه من هذا الوجه: عبد الرزاق في: «المصنف»[(٦)]، ومن طريقه: الطبراني في: «المعجم الكبير»[(٧)]، ورواه البغوي في: «شرح السنة»[(٨)]، وروايتهم جميعاً مختصرة؛ بذكر السؤال عن التطير،

---

(١) «سير أعلام النبلاء»: (٧/ ١٢).

(٢) انظر: «ميزان الاعتدال»: (٤/ ١٥٤).

(٣) «الرواة الثقات المتكلم فيهم»، ص: (١٦٦).

(٤) انظر «فتح الباري»: (٩/ ٥٤٩).

(٥) انظر: «هدي الساري» ص: (٤٤٤ ـ ٤٤٥).

(٦) (١٠/ ٤٠٣)، رقم: (١٩٥٠١).

(٧) (١٩/ ٣٩٩)، رقم: (٩٤٠).

(٨) (١٢/ ١٨١)، رقم: (٣٣٥٩).

وإتيان الكهان.

ط ـ تاسع الرواة للحديث عن يحيى بن أبي كثير، هو: أيوب السخْتَيَاني، وهو إمام كبير، وَثِقَةٌ جليل؛ قال أبو حاتم: «... وهو ثقة، لايُسأل عن مثله...»[1]. وقال ابن معين: «ثقة»[2].

وقال محمد بن سيرين: «... حدثني الثبت، الثبت: أيوب»[3].

وقال ابن المديني: «أيوب ـ يعني: السختياني ـ ثبت...»[4].

وقال ابن سعد: «كان أيوب ثقة، ثبتاً في الحديث، جامعاً، كثير العلم، حجةً، عدلًا»[5].

وجعله ابن علية، أحد حُفَّاظ أهل البصرة، في وقته[6].

فهو إمام، كبير القدر، عالي الجناب، لا يُحتاج إلى الإسهاب في ترجمته.

وحديثه من هذا الوجه: أخرجه الطبراني في: «المعجم الكبير»[7] مختصراً، بذكر قصة الصلاة فقط.

---

(١) «الجرح والتعديل»: (٢/ ٢٥٦).

(٢) المرجع السابق: (٢/ ٢٥٦).

(٣) المرجع السابق: (٢/ ٢٥٥).

(٤) المرجع السابق: (٢/ ٢٥٦).

(٥) «الطبقات»لابن سعد: (٧/ ٢٥٠).

(٦) انظر: «الجرح والتعديل»: (٢/ ٢٥٥).

(٧) (١٩/ ٤٠٢ـ ٤٠٣)، رقم: (٩٤٨).

لكن قال الطبراني: «ولم يذكر أيوب، في حديثه، عطاءَ بنَ يسار»[١].

فقد يكون الذي أسقط عطاء، مَنْ دون أيوب؛ إما عبدان بن أحمد، فهو مع كونه حافظاً، حجةً، فقد وقعت له بعض الأوهام، والتصحيفات[٢]، أو يكون الذي أسقطه، هو: محمد بن عبد الرحمن الطُّفاوي، فهو صدوق، لكنه يهم[٣]. فالله أعلم.

ها هي طرق حديث معاوية بن الحكم السلمي ـ رضي الله عنه ـ، من طريق يحيى بن أبي كثير؛ أحسن الرواة لهذا الحديث سياقاً، وأتمه، وإنما اضطررت للتوسع في إيراد الطرق، وتفصيل أحوال الرواة: دفعاً في نحر الكوثري، والغُماري، الذيْن تشَرَّبَ قلوبهما حبُّ التحريف، وعِداء السنة وأهلها، فأقدما على الطعن في حديث صحيح، رواه الإمام مسلم، وغيره، وصححه العلماء، وتلقوه بالقبول.

وبعد قيام البرهان التفصيلي، على ثبوت الحديث، وصحته، أنبه إلى أن يحيى بن أبي كثير لم ينفرد برواية هذا الحديث، عن هلال بن أبي ميمونة، فقد تابعه عنه به: اثنان:

الأول: الإمام مالك بن أنس الأصبحي، إذْ رواه في «الموطأ»[٤] فقال: «عن هلال بن أسامة، عن عطاء بن يسار، عن عمر بن الحكم، أنه

---

(١) «المعجم الكبير»: (١٩/ ٤٠٣).

(٢) انظر: «سير أعلام النبلاء»: (١٤/ ١٧٢).

(٣) «التقريب» ص(٤٩٣)، رقم (٦٠٧٨).

(٤) (٢/ ٢٣٣).

قال: «أتيت رسول الله ﷺ، فقلت: يا رسول الله، إن جارية لي، كانت ترعى غنماً لي، فجئتها، وقد فقدت شاةً من الغنم، فسألتها عنها؟ فقالت: أكلها الذئب؛ فأسفتُ عليها، وكنتُ من بني آدم؛ فلطمتُ وجهها، وعليَّ رقبة، أفعتقُها؟ فقال لها رسول الله ﷺ: أين الله؟ فقالت: في السماء. فقال: من أنا؟ فقالت: أنت رسول الله. فقال رسول الله: أعتقْها».

والحديث رواه عن الإمام مالك، الآتية أسماؤهم:

١ ـ الإمام الشافعي، كما في كتابه: «الرسالة»[١]، وكتابه: «الأم»[٢]، ورواه من طريق الشافعي، ابن عبد البر في كتاب: «التمهيد»[٣]، وفيه قصة الجارية، والسؤال عن إتيان الكهان، والتطير، لكنه قال في روايته: «وعليَّ عتق رقبة».

ومن طريق الشافعي به، رواه: البيهقي في: «السنن الكبرى»[٤]، وفيه ما في الرواية المتقدمة.

وأخرجه من طريق الشافعي أيضاً، ابن خزيمة في «التوحيد»[٥]؛ من وجهين، ولم يسق لفظه، بل أورده بلفظ رواية ابن وهبٍ عن مالك، وستأتي.

---

(١) ص: (٧٥)، فقرة رقم: (٢٤٢).

(٢) (٥/ ٢٨٠)، باب عتق المؤمنة في الظهار.

(٣) (٢/ ٤٣ ـ فتح البر).

(٤) (٧/ ٣٨٧).

(٥) (١/ ٢٨٢ ـ ٢٨٣).

ومن طريق الشافعي به، كذلك: رواه قوام السنة في: «الحجة»[(١)]، بذكر قصة الجارية فقط، وساق معه إسناداً آخر.

ومن هذا الوجه أيضاً: أخرجه ابن منده في: «التوحيد»[(٢)]، بذكر قصة الجارية فقط، وساق معه سنداً آخر.

٢ ـ قتيبة بن سعيد، وهو إمام ثقة، ثبت؛ قال ابن معين: «ثقة»[(٣)]، وكذا قال أبو حاتم[(٤)].

وقال النسائي: «ثقة، صدوق»[(٥)]، وقد أثنى عليه الإمام أحمد[(٦)].

فالرجل كما نعته، الذهبي، بقوله: «هو شيخ الإسلام، المحدّث، الإمام، الثقة، الجوَّال، راويةُ الإسلام، . . .»[(٧)].

وحديثه من هذا الوجه: أخرجه النسائي في موضعيْن من: «السنن الكبرى»[(٨)]، بذكر قصة الجارية فقط، لكنه ساق في الموضع الأول معه

---

(١) (٢/ ١٠٠ ـ ١٠١)، رقم: (٥٧).

(٢) (٣/ ٢٧٥)، رقم: (٨٤٤).

(٣) «الجرح والتعديل»: (٧/ ١٤٠).

(٤) المرجع السابق: (٧/ ١٤٠).

(٥) «تهذيب الكمال»: (٢/ ١١٢٣ ـ خط)، و: «سير أعلام النبلاء»: (١١/ ١٦).

(٦) انظر: «الجرح والتعديل»: (٧/ ١٤٠).

(٧) «سير أعلام النبلاء»: (١١/ ١٣).

(٨) (٤/ ٤٥٠ ـ ٤٥١)، رقم: (٧٧٥٦)، كتاب النعوت؛ المعافاة والعقوبة، وفي: (٦/ ٤٥٠ ـ ٤٥١)، رقم: (١٤٦٥)، كتاب التفسير، سورة: فصلت؛ قوله تعالى: (ثم استوى إلى السماء).

إسناداً آخر .

٣ ـ عبد الله بن يوسف التِّنِّيسي ، وهو من الثقات ؛ وثقه جمعٌ ؛ فقال أبو حاتم : «ثقة»[١] ، وكذا قال العجلي[٢] .

وقال ابن يونس : «وكان ثقةً ، حسن الحديث»[٣] .

وقال ابن معين : «ما بقي على أديم الأرض ، أحد أوثق في الموطأ من عبد الله بن يوسف التنيسي»[٤] .

وروايته هذه عند ابن منده في كتاب : «التوحيد»[٥] ، وقوام السنة الأصبهاني في كتاب : «الحجة»[٦] .

٤ ـ عبد الرحمن بن القاسم ، الفقيه ، صاحب الإمام مالك ، وهو ثقة ؛ قال النسائي : «ثقة مأمون»[٧] ، وكذا قال الحاكم[٨] .

وقال أبو زرعة : «مصري ثقة ، رجل صالح . . .»[٩] . وقال ابن حبان : «كان خيِّراً ، فاضلاً ، ممن تفقه على مذهب مالك ، وفرَّع على حدِّ

---

(١) «الجرح والتعديل» : (٥/ ٢٠٥) ، رقم : (٩٦١) .

(٢) انظر : «الثقات» للعجلي ، ص : (٢٨٤) ، رقم : (٩١٣) .

(٣) «تهذيب الكمال» : (٢/ ٧٥٨ ـ خط) .

(٤) المرجع السابق ، نفس الجزء والصفحة .

(٥) (٣/ ٢٧٥) ، رقم : (٨٤٤) .

(٦) (٢/ ١٠٠ ـ ١٠١) ، رقم : (٢٥٧) .

(٧) «تهذيب الكمال» : (٢/ ٨١١ ـ خط) .

(٨) المرجع السابق (٢/ ٨١١ ـ خط) .

(٩) المصدر السابق : (٢/ ٨١١ ـ خط) .

أصوله، وذبَّ عنها، ونصر من انتحلها»[١].

وحديثه من هذا الوجه، أخرجه النسائي في: «السنن الكبرى»[٢]، وقرن معه في الإسناد: قتيبة بن سعيد. والحديث مختصر بذكر قصة الجارية.

٥ ـ يحيى بن يحيى، التميمي، وهو ثقة، جليل القدر، أثنى عليه الأئمة خيراً، وعدَّلوه؛ فقد ذكر الإمام أحمد من فضله، وإتقانه أمراً عظيماً[٣]، وقال: «كان ثقةً، وزيادة»[٤]، بل قال: «ما أخرجتْ خراسان، بعد ابن المبارك، مثل يحيى بن يحيى»[٥].

وقال النسائي: «ثقة ثبت»[٦]، وقال مرةً: «الثقة المأمون»[٧].

وقال أبو زرعة: «هو ثقة عندي، كما يكون»[٨].

وقال ابن راهويه: «يحيى بن يحيى أثبت من عبد الرحمن ابن مهدي»[٩].

---

(١) «الثقات»لابن حبان: (٨/ ٣٧٤)، رقم: (١٣٩٤٩).

(٢) (٤/٤١٨)، رقم: (٧٧٥٦).

(٣) انظر: «الجرح والتعديل»: (٩/ ١٩٧).

(٤) انظر: المرجع السابق: (٩/ ١٩٧).

(٥) انظر: المرجع السابق: (٩/ ١٩٧).

(٦) «تهذيب الكمال»: (٣/ ١٥٢٥ ـ خط)

(٧) المرجع السابق: (٣/ ١٥٢٥ ـ خط).

(٨) «الجرح والتعديل»: (٩/ ١٩٧).

(٩) «تهذيب الكمال»: (٣/ ١٥٢٥ ـ خط).

وحديثه من هذا الوجه رواه: الدارمي في: «الرد على الجهمية»[١]، مختصراً، وذكر فيه قصة الجارية، ووقع في رواية يحيى بن يحيى، عن مالك، تسمية الصحابي، على الصحيح: معاوية بن الحكم.

ومن هذا الوجه ـ أيضاً ـ، رواه البيهقي في: «السنن الكبرى»[٢]، ثم قال: «رواه يحيى بن يحيى، عن مالك مجوَّداً؛ فقال: عن معاوية ابن الحكم، قال في آخره: أعتقها فإنها مؤمنة»[٣].

٦ ـ عبد الله بن عبد الحكم المصري، وهو ثقة، كما قال أبو زرعة[٤]، وقال أبو حاتم: «مصري ثقة»[٥].

وقال ابن عبد البر: «وكان رجلًا صالحاً، ثقة»[٦]، وقال الذهبي: «لم يثبت قول ابن معين: إنه كذَّاب»[٧].

وحديثه من هذا الوجه أخرجه: ابن عبد البر في: «التمهيد»[٨]، فذكر فيه قصة الجارية، وإتيان الكهان، والتطير.

٧ ـ ورواه عن مالك به: عبد الله بن وهب، وهو من الثقات الحفاظ،

---

(١) ص: (٤٦)، رقم: (٦٢).
(٢) (٧/ ٣٨٧).
(٣) المرجع السابق: (٧/ ٣٨٧).
(٤) «الجرح والتعديل»: (٥/ ١٠٦).
(٥) «المرجع السابق: (٥/ ١٠٦).
(٦) «تهذيب الكمال»: (٢/ ٧٠١ ـ ٧٠٢ ـ خط).
(٧) «سير أعلام النبلاء»: (١٠/ ٢٢١).
(٨) (٢/ ٤٣ ـ ٤٤ ـ فتح البر).

قال ابن معين: «ثقة»[١]، وقال مرةً: «أرجو أن يكون صدوقاً»[٢]. وقال العجلي: «ثقة»[٣]، ونقل الذهبي، عن النسائي توثيقه[٤].

وقال أبو زرعة: «نظرت في نحو ثلاثين ألف حديث من حديث ابن وهب، بمصر، وغير مصر، ولا أعلم أني رأيت له حديثاً لا أصل له. وهو ثقة»[٥].

وقال الإمام أحمد: «عبد الله بن وهب، صحيح الحديث؛ يفْصِل السماع من العرض، والحديثَ من الحديث، ما أصح حديثه، وأثبته. قيل له: أليس كان يسيء الأخذ؟ قال: قد كان يسيء الأخذ، ولكن إذا نظرتَ في حديثه، وما روى عن مشايخه: وجدته صحيحاً»[٦].

قال ابن عدي: «. . . من أجلّة الناس، ومن ثقاتهم. . .، ولا أعلم له حديثاً منكراً؛ إذا حدَّث عنه ثقة من الثقات»[٧].

قال الذهبي: «تناكد ابن عدي، بإيراده في الكامل»[٨].

---

(١) «الجرح والتعديل»: (٥/ ١٩٠)، وانظر: «الثقات» لابن شاهين، ص: (١٢٧)، رقم: (٦٤١).

(٢) «تاريخ عثمان بن سعيد»، ص: (١٧٥)، رقم: (٦٣٠).

(٣) «الثقات»للعجلي، ص: (٢٨٣)، رقم: (٩٠٦).

(٤) انظر: «سير أعلام النبلاء»: (٩/ ٢٢٨).

(٥) «الجرح والتعديل»: (٥/ ١٩٠).

(٦) المرجع السابق: (٥/ ١٨٩ ـ ١٩٠).

(٧) «الكامل»، لابن عدي: (٤/ ١٥٢١).

(٨) «ميزان الاعتدال»: (٢/ ٥٢١).

ومهما يكن من أمرٍ بعد، فالرجل حجة؛ قال الذهبي: «. . . وعبد الله، حُجةٌ مطلقاً، وحديثه كثير في الصحاح، وفي دواوين الإسلام، وحسبك بالنسائي وتعنته في النقد؛ يقول: وابن وهب ثقة، ما أعلمه روى عن الثقات حديثاً منكراً»[١].

ورواية ابن وهب هذه: أسندها ابنُ عبد البر في: «التمهيد»[٢]، لكن لم يسق متنها، بل قال: «وذكر الحديث»[٣].

٨ ـ مُطَرِّف بن عبدالله اليساري، وهو من الثقات، وثقه الدارقطني[٤]، وابن سعد[٥]، ولم يُصِبْ ابنُ عدي بذكره في كتابه: «الكامل»[٦]، وقد عدَّدَ له شيئاً من منْكراته، لكن الحمْل فيها على غيره؛ وقد ساق الذهبي عن: «الكامل» لابن عدي، شيئاً من هذه المنكرات، ثم قال: «هذه أباطيل، حاشا مُطرفاً من روايتها؛ وإنما البلاء من أحمد بن داود؛ فكيف خفي هذا على ابن عدي؟! فقد كذَّبَهُ الدارقطني، ولو حُوِّلتْ هذه إلى ترجمته، كان أولى»[٧].

فالرجل من رواة البخاري؛ فقد قفز القنطرة.

---

(١) «سير أعلام النبلاء»: (٩/ ٢٢٨).
(٢) «التمهيد»: (٢/ ٤٤ ـ فتح البر).
(٣) المرجع السابق: (٢/ ٤٤ ـ فتح البر).
(٤) انظر: «سؤالات الحاكم للدراقطني»، ص: (٢٧٧)، رقم: (٤٩٣).
(٥) انظر: «هدي الساري»، ص: (٤٤٤).
(٦) (٦/ ٢٣٧٤ ـ ٢٣٧٥).
(٧) «ميزان الاعتدال»: (٤/ ١٢٥). وانظر: «هدي الساري»، ص: (٤٤٤).

وأخرج حديثه هذا: ابن عبد البر في: «التمهيد»[١]، لكن لم يسق لفظه.

هذه هي أسماء الرواة الذين رووه عن الإمام مالك ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ، وقد وقع لهم جميعاً عنه: تسمية صحابي القصة: عمرَ بنَ الحكم، ماعدا يحيى ابن يحيى التميمي؛ فأورد اسم الصحابي على الصوَّاب، وغيره يذكر عن مالك أنه: عمر بن الحكم.

وهذا ممَّا وهَّمَ فيه العلماء مالكاً ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ وسيأتي لهذا مزيد بيان ـ إن شاء الله ـ.

الثاني: فُلَيْح بن سليمان، وهو ثالث الرواة للحديث، عن هلال ابن أبي ميمونة، وتابعَه عنه، عن عطاء بن يسار، به: يحيى بن أبي كثير، والإمام مالك، كما مضى تفصيل الطرق عنهم بذلك.

وفُليح بن سليمان، مُتكلَّمٌ فيه، والأكثر على تضعيفه؛ فقد قال النسائي: «ضعيف»[٢]. وكذا ضعَّفه الإمام علي بن المديني[٣]، وابن معين[٤]، وقال أبو حاتم: «ليس بالقوي»[٥].

---

(١) (٢/ ٤٤ ـ فتح البر).

(٢) «تهذيب الكمال»: (٢/ ١١٠٦ ـ خط).

(٣) انظر: «سؤالات عثمان بن أبي شيبة لابن المديني» ص: (١١٧)، رقم: (١٣٧).

(٤) انظر: «تاريخ عثمان بن سعيد»، ص: (١٩٠)، رقم: (٦٩٣)، و: «الجرح والتعديل»: (٧/ ٨٥)، و: «الضعفاء» للعقيلي: (٣/ ٤٦٦ ـ ٣٦٧)، و: «الكامل» لابن عدي: (٦/ ٢٠٥٥).

(٥) «الجرح والتعديل»: (٧/ ٨٥).

وقال أبو داود: «لا يُحْتَجُّ بفُليح»[١].

لكن الظاهر، أن ضعفه ليس شديداً؛ فقد وثَّقَه الدارقطني[٢]، وقال الساجي: «يهم، وإن كان من أهل الصدق»[٣].

وممن قوّى أمره، ابنُ عدي، فقد قال: «ولفليح أحاديث صالحة يرويها. يروي عن نافع، عن ابن عمر، نسخةً؛ . . . وقد اعتمده البخاري في صحيحه، وروى عنه الكثير، وهو عندي لا بأس به»[٤].

وأخرج له ـ أيضاً ـ الإمام مسلم، بل روى له أصحاب السنن؛ وهذا مما يقوِّي أمرهُ؛ وإن كان لا يرفعُه إلى مصاف الثقات الأثبات؛ قال الذهبي: « . . . وكان صادقاً، عالماً، صاحب حديث، وما هو بالمتين، . . وحديثه في رتبة الحسن»[٥].

وقال الحافظ ابن حجر ـ في حديث جاء من طريق فليح ـ: « . . . نعم، تفرَّد به، شيخه: فُليح، وهو مُضَعَّفٌ عند ابن معين، والنسائي، وأبي داود، ووثقه آخرون؛ فحديثه من قبيل الحسن»[٦]. فلا أقل من أن يُعْتَبر به.

---

(١) «ميزان الاعتدال»: (٣/ ٣٦٦).

(٢) انظر: المرجع السابق: (٣/ ٣٦٦)، وعبارة الدارقطني: «يختلفون فيه، ولا بأس به».

(٣) «المرجع السابق»: (٣/ ٣٦٦).

(٤) «الكامل» لابن عدي: (٦/ ٢٠٥٦).

(٥) «تذكرة الحفاظ»: (١/ ٢٢٣ ـ ٢٢٤).

(٦) «فتح الباري»: (٢/ ٤٧٢).

وأخرج حديثه من هذا الوجه: أبو داود في: «السنن»[١]، مختصراً، بذكر قصة العطاس في الصلاة.

ومن طريق أبي داود، أخرجه البيهقي في: «السنن»[٢]، مختصراً ـ أيضاً ـ.

ورواه البخاري في: «خلق أفعال العباد»[٣]، مختصراً جداً، وذكر فيه بعض ألفاظ قصة الصلاة فقط.

ورواه الطحاوي في: «شرح معاني الآثار»[٤]، وأحال به علي رواية الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير؛ ـ وقد سبقت ـ فقال: «ثم ذكر نحوه، وزاد: «فإذا كنتَ فيها، فليكن ذلك شأنك»[٥].

وأسنده الذهبي في كتاب: «العلو»[٦]، مختصراً، بذكر قصة الجارية، لكن فيه، أن النبي ﷺ سألها: «من ربكِ؟ قالت: الله. قال: وأين هو؟ قالت: في السماء. قال: فمن أنا؟ قالت: أنت رسول الله. قال: أعتقها فإنها مؤمنة».

هكذا جمع في هذه الرواية، بين سؤاله إياها، من ربكِ؟ وأين الله؟.

وقال الذهبي: «هذا حديث صحيح»[٧].

---

(١) (١/ ٥٧٣ ـ ٥٧٤)، رقم: (٩٣١)، كتاب الصلاة، باب تشميت العاطس في الصلاة.

(٢) (٢/ ٢٤٩).

(٣) ص: (١٧٠)، رقم: (٥٣٠).

(٤) (١/ ٤٤٦).

(٥) «شرح معاني الآثار»: (١/ ٤٤٦).

(٦) ص: (٢٧ ـ ٢٨)، رقم: (٥٠).

(٧) المرجع السابق، ص: (٢٨).

لعله يعني: أن أصل القصة صحيح، وإلا ففي ثبوت سؤال النبي ﷺ الجارية بلفظ من ربك؟ نظر، ولم يرد في رواية مالك، أو يحيى بن أبي كثير، عن هلال بن أبي ميمونة، هذا الحرفُ؛ وهما أتقنُ، وأحفظُ، فالظاهر أن فُليحاً لم يضبط لفظ الحديث كما ينبغي، فتصرَّف فيه على هذا النحو، والله أعلم.

وتابع عطاءَ بنَ يسار، عن معاوية بن الحكم، في روايته لأصل القصَّة: أبو سلمة بن عبد الرحمن، بذكر التطير، وإتيان الكهان، وفي بعض الطرق؛ بذكر التَّطير فقط.

وأبو سلمة بن عبد الرحمن، تابعيٌّ مشهور، روى عن عدة من الصحابة؛ قال عنه أبو زرعة: «ثقة إمام»[1]، وقال ابن سعد: «كان ثقة، فقيهاً، كثير الحديث»[2].

ورواه عنه: الإمام المتفق على إمامته، وجلالته، وحفظه: محمد ابن مسلم بن شهاب الزهري.

والحديث من هذا الوجه، أخرجه كلٌّ من: الإمام أحمد في: «المسند»[3]، ومسلم في: «الصحيح»[4]، وأبو داود الطيالسي في:

(١) «سير أعلام النبلاء»: (٤/ ٢٨٩).

(٢) «الطبقات» لابن سعد: (٥/ ١٥٥).

(٣) (٣/ ٤٤٣)، و: (٥/ ٤٧٧، ٤٤٧ ـ ٤٤٨، ٤٤٩).

(٤) (١٤/ ٢٢٢ ـ ٢٢٤ ـ نووي).

«المسند»[١]، وعبدالرزاق في: «المصنف»[٢]، والطبراني في: «المعجم الكبير»[٣]، وابن عبد البر في: «التمهيد»[٤].

وبعد: فقد تضمن هذا السّردُ المفصَّلُ، المُسهَبُ، طرقَ حديث معاوية بن الحكم السلمي ـ ﷺ ـ، المطوَّلة منها، والمختصرة، بما في ذلك: تراجم الرواة، وأقوال النُّقَّاد، فيهم: تجريحاً، وتعديلًا، والاختلاف الوارد في بعضهم، مع بيان الراجح في حكم الراوى المُختَلَف فيه، وعزو كل قول إلى قائله؛ وعزو الأحاديث إلى مُخَرِّجيها، وقيام البرهان على سلامتها من العلل التي افتعلها الكوثري، ومن يدور في فلكه؛ بما أرجو أن يكون فاضحةً له، ولأمثاله من أهل البدع، والشقاق، فالحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

هذا هو المطلب الأول، أما المطلب الثاني، فهو: في السعي لإبطال ما زعموه من تفرّق الرواة لحديث الجارية، في ألفاظه، واضطرابهم فيه؛ فمرةً يدّعون أنه سألها: أين الله؟ فأجابت بالنُّطْق؛ أنه في السماء، ومرةً أنها أشارتْ ولم تنطق، وتارةً أنه سألها: من ربكِ؟ فقالت: الله، وفي بعض الروايات، أنه سألها: أتشهدين ألا إله إلا الله؟ فقالت: نعم. فمع هذا الاضطراب، واختلاف الألفاظ: لا يمكن الجزم، بأن لفظ: أين

---

(١) (١/ ٣٤٨ ـ منحة المعبود)، رقم: (١٧٨٢، ١٧٨٣).

(٢) (١٠/ ٤٠٢)، رقم: (١٩٥٠٠).

(٣) (١٩/ ٣٩٦ ـ ٣٩٧)، رقم (٩٣٣ ـ ٩٣٦).

(٤) (٢/ ٤٥ ـ فتح البر).

الله؟ هو من لفظ الرسول ﷺ ـ كما زعموا ـ.

وهذا يقتضي عرض الروايات المُعَارض بها، والنظر في أسانيدها ومتونها، ومن ثَمَّ: التأمل في دعوى التعارض، والاضطراب المزعوم، وهل من سبيل للتوفيق بينها، أم أن وجوه التأليف، أو الترجيح: متعذرة؟.

اعلم أنَّ: أولَّ هذه الروايات، التي عارضوا بها حديث معاوية ابن الحكم، هو ما رواه أبو هريرة ـ رضي الله عنه ـ: «أن رجلًا أتى النبي ﷺ، بجارية سوداء، أعجمية، فقال يارسول الله: إنَّ عليَّ عتق رقبة مؤمنة، فقال لها رسول الله ﷺ: «أين الله؟ فأشارتْ إلى السماء بإصبعها السبابة، فقال لها: من أنا ؟فأشارتْ بإصبعها إلى رسول الله ﷺ، وإلى السماء، أي: أنت رسول الله، فقال: أعتقها». هذا لفظ رواية الإمام أحمد، كما في: «المسند»(١)، وقد رواه عن يزيد بن هارون، عن المسعودي، عن عون، عن أخيه: عبيد الله بن عبد الله بن عُتبة، عن أبي هريرة، فذكره.

ومن هذا الوجه ـ أيضاً ـ: أخرجه، كُلٌّ من: الإمام ابن خزيمة في كتاب: «التوحيد»(٢)، وعنده بزيادة لفظ: «فإنها مؤمنة»، بعد قوله: «أعتقها»، وأبي داود في: «السنن»(٣)، لكن وقع عنده الحديث، من رواية عون بن عبد الله، عن عبد الله بن عتبة، وليس عن عبيد الله، كما في

(١) (٢/ ٢٩١).

(٢) (١/ ٢٨٤ ـ ٢٨٥).

(٣) (٣/ ٥٨٨ ـ ٥٨٩)، رقم: (٣٢٨٤)، كتاب الأيمان والنذور، باب في الرقبة المؤمنة.

الرواية السابقة. ووقع عنده الحديث بالزيادة المشار إليها آنفاً.

ومن طريق أبي داود، رواه البيهقي في: «السنن الكبرى»[١].

ورواه اللالكائي في: «السنة»[٢]، وليس عنده، قوله: «فإنها مؤمنة».

ومن طريق اللالكائي، رواه الإمام: ابن قدامة في كتاب: «إثبات صفة العلو»[٣].

ورواه كذلك: ابن عبد البر في: «التمهيد»[٤].

ولاشك: أن الحُكْمُ على هذا الحديث، بالصحة، أو بالضعف: يستدعي الفحص عن رجالاته، وتتبع أقوال الأئمة فيهم، فأولهم هو: يزيد بن هارون، وهو إمام، ثقة، حافظ؛ قال الإمام أحمد: «كان حافظاً، متقناً للحديث، صحيح الحديث، . . . ماهراً بها، حافظاً لها»[٥].

وقال: «ما كان أذكاه، وأفهمه، وأفطنه، . . . صاحب صلاة، حافظ، متقن للحديث؛ صرامةً، وحسن مذهب»[٦].

وقال أبو حاتم: «ثقة، إمام، صدوق في الحديث، لا يُسأَل

---

(١) (٧/ ٣٨٨).

(٢) (٣/ ٣٩٢ ـ ٣٩٣)، رقم: (٦٥٣).

(٣) ص: (٤٧)، رقم: (١٧)، وزاد ابن قدامة نسبته إلى البرقي في «مسنده».

(٤) (٢/ ٣٧ ـ ٣٨ ـ فتح البر).

(٥) «الجرح والتعديل»: (٩/ ٢٩٥)، رقم: (١٢٥٣).

(٦) «تاريخ بغداد»: (١٤/ ٣٤٠).

عن مثله»[١].

وقال العجلي: «. . . شامي ثقة، ثبت في الحديث. . .»[٢].

وقال عنه علي بن المديني: «. . . من الثقات»[٣]، وكذا قال عنه ابن معين: «ثقة»[٤].

وأما المسعودي، فهو عبد الرحمن بن عبد الله بن عُتبة بن مسعود، ثقةٌ لكنه اختلط؛ قال ابن سعد: «كان ثقةً، كثير الحديث، إلا أنه اختلط في آخر عمره، ورواية المتقدمين عنه صحيحة»[٥].

وكذا قرَّر اختلاط المسعودي، جمع من الأئمة؛ فقال الإمام أحمد: «المسعودي: صالح الحديث، ومن أخذ عنه أولًا؛ فهو صالح الأخذ»[٦].

ونصَّ الإمام أحمد ـ أيضاً ـ أن المسعودي ثقة، لكنه اختلط، وأنَّ من سمع منه بالبصرة والكوفة: فسماعه صحيح[٧].

وقال ابن نمير: «المسعودي كان ثقة، فلما كان بأَخرة: اختلط»[٨].

وقال أبو حاتم: «. . . تغيَّر بأَخرة، قبل موته بسنة، أو سنتين، وكان

---

(١) «الجرح والتعديل»: (٩/ ٢٩٥).

(٢) «الثقات» للعجلي، ص: (٤٨١)، رقم: (١٨٥٩).

(٣) «الجرح والتعديل»: (٩/ ٢٩٥).

(٤) المرجع السابق: (٩/ ٢٩٥).

(٥) «الطبقات» لابن سعد: (٦/ ٣١٦).

(٦) «العلل» لأحمد، رواية المروذي، وغيره، ص: (٢٠٤)، رقم: (٣٧٢).

(٧) انظر «العلل» لأحمد، رواية ابنه: عبد الله، ص: (١/ ٣٢٥)، رقم: (٥٧٥).

(٨) «الجرح والتعديل»: (٥/ ٢٥١).

أعلم بحديث ابن مسعود من أهل زمانه»[١].

وقال العقيلي: «... كوفي، تغيَّر في آخر عمره، في حديثه اضطراب»[٢].

ومع أن ابن معين قال عنه: «ثقة»[٣]، وقال: «صالح»[٤]، فليس هذا توثيقاً مطلقاً للمسعودي؛ بل ورد عنه التفصيل في شأنه؛ فقد قال: «المسعودي، حديثه عن الأعمش، وعبدالملك بن عمير: مقلوبة، وحديثه عن عاصم، وأبي حصين: فليس بشيء، وحديثه عن عون، والقاسم: صحاح»[٥].

ونقل الحاكم النيسابوري، عن ابن معين أنه قال: «من سمع من المسعودي في زمان أبي جعفر، فهو صحيح السماع، ومن سمع منه أيام المهدي، فليس سماعه بشيء»[٦].

فابن معين من القائلين، باختلاط المسعودي أيضاً، مع أنه أطلق القول بتوثيقه كما سبق، فيُحمل قوله المطلق، على قوله المقيد. وكذا لايُشْكِل ما جاء عن الإمام أحمد من إطلاقه القول بتوثيق المسعودي؛

(١) المرجع السابق: (٥/ ٢٥١_٢٥٢).

(٢) «الضعفاء»، للعقيلي: (٢/ ٣٣٦).

(٣) «تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي»، ص: (١٨٥)، رقم: (٦٧٢).

(٤) «الجرح والتعديل»: (٥/ ٢٥١).

(٥) المرجع السابق: (٥/ ٢٥١).

(٦) «مقدمة ابن الصلاح»، ص: (٣٩٤). وقد نقله ابن الصلاح، عن الحاكم، من كتابه: «المزكين للرواة».

كما في روايةٍ عنه[١]؛ بأن يقال: هذا محمول على من روى عنه قبل الاختلاط. والله أعلم.

أما الإمام شعبة بن الحجاج، فقد روى عنه، لكنْ مِنْ كُتُبِهِ[٢].

لكن من العلماء من ردَّ حديثه مطلقاً، قال السيوطي: «وقد شدَّدَ بعضهم في أمره، فردَّ حديثه كله؛ لأنه لا يتميز حديثه القديم من حديثه الأخير؛ قال ذلك ابن حبان، وأبو الحسن القطان. قال العراقي: والصحيح خلاف ذلك...»[٣]. ثم نقل عن العراقي أسماء من روى عنه في حال الصحة، ومن روى عنه في حال الاختلاط.

ونصُّ عبارة ابن حبان: «وكان المسعودي صدوقاً، إلا أنه اختلط في آخر عمره، اختلاطاً شديداً، حتى ذهب عقله، وكان يحدِّث بما يجيئه؛ فحمل، فاختلط حديثه القديم، بحديثه الأخير، ولم يتميز، فاستحق الترك»[٤]. وإزاء هذه الأقوال التي قيلتْ في المسعودي، قال الذهبي: «هو في وزن ابن إسحاق، وحديثه في حدِّ الحسن»[٥].

وقال عنه في كتاب: «ميزان الاعتدال»[٦]: «.. أحد الأئمة الكبار،

---

(١) انظر: «الجرح والتعديل»: (٥/ ٢٥١).

(٢) انظر: المرجع السابق: (٥/ ٢٥١).

(٣) «تدريب الراوي»: (٢/ ٣٧٥).

(٤) «المجروحين»: (٢/ ٤٨).

(٥) «سير أعلام النبلاء»: (٧/ ٩٥).

(٦) (٢/ ٥٧٤)، رقم: (٤٩٠٧).

سيىء الحفظ». وقال في كتابه: «تذكرة الحفاظ»[١]: «وقد تغيَّر بعض حفظه في الآخر».

فالقول الوسط، في شأن المسعودي، هو: الحكم على حديث من روى عنه بعد الاختلاط: بالضعف، وعلى من روى عنه قبل الاختلاط بالصحة، لا قبول حديثه مطلقاً، ولا ردُّه مطلقاً. والله أعلم.

لكن يزيد بن هارون، من الآخذين عن المسعودي بعد أن اختلط؛ كما قال ابن نمير[٢]، والإمام أحمد[٣].

وأما عون بن عبد الله بن عتبة، فهو تابعي ثقة؛ قال ابن معين: «ثقة»[٤]، وكذا قال النسائي[٥]، والعجلي[٦]، وقال ابن سعد: «... وكان ثقة، كثير الإرسال»[٧]، ووثقه أيضاً: الإمام أحمد[٨]، وأبوداود[٩].

وأما أخوه: عبيد الله بن عبد الله بن عُتبة، فهو أحد الفقهاء السبعة في المدينة، وقد نقل ابن سعد، أنه كان ثقة، عالماً، فقيهاً، كثير الحديث

---

(١) (١/ ١٩٧).

(٢) انظر: «الجرح والتعديل»: (٥/ ٢٥١).

(٣) انظر: «الضعفاء» للعقيلي: (٢/ ٣٣٧).

(٤) «الجرح والتعديل»: (٦/ ٣٨٤ـ ٣٨٥).

(٥) انظر: «تهذيب الكمال»: (٢/ ١٠٦٦ـ خط).

(٦) انظر: «الثقات» للعجلي، ص: (٣٧٧)، رقم: (١٣٢٣).

(٧) «تهذيب الكمال»: (٢/ ١٠٦٦ـ خط).

(٨) انظر: «بحر الدم»، ص: (٣٢٩)، رقم: (٧٩٣).

(٩) انظر: «تهذيب التهذيب»: (٨/ ١٧١).

والعلم بالشعر، وقد ذهب بصره[١].

قال العجلي: «وكان أعمى، وكان أحد فقهاء أهل المدينة في زمانه، تابعي، ثقة، رجل صالح، جامع للعلم، . . وكان ضرير البصر، وكان أحد علماء المدينة»[٢].

وقال أبو زرعة: «مديني، ثقة، مأمون، إمام»[٣].

فالخلاصة: أن الإسناد من هذا الوجه، ضعيف؛ لأن يزيد ابن هارون، ممن روى عن المسعودي بعد الاختلاط.

لكن يزيد بن هارون، لم يتفرد به عن المسعودي، فقد تابعه عنه به، كلٌّ من:

١ ـ أسد السنّة، وهو: أسد بن موسى بن إبراهيم، قال عنه البخاري: «صالحٌ مشهور الحديث»[٤].

وقال النسائي: «ثقة، ولو لم يصنِّفْ لكان خيراً له»[٥].

وقال العجلي: «مصري، ثقة، وكان صاحب سُنة»[٦]. وقد وثقه

---

(١) انظر: «الطبقات» لابن سعد: (٥/ ٢٥٠)، وقد نقله عن شيخه الواقدي.

(٢) «الثقات» للعجلي، ص: (٣١٧)، رقم: (١٠٥٩).

(٣) «الجرح والتعديل»: (٥/ ٣٢٠).

(٤) «التاريخ الكبير»: (٢/ ٤٩)، رقم: (١٦٤٥)، و: «تهذيب الكمال»: (١/ ٩٢ ـ خط).

(٥) «تهذيب الكمال»: (١/ ٩٢ ـ خط).

(٦) «الثقات» للعجلي، ص: (٦٢)، رقم: (٧٦).

أيضاً: ابن قانع[١]، وابن حبان[٢].

قال الذهبي في: «الميزان»[٣]: «... وما علمتُ به بأساً، إلا أنَّ ابن حزم ذكره في كتاب الصيد[٤]، فقال: منكر الحديث...، وقال ابن حزم أيضاً: ضعيف. وهذا تضعيف مردود».

قال ابن يونس: «حدَّث بأحاديث منكرة، وهو ثقة. قال: فأحسب الآفة من غيره»[٥].

وقد أورده الذهبي في كتابه: «ذكر أسماء من تُكلم فيه وهو موثّق»[٦]، فالظاهر أنه حسن الحديث ما لم يُخَالِف.

وأخرج روايته هذه: ابن خزيمة في كتاب: «التوحيد»[٧]، وقال ابن خزيمة ـ بعد أن ساق إسناده ـ: «بهذا مثله، وقال: (بجاريةٍ سوداء، لاتُفصْح، فقال: إنَّ عليَّ رقبة مؤمنة، فقال لها رسول الله ﷺ: «من ربك؟ فأشارت بيدها إلى السماء، ثم قال: من أنا؟ فقالتْ بيدها ما بين السماء، والأرض»؛ تعني: رسول الله)، والباقي مثله».

قول ابن خزيمة: (بهذا مثله)، يعني به: الإحالة بأول لفظ هذا

---

(١) انظر: «تهذيب التهذيب»: (١/ ٢٦٠).

(٢) انظر: المرجع السابق: (١/ ٢٦٠).

(٣) (١/ ٢٠٧).

(٤) انظر: كتاب: «المحلى: لابن حزم: (٧/ ٤٧٢).

(٥) «ميزان الاعتدال»: (١/ ٢٠٧).

(٦) ص: (١٠٤)، رقم: (٣١).

(٧) (١/ ٢٨٥ ـ ٢٨٦).

الحديث، علي الرواية قبلها، التي أخرجها من طريق يزيد بن هارون، عن المسعودي، وقد تقدمتْ.

وهنا أمران:

الأول: أن أسد السنة، لم يتبين لي، هل روى عن المسعودي، قبل الاختلاط، أو بعده؟ وبناءً على ذلك، فيظهر لي ضعف الحديث من هذه الطريق أيضاً.

الثاني: أنه قال في حديثه، عن المسعودي: «من ربك؟»، وفي رواية يزيد بن هارون، وقع السؤال فيه، بلفظ: «أين الله».

٢ ـ أبو داود الطيالسي، وهو ثقة، لكن في حفظه شيئاً، قال ابن معين: «صدوق»[١].

وقال عمرو بن علي الفلاس: «ثقة»[٢]. وقال النسائي: «ثقة؛ من أصدق الناس لهجة»[٣].

وقال العجلي: «بصري ثقة، وكان كثير الحفظ، رحلتُ إليه فأصبته مات قبل قدومي بيومٍ»[٤].

---

(١) «تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي»، ص: (٦٤)، رقم: (١٠٧)، و: «الجرح والتعديل»: (٤/ ١١٢).

(٢) «الكامل» لابن عدي: (٣/ ١١٢٩).

(٣) «سير أعلام النبلاء»: (٩/ ٣٨٤).

(٤) «الثقات» للعجلي، ص: (٢٠١)، رقم: (٦٠٩).

وقال الخطيب البغدادي: «كان حافظاً، مكثراً، ثقة، ثبتاً»[١].

وقال ابن المديني: «ما رأيتُ أحفظ من أبي داود الطيالسي»[٢].

وهو مع سعة حفظه، إلا أن له أغلاطاً، فقد قال أبو حاتم: «أبو داود: محدِّثٌ، صدوق، كان كثير الخطأ...»[٣].

وقال ابن سعد: «ثقة؛ كثير الحديث، ربما غلط»[٤].

لكن هذا الخطأ، مغتفر له في سعة ما روى ـ كما سيأتي ـ فقد قال الإمام أحمد: «ثقة، صدوق. فقيل له: يخطىء. فقال: يُحْتَمل له»[٥].

فالظاهر أن خطأه قليل في جنب ما روى فقد قيل: إنه كان يسرد من حفظه، أربعين ألف حديث[٦].

وقول أبي حاتم السابق، أنه كان كثير الخطأ، فيه نظر؛ لأن الذهبي نقل أن الطيالسي، أملى من حفظه، مائة ألف حديث، أخطأ في سبعين موضعاً منها فقط[٧].

---

(١) «تاريخ بغداد»: (٩/ ٢٤).

(٢) المصدر السابق: (٩/ ٢٧).

(٣) «الجرح والتعديل»: (٤/ ١١٣).

(٤) «الطبقات»، لابن سعد: (٧/ ٢٩٨).

(٥) «بحر الدم»، ص: (١٨٦)، رقم: (٣٩٣).

(٦) انظر: «تاريخ بغداد»: (٩/ ٢٧)، و: «سير أعلام النبلاء»: (٩/ ٣٨٢). ونقل الذهبي عن إبراهيم بن سعيد الجوهري، أن الطيالسي أخطأ في ألف حديث، لكنَّ الذهبي ردَّ هذا القول. انظر المرجع السابق: (٩/ ٣٨٢ ـ ٣٨٣).

(٧) انظر: «ميزان الاعتدال»: (٢/ ٢٠٤).

قال الخطيب البغدادي: «كان أبو داود يحدِّثُ من حفظه، والحفظ خَوَّانٌ؛ فكان يغلط، مع أن غلطه يسير في جنب ما روى؛ على الصحة، والسلامة»(١).

وقال ابن عدي: «... وليس بعجبٍ منْ يحدِّث بأربعين ألف حديث من حفظه، أن يخطيء في أحاديث، ...، وإنما أتى ذلك من حفظه، ... وما أبو داود عندي، وعند غيري، إلا متيقظ، ثبت»(٢).

وقد أخرج روايته من هذا الوجه: ابن خزيمة في كتاب: «التوحيد»(٣)، وأحال به على الرواية السابقة، فقال: «بهذا الإسناد مثله. قال أيضاً: (بجارية عجماء، لاتُفصح. وقال: أعتقها) وقال: فقال المسعودي، مرةً: «أعتقها فإنها مؤمنة».

وحيث إنه أحال بهذه الطريق، علي الطريق السابقة التي قبلها؛ فالظاهر أن السؤال للجارية، واقع ـ أيضاً ـ بلفظ: «من ربك؟».

لكن رواية الطيالسي، عن المسعودي، بعد الاختلاط(٤)؛ فيكون الحديث ضعيفاً من هذا الوجه ـ أيضاً ـ.

٣ ـ عبد الله بن رجاءالغُداني البصري، قال عنه أبو حاتم: «كان

---

(١) «تاريخ بغداد»: (٩/ ٢٦).

(٢) «الكامل» لابن عدي: (٣/ ١١٢٩).

(٣) (١/ ٢٨٦).

(٤) انظر: «تدريب الراوي»: (٢/ ٣٧٥)، و: «الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات»، لابن الكيّال، ص: (٧٢).

ثقة، رضى»[١].

وقال الفسوي: «ثقة»[٢].

وقال العجلي: «. . . بصري، صدوق»[٣].

وقال ابن المديني: «اجتمع أهل البصرة على عدالة رجلين: أبي عمر الحوضي، وعبد الله بن رجاء»[٤].

وقال النسائي: «عبد الله بن رجاء المكي، والبصري: كلاهما ليس بهما بأس».

وقال ابن معين: «كان شيخاً صدوقاً، لا بأس به»[٥].

لكنه قال: «كثير التصحيف، وليس به بأس»[٦].

وقال الفلاس: «صدوق، كثير الغلط والتصحيف، ليس بحجة»[٧] لكن هذا الكلام، لا يوجب الردَّ؛ فالرجل ثقة، وقد أورده الذهبي في كتابيه: «الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد»[٨]، و: «ذكر

---

(١) «الجرح والتعديل»: (٥/ ٥٥).

(٢) «تهذيب التهذيب»: (٥/ ٢١٠).

(٣) «الثقات» للعجلي، ص: (٢٥٦)، رقم: (٨٠٧).

(٤) «تهذيب الكمال»: (٢/ ٦٨١ ـ خط).

(٥) «تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي»، ص: (١٨١)، رقم: (٦٥٢)، و: «الجرح والتعديل»: (٥/ ٥٥).

(٦) «تهذيب الكمال»: (٢/ ٦٨١ ـ خط).

(٧) المرجع السابق: (٢/ ٦٨١ ـ خط).

(٨) ص: (١١٥)، رقم: (٤٧).

أسماء من تُكُلِّم فيه وهو مُوَثَّقٌ»[١]، واختار أنه ثقة، وقال في كتابه: «ميزان الاعتدال»[٢]: «من ثقات البصريين، ومسنديهم...». وقال في ترجمته من كتاب: «تذكرة الحفاظ»[٣]: «... عبدالله بن رجاء الحافظ، الثقة».

بل الحافظ ابن حجر نفسه، يقول عنه: «بصري ثقة»[٤]. وهذا الحكم، أصوب من قوله عنه في كتابه: «التقريب»[٥]: «... صدوق، يهم قليلًا...».

وحديث عبد الله بن رجاء هذا، أخرجه: الطبراني في كتابه: «الأوسط»[٦]؛ فقال: «حدثنا: أبو مسلم، قال: حدثنا: عبد الله ابن رجاء، قال: أخبرنا المسعودي، عن عون بن عبد الله، عن أخيه: عبيدالله ابن عبد الله، عن أبي هريرة، قال: (أتى رجل النبي ﷺ، بجارية سوداء، فقال: إن عليَّ رقبة مؤمنة، فقال لها النبي ﷺ: «من ربك؟» فأشارت إلى السماء، فقال: الله، فقال: «من أنا؟» قالت: رسوله، وأومت بيدها إلى الأرض، فقال له النبي ﷺ: «أعتقها، فإنها مؤمنة».

شيخ الطبراني، هو: إبراهيم بن عبد الله بن مسلم، الكَشِّي، صاحب

---

(١) ص: (١٠٨)، رقم: (١٧٩).
(٢) (٢/ ٤٢١).
(٣) (١/ ٤٠٤)، رقم: (٤٠٦).
(٤) «فتح الباري»: (٧/ ١٠).
(٥) ص: (٣٠٢)، رقم: (٣٣١٢).
(٦) (٣/ ٢٨٥)، رقم: (٢٦١٩). تحقيق: د. محمود الطحان.

السنن، إمام، علامة، حافظ، ثقة[١].

وباقي رجال الإسناد، سبقت تراجمهم، وعبد الله بن رجاء؛ ممن روى عن المسعودي قبل الاختلاط[٢]؛ فيكون الإسناد من هذا الوجه صحيحاً.

وعليه فيتلخص مما سبق، التالي:

أولًا: ثبوت الحديث عن المسعودي، خلافاً لمن ضَعَّفَهُ[٣].

ثانياً: أن اللفظ المحفوظ عن المسعودي، هو وقوع السؤال للجارية بقول النبي ﷺ لها: «من ربك؟» كما في هذه الطريق الصحيحة، ولمتابعة أسد السنة لعبد الله بن رجاء، على هذا اللفظ صراحةً، ومتابعة أبي داود الطيالسي لهما على ما يظهر من كلام الإمام ابن خزيمة.

ثالثاً: ضعف الحديث عن المسعودي، من طريق يزيد بن هارون، بلفظ: «أين الله؟» لمخالفته من سبقوا، مما يقتضي الحكم على هذه اللفظة بالشذوذ، لكن الظاهر أن هذا التصرف هو من قِبَل المسعودي نفسه، ويزيد بن هارون رواه عنه بحسب ما سمع، لكن المسعودي لم يكن مستحضراً للحديث كما يجب؛ لاختلاطه.

رابعاً: أن المسعودي، اضطرب في سند الحديث، فرواه مرة عن:

---

(١) انظر: «سير أعلام النبلاء»: (١٣/ ٤٢٣)، و: «تاريخ بغداد»: (٦/ ١٢٠ ـ ١٢٤)، و: «الأنساب» للسمعاني: (٥/ ٣٦).

(٢) انظر: «الكواكب النيرات»، ص: (٧٢).

(٣) حكم العلامّة الألباني، على هذه الرواية بالضعف، كما في كتاب: «مختصر العلو»، ص: (٨١ ـ ٨٢)، وكذا ضعَّفها الأستاذ سليم الهلالي، في كتابه: «أين الله دفاع عن حديث الجارية»، ص: (٢٣).

عون بن عبدالله، عن عبيد الله بن عتبة، ومرةً يرويه عن عون بن عبد الله، عن عبد الله ابن عتبة.

والراجح هو: أن الحديث من روايته، عن عون بن عبد الله، عن عبيد الله بن عُتبة؛ لأنها الرواية الثابتة، من طريق ابن رجاء، ولأنها وقعت أيضاً ـ كذلك ـ في رواية أسد السنة، وأبي داود الطيالسي، وإحدى روايات يزيد بن هارون.

خامساً: سترد رواية أخرى، عن عبيد الله بن عُتبة، عن رجل من الأنصار، مخالفة لسياق هذه الرواية، وسيأتي الكلام عليها في حينها.

سادساً: ـ وهو بيت القصيد ـ إمكان الانفصال عن دعوى التعارض، والاضطراب المُدَّعَى، كالآتي:

أ ـ أن قولهم باتحاد الواقعة ـ أعني حديث معاوية بن الحكم، وحديث أبي هريرة ـ: لا نجد ما نساعدهم به؛ فكلٌ من الكائنتين ليستْ هي الأخرى، والمتأمل في سياقيهما، يسلك به التحقيق، أنَّ الخبرين: ليسا من مختلف الحديث أصلًا، وبيانه في:

ب ـ وهو أن في حديث معاوية بن الحكم، أن موجب العتق، هو صَكُّهُ لوجه الجارية، وليس في حديث أبي هريرة، ما يعيِّنُ سبب ذلك.

ج ـ أن في حديث معاوية، أن النبي ﷺ، هو الذي طلب منه الإتيان بالجارية، أما في حديث أبي هريرة، أن الرجل هو الذي جاء بها إلى النبي ﷺ، ابتداءً، من غير طلب.

د ـ في حديث معاوية بن الحكم، أن الجارية أجابتْ بالنطق، وفي

حديث أبي هريرة أنها أشارتْ ولم تنطق .

هـ ـ أن في حديث معاوية ، سألها : «أين الله؟» ، وفي حديث أبي هريرة سألها : «من ربك؟» .

و ـ ذكر ابن رجب في : «شرح علل الترمذي»[١] ، أن الحديث المُخْتَلَفَ في سنده ، إذا ظهر أنه حديثان بإسنادين ، لم يُحْكم بخطأ أحدهما ، وعلامة ذلك : أن يكون في أحدهما زيادة على الآخر ، أو نقص منه ، أو تغيير يُستدلُ به على أنه حديث آخر .

وهذا مُتَحقق هنا ؛ بأدنى تأمل ؛ وكلام ابن رجب المتقدم إنما هو مع ضيق مخرج الحديث ، واتحاده ، عن صحابي واحدٍ ؛ فكيف والمخرج في كل حديث منهما عن صحابي ، ليس هو الآخر ، وهذا مما يؤكد تباين الواقعتين ، وأنهما حديثان منفصلان ؛ لا تعلُّق لأحدهما بالآخر .

ز ـ الأقعد بهذا الفن : معارضة رواية عون بن عبد الله ، عن عبيد الله ابن عتبة هذه ، برواية الزهري ، عن عبيد الله بن عتبة ، الآتية بعدُ ؛ فقد ذكر ابن عبد البر : أن عوناً ، خالف فيه الزهري ، في سياقه ، وفي معناه[٢] ، وسأذكر ما يتعلق بذلك ، في موضعه ـ إن شاء الله ـ .

وغرضي : الإرشاد إلى أين ينبغي أن تُوَجَّهَ المُعَارضة ؛ فيوضع كل شيء في موضعه ، لا أن يُتَسَلَّطَ على الأحاديث التي نصَّ العلماء على

---

(١) انظر ، ص : (٣٨٠) .

(٢) انظر : «التمهيد» : (٢/ ٣٧ ـ فتح البر) .

صحتها، بالتوهين، لأدنى الاحتمالات، بل التَّخرُّصَات.

ح ـ المتقرر في مبحث التعارض، هو المبادرة إلى الجمع بين ما ظاهره الاختلاف، بقدر الإمكان. والمصير إلى خلاف ذلك ـ مع إمكانه ـ: إهمالٌ للقواعد التي قعَّدَها العلماء، وعلى ما سبق: فالجمع هنا متأتٍ؛ بحمل كل خبر منها، على حادثةٍ مستقلة، وهذا أرجح الوجوه، وأقواها، والله أعلم.

ط ـ أنه من الممكن أن يقال: السؤال واقع للجارية باللفظتين ـ هذا على القول باتحاد الواقعتين ـ فيكون سألها: من ربك؟، وسألها أيضاً: أين الله؟ فجمع في سؤاله إياها، بين هذا، وذاك. ويُسْتأنَسُ لهذا الوجه، بما أخرجه الذهبي في كتاب: «العلو»[1]، من رواية: فُلَيْح بن سليمان، أنه ﷺ سألها: «من ربك؟ فقالت: الله، قال: وأين هو؟ فقالت: في السماء». وقد تقدمت هذه الرواية قريباً.

لكن الوجه السابق: أرجح؛ لما كنتُ ذكرته من قبل؛ من خطأ فُليح ابن سليمان، في حديثه هذا، مع التسليم بصحة أصل القصة.

ي ـ على القول بانسداد وجوه الجمع بين الحديثين، وكان لابُدَّ من الترجيح؛ فالقواعد تساعد على تقديم حديث معاوية بن الحكم، على حديث أبي هريرة، للآتي:

١ ـ حديث معاوية بن الحكم، رواه مسلم في الصحيح، وغيره.

---

(١) ص: (٢٨).

ومن صور الترجيح باعتبار الإسناد: تقديم ما في الصحيحين، على ما كان خارجاً عنهما[1]، وحديث أبي هريرة خارج الصحيحين، ولم يروه من أصحاب السنن: غير أبي داود، وأما حديث معاوية؛ فقد أخرجه الإمام مسلم ـ كما عرفت ـ وأبو داود، والنسائي، وغيرهم.

٢ ـ ومن جملة ما ذكره العلماء من المرجحات بين الأحاديث المتعارضة: الترجيح بحال الرواة، من حيث كثرة العدد، والحفظ، وزيادة الضبط، وشهرتهم، والاتفاق على عدالتهم، وضبطهم[2].

والمُقَابِلُ بين الروايتين: يتبيَّنُ له: أن رواة حديث معاوية ابن الحكم، أكثر عدداً، وأتقن حفظاً وضبطاً .

٣ ـ من المرجحات بين الأخبار المتعارضة، ما جاء في كتاب: «المسودة في أصول الفقه»[3]، وفيه: «فإذا كان أحد الخبرين، قد اختُلف في رفعه، أو وصله، والآخر متفَقٌ عليه فيهما: فالمتفق عليه أولى».

وحديث معاوية بن الحكم، لم يُشر أحد من أهل العلم ـ المُعْتَدِّ بهم ـ إلى وقوع اختلاف في اتصاله، أو إرساله. أما حديث أبي هريرة، فقد

---

(١) انظر: كتاب: «إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول» للشوكاني، ص: (٢٧٨).

(٢) انظر: «فتح الباري»: (١/ ٢٧٦، ٣٦٦)، و: (٢/ ٢٢٠، ٣٦٥، ٤٨٤)، و: (٣/ ١٠٣)، و: (٤/ ٨٠)، و: «تدريب الراوي»: (/ ١٩٧ـ٢٠١).

(٣) ص: (٣١٠).

وقع الاختلاف فيه، بين وصله، وإرساله، كما سيأتي لاحقاً.

وقد أشار الحافظ ابن حجر العسقلاني في عدَّة مواضع، من كتاب: «فتح الباري»[١]، إلى أن ما لم يُخْتَلَف فيه، أرجح مما اختُلف فيه.

٤ ـ ومن المرجحات: كون الراوي، أحسن سياقاً، للحديث، واستقصاءً؛ ففي المسودة أيضاً: «. . . . إن كان أحدهما، أحسن سياقاً للحديث، فيقدَّم؛ لحسن عنايته»[٢].

وقد سبق قول الإمام ابن عبد البر، عن حديث معاوية بن الحكم: «. . . أحسن الناس، سياقاً له: يحيى بن أبي كثير، عن هلال بن أبي ميمونة»[٣].

وعلى هذا: فيُحْكم لروايته، بالترجيح على رواية غيره؛ على فرض القول بالتضاد، واتحاد مخرجه عن الصحابي، فكيف وهذا الحديث مخرجه عن معاوية بن الحكم، والآخر عن أبي هريرة؟!.

٥ ـ ومن جملة المرجحات: تقديم رواية صاحب القصة، على غيره[٤]؛ فتُقَدَّم رواية معاوية بن الحكم، على رواية غيره؛ لأنه صاحب القصة.

وبعْدُ: فقد سقتُ هذه الوجوه، في مقام الترجيح بين الحدثين؛ تنزلًا مع الخصم، المدَّعِي تعارضَهما، وهي ـ أعني هذه الوجوه ـ من القوة،

---

(١) انظر: (٢/ ٣٨، ٣١٥)، و: (٣/ ٤٦٨)، و: (١١/ ١٢٣).

(٢) ص: (٣٠٨).

(٣) «الاستيعاب»: (٣/ ٣٨٤ ـ المطبوع بهامش الإصابة).

(٤) انظر: «المسودة» لآل ابن تيمية، ص: (٣٠٦)، و: «تدريب الراوي»: (٢/ ١٩٩).

بحيث لا يتوقف منصف، في تقديم حديث معاوية بن الحكم، على حديث أبي هريرة، على القول باتحاد الواقعتين، وتعذّر الجمع بينهما. لكن التحقيق أنهما حادثتان منفصلتان.

وسبق التنبيه، إلى الاختلاف الواقع على عبيد الله بن عبد الله ابن عُتبة، في حديث أبي هريرة؛ وتفصيل الأمر فيه، كالآتي:

أن الرواية التي مضى الكلام عليها، وردت من طريق عون، عن عبيدالله بن عبدالله بن عُتبة، عن أبي هريرة، بالمتن المتقدم.

ووردتْ رواية أخرى، من طريق الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله ابن عتبة، عن رجل من الأنصار، بسياق مخالف للتي قبلها، وهو ما أخرجه عبد الرزاق في: «المصنف»[1]، عن معمر، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله، عن رجل من الأنصار: «أنه جاء بأمَةٍ سوداء، وقال: يا رسول الله، إن عليَّ رقبة مؤمنة، فإن كنتَ ترى هذه مؤمنة، أعْتَقْتُها. فقال لها رسول الله ﷺ: «أتشهدين ألّا إله إلا الله؟ قالت: نعم. قال: أتشهدين أني رسول الله؟ قالت: نعم. قال: أتؤمنين بالبعث بعد الموت؟ قالت: نعم. قال: أعتقها».

---

(١) (٩/ ١٧٥)، رقم: (١٦٨١٤)، وعن عبد الرزاق به، رواه: الإمام أحمد في: «المسند»: (٣/ ٤٥١ ـ ٤٥٢) ووقع في مسند الإمام أحمد، تسمية الراوي عن الرجل الأنصاري (عبدالله) وهو خطأً؛ أظنه من الطابع. والله أعلم، ومن طريق عبدالرزاق به، أخرجه أيضاً الإمام ابن خزيمة في كتاب: «التوحيد»: (١/ ٢٨٦ ـ ٢٧٨)، وابن الجارود في: «المنتقى»: (٣/ ٢٠٦ ـ غوث المكدود)، رقم: (٩٣١).

فظاهر رواية معمر الاتصال، كما قال ابن عبد البر[١]، لكن خالفه في وصل الحديث، عن الزهري به، اثنان: مالك بن أنس، ويونس ابن يزيد؛ فأرسلا الخبر.

أما رواية الإمام مالك، فقد أخرجها البيهقي في: «السنن الكبرى»[٢] عنه؛ من وجهين، ووقع فيها: «أن رجلًا من الأنصار...»الحديث. قال البيهقي: «... هذا مرسل، وقد مضى موصولًا ببعض معناه»[٣].

وساقها ابن خزيمة، من طريق معمر، عن الزهري، ثم قال: «رواه مالك، عن ابن شهاب، عن عبيد الله بن عبد الله، مرسلًا، عن النبي ﷺ»[٤].

قال ابن عبد البر: «... ولم يختلف رواة الموطأ، في إرسال هذا الحديث...»[٥].

وقد ذكر ابن عبد البر، في: «التمهيد»[٦]، أن ابن بكير، وابن القاسم، روياه، عن مالك، بإسناد يحيى الليثي، كروايته، إلا أنهما لم يذكرا في حديثيهما، قوله: «فإن كنت تراها مؤمنة»، بل قالا: «يا رسول الله، عليَّ رقبة مؤمنة، أفأعتق هذه؟».

---

(١) (٢/ ٣٧ ـ فتح البر).
(٢) (٧/ ٣٨٨).
(٣) «السنن الكبرى»: (٧/ ٣٨٨).
(٤) «التوحيد»: (١/ ٢٨٧).
(٥) «التمهيد»: (٢/ ٣٦ ـ فتح البر).
(٦) (٢/ ٣٦ ـ فتح البر).

وأن القعنبي، رواه عن مالك، بسند يحيى الليثي، لكن حذف منه قوله: «إن عليَّ رقبة مؤمنة»، وقال في حديثه: «أن رجلًا من الأنصار، أتى رسول الله ﷺ، بجارية سوداء، فقال: يا رسول الله، أأعتقها؟ فقال لها رسول الله ﷺ: «أتشهدين ألا إله إلا الله...» الحديث.

وتابع الإمام مالكاً، في إرساله هذا الخبر، عن الزهري به: يونس ابن يزيد، وهو ثقة، عالم بحديث الزهري، ومن المقدَّمين فيه، على أوهام قليلة، وقعت له عنه.

قال النسائي: «ثقة»[1]، وكذا قال العجلي[2]. وقال أبو زرعة: «لا بأس به»[3].

وقال ابن خراش: «صدوق»[4].

وهو من الأثبات عن الزهري ـ كما تقدم ـ قال ابن معين: «أثبت أصحاب الزهري: مالك، ومعمر، ويونس: كانا عالمين بالزهري»[5].

وقال يعقوب بن شيبة: «صالح الحديث، عالم بحديث الزهري»[6].

وقال الإمام أحمد: «تتبعتُ أحاديث يونس عن الزهري، فوجدت

---

(١) «سير أعلام النبلاء»: (٦/ ٣٠٠).
(٢) «الثقات» للعجلي، ص: (٤٨١)، رقم: (١٨٨٦).
(٣) «الجرح والتعديل»: (٥/ ٢٤٩).
(٤) «سير أعلام النبلاء»: (٦/ ٣٠٠).
(٥) «تهذيب الكمال»: (٣/ ١٥٧٢ ـ خط).
(٦) المرجع السابق: (٣/ ١٥٧٢ ـ خط).

الحديث الواحد، ربما سمعه من الزهري مراراً. . . وكان الزهري إذا قدم أيلة، نزل على يونس، وإذا سار إلى المدينة، زامله يونس. . . »[١].

فهذا يدلُّ على شدة ملازمته للزهري، واختصاصه به، حتى قدَّمه أحمد بن صالح المصري، على جميع أصحاب الزهري؛ فقال: «نحن لانقدِّم في الزهري، على يونس أحداً. . . »[٢].

وقدَّمه بعض النُّقَاد، على معمر، في حديثه، عن الإمام الزهري؛ فقال الإمام أحمد: «ما أحد أعلم بحديث الزهري من معمر، إلا ما كان من يونس الأيلي؛ فإنه كتب كل شيء هنالك»[٣].

وقال الإمام ابن المبارك: «ما رأيت أحداً أروى للزهري من معمر، إلا أن يونس أحفظ للمسند ـ وفي رواية ـ إلا ما كان من يونس؛ فإنه كتب الكتب على الوجه»[٤].

لكن من النُّقَاد من تكلم فيه بعض الشيء، ووهَّنَ من أمره؛ فقال الإمام وكيع بن الجرَّاح: «لقيتُ يونس بن يزيد الأيلي، وذاكرتُه بأحاديث الزهري المعروفة، وجهدتُ أن يقيم لي حديثاً، فما أقامه»[٥].

وقال عنه ـ أيضاً ـ: «رأيتُ يونس الأيلي، وكان سيء الحفظ»[٦].

(١) «الجرح والتعديل»: (٩/ ٢٤٩). وانظر: «هدي الساري»، ص: (٤٥٥).

(٢) «تهذيب الكمال»: (٣/ ١٥٧٢ ـ خط).

(٣) «المرجع السابق»: (٣/ ١٥٧٢ ـ خط).

(٤) المرجع السابق: (٣/ ١٥٧٢ ـ خط).

(٥) «الجرح والتعديل»: (٩/ ٢٤٨).

(٦) المصدر السابق: (٩/ ٢٤٨).

بل جاء عن الإمام أحمد، أنه أنكر عليه بعض ما كان يكتبه عن الزهري، وضعَّف من أمره، وأنه لم يكن يعرف الحديث، وكان يشتبه عليه حديث الزهري، وقدَّم معمراً عليه؛ لأن يونس روى أحاديث منكرة[١].

وقال ابن سعد: «حلو الحديث، كثيره، وليس بحجة، ربما جاء بالشيء المنكر»[٢].

وقد أجاب الحافظ الذهبي، عن تضعيف الإمام وكيع، وابن سعد، ليونس الأيلي؛ بقوله: «. . . شَذَّ ابن سعدٍ، في قوله: ليس بحجة، وشذَّ وكيع؛ فقال: سيء الحفظ، وكذا استنكر له أحمد بن حنبل أحاديث. . .»[٣].

وقال: «قد احتج به أرباب الصحاح، أصلًا وتبعاً. قال ابن سعد: ربما جاء بالشيء المنكر. قلت: ليس ذاك عند أكثر الحفاظ منكراً، بل غريب»[٤].

لكن من العلماء من أثنى على كتاب يونس بن يزيد؛ فقال الإمام ابن المديني: «أثبت الناس في الزهري: سفيان بن عيينة، وزياد بن سعد، ثم مالك، ومعمر، ويونس من كتابه»[٥].

---

(١) انظر: «بحر الدم» ص: (٤٨٣).

(٢) «تهذيب الكمال»: (٣/ ١٥٧٢ ـ خط).

(٣) «ميزان الاعتدال»: (٤/ ٤٨٤).

(٤) «سير أعلام النبلاء»: (٦/ ٣٠٠).

(٥) «تهذيب الكمال»: (٣/ ١٥٧٢ ـ خط).

وقال الإمام ابن مهدي: «كتابه صحيح»[١].

وأما كلام الإمام أحمد على يونس، فلعل اجتهاده فيه تغيَّر، أو كان هذا قبل سبره لمروياته؛ بدليل ما سبق عنه، من قوله: «تتبعتُ أحاديث يونس عن الزهري، فوجدت الحديث الواحد، ربما سمعه من الزهري مراراً...».

ثم قول الإمام أحمد في يونس، مُقَابَلٌ بقول غيره من النقاد الذين اعتبروا يونس بن يزيد من كبار أصحاب الزهري، ومن المقدمين فيه، على غيره.

وإزاء ما ورد من أقوال في حق يونس، انفصل الحافظ ابن حجر، إلى قول وسطٍ، يجمع ما سبق، فقال -بعد إيراده ما تقدم من أقوال النقاد-: «قلتُ: وثقه الجمهور مطلقاً، وإنما ضعَّفوا بعض روايته، حيث يخالِف أقرانه، أو يحدث من حفظه، فإذا حدَّث من كتابه، فهو حجة...»[٢].

وقال في كتاب: «التقريب»[٣]: «...ثقة، إلا أن في روايته عن الزهري، وهماً قليلًا، وفي غير الزهري خطأً...».

وهنا، قد وافق يونس بن يزيد، مالكاً، في روايته هذا الحديث، عن الزهري: (مُؤَنَّناً) كما في: «السنن الكبرى»[٤] للبيهقي، ثم قال البيهقي:

---

(١) «الجرح والتعديل»: (٩/ ٢٤٨).

(٢) «هدي الساري» ص: (٤٥٥).

(٣) ص: (٦١٤)، رقم: (٧٩١٩).

(٤) (١٠/ ٥٧).

«هذا مرسل».

وخالفهما معمر بن راشد؛ فرواه عن الزهري: (مُعَنْعَناً)، ومعمر له أغاليط، وقد سبق قول الذهبي: «. . ما نزال نحتج بمعمر، حتى يلوح لنا خطؤه، بمخالفة من هو أحفظ منه، أو نَعُدُّهُ من الثقات»(١).

فالوجه: تقديم رواية مالك، ويونس بن يزيد، المُرْسَلة، على رواية معمر بن راشد، التي ظاهرها الاتصال؛ فلا يؤمَن ـ والحالة هذه ـ من غلط معمر، في إقامته: «عن»، مقام: «أَنَّ»؛ إذ الفرق بينهما، في بعض المواضع: مُؤثِّرٌ ـ كما هاهنا ـ فقد ذكر الخطيب البغدادي، أن تأثير الخلاف بين اللفظين، إنما يتبيّن، في رواية غير الصحابي، وساق أمثلة على ذلك(٢).

وفصَّل الحافظ ابن حجر المقام في هذا، بأن الراوي، إذا قال: عن فلان ـ لا فرق أن يضيف إليه القول، أو الفعل ـ: فهو متصل عند الجمهور، بشرط أمن التدليس، وحصول اللقاء بين المُعَنْعِن، وبين شيخه.

أما إذا قال: أنَّ فلاناً؛ ففيه فرقٌ، فيُنْظَر في الخبر، فإذا كان الخبر قولًا: لم يتعد لمن لم يدركه: التحقتْ بحكم: (عن)، بلا خلاف؛ كأن يقول التابعي: إن أبا هريرة ـ ﷺ ـ قال: سمعتُ كذا؛ فهو نظير، ما لو

(١) «الرواة الثقات المتكلم عليهم بما لايوجب ردهم» ص: (١٦٦).

(٢) انظر: «الكفاية في علم الرواية» ص: (٥٧٥).

قال: عن أبي هريرة، أنه قال: سمعتُ كذا.

أما إذا كان خبرها فعلًا: نُظِرَ إن كان الراوي أدرك ذلك: التحقتْ: «أَنَّ»، بحكم: «عن»، وإن كان لم يدركه، لم تلتحق بحكمها[١].

فإذا ثبت أن الصيغة التي روى بها، عبيد الله بن عبد الله، هذا الحديث، هي (أنَّ)؛ فتكون الرواية منقطعة؛ لأن عبيد الله بن عبد الله، تابعي، لم يدرك الواقعة، قطعاً؛ والرواية حكايةُ فعلٍ؛ وعليه فالحديث ضعيف؛ لأجل الانقطاع المشار إليه، خلافاً لمن حكم باتصاله[٢].

وخلافاً للإمام الذهبي، الذي صححه، من طريق معمر[٣]، مع أنه لما أورده من طريق المسعودي، عن عون، عن عبيد الله، عن أبي هريرة، وحسَّن إسناده، من هذا الوجه، قال: «. . . فإما أن يكون عبيدالله، قد سمعه من أبي هريرة، أو لعله رواه عن الرجل الأنصاري؛ فيُحتَمَل أن يكون قضية أخرى، ويحتمل أن يكون حديث الزهري عن عتبة عنه[٤]، في عداد

---

(١) انظر: «النكت على ابن الصلاح»: (٢/ ٥٩١).

(٢) انظر: «التمهيد» لابن عبد البر: (٢/ ٣٧ ـ فتح البر)، وقال: «. . . وهذا الحديث، وإن كان ظاهره الانقطاع في رواية مالك؛ فإنه محمول على الاتصال؛ للقاء عبيد الله جماعة من الصحابة»، و: «السنن الكبرى» للبيهقي: (٧/ ٣٨٨)، حيث قال ـ بعد ما رواه مرسلًا ـ: «. . . هذا مرسل، وقد مضى موصولًا ببعض معناه». ويعني بالموصول: حديث عون، عن عبيد الله، عن أبي هريرة. وهما حديثان متغايران، كما سيأتي الكلام عليه ـ إن شاء الله ـ.

(٣) انظر: «العلو» ص: (١٥).

(٤) كذا العبارة في المطبوع، والصواب: «الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله بن =

المرسل؛ فيكون قوله: (عن رجل من الأنصار)، بلا سماع»[1].

فإذا كان عدم السماع، محتملًا عند الذهبي، مع وروده بصيغة: (عن)، فكيف والتحقيق، أنه إنما ورد بصيغة: (أَنَّ)، فيكون حكم الذهبي على الحديث من طريق معمر بالصحة، بحسب ظاهر السند؛ حيث أفادت صيغة: (عن) الاتصال، والصواب عدم ذلك. أما حكمه عليه بالصحة من الطريق الأخرى، فيرد عليه ما أورده هو نفسه من احتمالات، مما يفيد أن حكمه بالصحة، أو الحسن، ليس قاطعاً.

فالخلاصة: أن الحديث، ضعيف من هذا الوجه أيضاً: فلا يصلح لمعارضة حديث معاوية بن الحكم.

وهنا تنبيه: وهو أن من العلماء من عدَّ حديث أبي هريرة ـ ﷺ ـ وحديث الرجل الأنصاري، حديثاً واحداً، وأن لعبيد الله بن عبد الله، في القصة: شيخين: رجلًا من الأنصار، رواها له عن نفسه؛ وأبا هريرة، رواها عن قصة ذلك الرجل، وما في حديث أبي هريرة من نطق الجارية، لا يعارض ما في الحديث الآخر، من كونها أشارت؛ لاحتمال وقوع الأمرين منها، أو يُؤَوَّل قولها: «نعم»، على أنها قالت بالإشارة، أو يكون عون بن عبد الله، لما رواها عن أخيه: عبيد الله، ذكر ما لم يذكره الزهري، لما رواها عن عبيد الله؛ فيكون كل منهما، ذكر ما لم يذكره

= عتبة...»، والضمير في قوله: «عنه»، يعود إلى الأنصاري.

(١) «العلو» ص: (١٦).

الآخر، أو يجوز تعدد الواقعة[١].

لكن الصواب، أنهما خبران متغايران، وهذا اختيار الإمام ابن خزيمة - رحمه الله - إذْ يقول: «... ولستُ أُنكِرُ أن يكون خبر معمر، ثابتاً صحيحاً، ليس بمستنكر لمثل عبيدالله بن عبد الله، أن يروي خبراً، عن أبي هريرة، عن رجل من الأنصار، لو كان متن الخبر، متناً واحداً، كيف وهما متنان، وهما في علمي، حديثان، لا حديثاً واحداً: حديث عون بن عبد الله، في الامتحان؛ إنما أجابت السوداء بالإشارة، لا بالنطق.

وفي خبر الزهري، أجابتْ السوداء، بنطق: «نعم»، بعد الاستفهام؛ لمَّا قال لها: «أتشهدين ألا إله إلا الله؟»، وفي الخبر أنها قالت: «نعم»، وكذا عن الاستفهام، قال لها: «أتشهدين أني رسول الله؟ قالت: نعم»، نطقاً بالكلام؛ والإشارة باليد، ليس النطق الكلام.

وفي خبر الزهري: زيادة الامتحان بالبعث بعد الموت، لمَّا استفهمها: «أتؤمنين بالبعث بعد الموت؟». فافهموا، ولا تغالطوا»[٢].

وقد اشتبه، سند حديث أبي هريرة، بسند حديث الأنصاري، على أحد الثقات، وهو: الحسين بن الوليد القرشي[٣]، حيث أخطأ في سند

---

(١) انظر: «شرح موطأ مالك» للزرقاني: محمد بن عبدالباقي بن يوسف (٤/ ١٠٨)، و: «أوجز المسالك في شرح موطأ الإمام مالك» لزكريا الكاندهلوي: (١٠/ ٣٧٠).

(٢) «التوحيد» لابن خزيمة: (١/ ٢٨٨ - ٢٨٩).

(٣) الحسين بن الوليد القرشي، النيسابوري، أبو علي، ويقال: أبو عبد الله، لقبه: كُميل - مصغَّر -. ثقة. مات سنة: ٢٠٢ هـ، أو سنة: ٢٠٣ هـ. روى له: البخاري تعليقاً، =

حديث الأنصاري؛ فرواه عن مالك، عن الزهري، عن عبيد الله، عن أبي هريرة، وإنما هو، عن عبيد الله، أن رجلًا من الأنصار.

وقد نبّه على هذا الوهم، الإمام ابن خزيمة، في كتاب: «التوحيد»[1].

فإذا كان الإمام ابن خزيمة، عدَّ حديث الأنصاري، غير حديث أبي هريرة، مع حصول الاتفاق بين بعض رجال سنديْ الحديثين، فكيف تُجْعَل واقعة الرجل الأنصاري، وواقعة معاوية بن الحكم، حديثاً واحداً؛ اضطرب فيه الرواة، مع التغاير بين رجال الحديثين، من مبدأ السَّند، حتى انتهائه عند الصحابي؟ ومع الاختلاف الظاهر بين السِّياقيْن.

فكيف يدَّعِي مُنْصِفٌ، اتحاد الواقعتين، ويبني على هذا: القول باضطراب، حديث معاوية بن الحكم؟!.

وخلاصة الأمر هو: القطع بأن حديث معاوية، وأبي هريرة، والرجل الأنصاري: أحْدَاثٌ مستقلّة، لا تعلُّق لأحدٍ منها بالآخَر. والله أعلم.

وثمة حديث آخر، ساقه الخصوم، على وجه المعارضة لحديث معاوية بن الحكم، في صدد إثبات الاضطراب المومى إليه؛ وذلك: ما رواه الإمام أحمد في: «المسند»[2]؛ قال: «ثنا: عبد الصمد، ثنا: حمَّاد

= وأبو داود في: «المسائل»، والنسائي. انظر: «التقريب»، ص: (١٦٩)، رقم: (١٣٥٩).

(١) انظر: (١/ ٢٧٨ـ ٢٨٨).

(٢) (٤/ ٢٢٢).

ابن سَلمة، ثنا: محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن الشَّريد، أن أُمَّهُ أوصتْ أن يُعْتَقَ عنها رقبة مؤمنة، فسأل رسول الله ﷺ، عن ذلك، فقال: عندي جارية سوداء، أو نوبيّة، فأُعْتقها؟ فقال: «ائت بها، فدعوتُها؛ فجاءتْ، فقال لها: من ربك؟ قالت: الله. قال: من أنا؟ فقالت: أنت رسول الله ﷺ، قال: أعتقها؛ فإنها مؤمنة».

هذا لفظ أحمد في هذا الموضع، وقد أخرجه بالسند نفسه، في: «مسنده»[(١)]، في موضع آخر، لكنه قال: «أوصتْ أن يُعْتقوا عنها...»، وفيه ـ أيضاً ـ قوله: «جارية سوداء، نوبية...»، من غير: «أو»، وفيه ـ أيضاً ـ: «فأعتقها عنها؟». وسائر اللفظ مثله.

أما تراجم رجال هذا الحديث؛ فأولهم: شيخ الإمام أحمد: عبدالصمد ابن عبدالوارث، وهو صدوق؛ كما قال أبو حاتم، وعبارتُهُ: «صدوق، صالح الحديث»[(٢)].

وقال الإمام أحمد: «لم يكن به بأس»[(٣)].

---

(١) (٤/ ٣٨٨).

(٢) «تهذيب الكمال»: (٢/ ٨٣٤ ـ خط)، كذا عبارة أبي حاتم، في هذا الكتاب، وفي: «سير أعلام النبلاء» للذهبي: (٩/ ٥١٧)، قول أبي حاتم عنه: صدوق. وفي المطبوع من كتاب: «الجرح والتعديل»: (٦/ ٥١)، قول ابن أبي حاتم: «... سألتُ أبي عنه؟ فقال: شيخ مجهول...». وعلق الشيخ المعلمي اليماني، علي هذا الموضع بقوله: «لعله ها هنا سقط؛ فإنَّ عبد الصمد بن عبدالوارث: مشهور، معروف. والله أعلم».

(٣) «العلل لأحمد» برواية المروذي، ص: (١٢٩)، رقم: (٢٥٥).

وقال العجلي: «بصري ثقة»[١]. والقول بأنه صدوق، هو اختيار الحافظ ابن حجر العسقلاني ـ أيضاً ـ[٢].

وأما حمَّاد بن سَلَمَةَ، فهو إمام من أئمة أهل الإسلام، وعلم من أعلامهم العِظام، ثقة، عابد، وقد لحقه بعضُ التَّغير في آخر عمره.

قال الذهبي: «كان بحراً من بحور العلم، وله أوهام في سعة ما روى، وهو صدوق، حجة، إن شاء الله، وليس هو في الإتقان، كحماد ابن زيد...»[٣].

وقال: «... لمَّا طعن في السن، ساء حفظه، فلذلك لم يحتج به البخاري، وأمَّا مسلم: فاجتهد فيه؛ وأخرج من حديثه عن ثابت، مما سمع منه قبل تَغَيّره، وما عن غير ثابت، فأخرج نحو اثني عشر حديثاً، في الشواهد، دون الاحتجاج؛ فالاحتياط: أنْ لا يُحتج به، فيما يخالف الثقات...»[٤].

وممن قال بتغيّر حماد بن سلمة، في آخر عمره: أبو حاتم الرازي؛ ونصُّ كلامه: «ساء حفظه في آخر عمره»[٥].

وأشار الإمام أحمد ـ وذُكِر له خطأُ حماد بن سلمة ـ فقال: «إن حماد

---

(١) «الثقات» للعجلي، ص: (٣٠٣)، رقم: (١٠٠٣).

(٢) ص: (٣٥٦)، رقم: (٤٠٨٠).

(٣) «سير أعلام النبلاء»: (٧/ ٤٤٦).

(٤) المرجع السابق: (٧/ ٤٥٢).

(٥) «الجرح والتعديل»: (٩/ ٦٦).

ابن سلمة، يخطيء ـ وأومأ بيده ـ خطئاً كثيراً، ولم ير بالرواية عنه بأساً»[١].

وقال يعقوب بن شيبة: «حماد بن سلمة: ثقة؛ في حديثه اضطراب كثير، شديد، إلا عن شيوخ؛ فإنه حسن الحديث عنهم، متقن لحديثهم، مُقَدَّمٌ فيهم به على غيره، منهم: ثابت البناني، وعمَّار بن أبي عمَّار، وغيرهم»[٢].

وجملة القول: أن حماد بن سلمة، حديثه عن شيوخه الذين لزمهم، صحيح، كثابت البُناني، وعلي بن زيد، لكنه يضطرب في بعضهم، الذين لم يُكْثر ملازمتهم؛ كقتادة، وأيوب، وغيرهما[٣].

وأما محمد بن عمرو بن علقمة، فهو صدوق، وفيه كلام، لا ينزل بحديثه عن مرتبة الحسن.

قال أبو حاتم: «صالح الحديث، يُكتب حديثه، وهو شيخ»[٤].

وقال النسائي: «ليس به بأس»[٥]، وقال مرةً: «ثقة»[٦].

وقال ابن شاهين: «ثقة»[٧].

---

(١) انظر: «بحر الدم» ص: (١٢٢)، رقم: (٢٢٧).

(٢) «شرح علل الترمذي» لابن رجب، ص: (٣٣٧).

(٣) انظر: المصدر السابق، ص: (١٠١).

(٤) «الجرح والتعديل»: (٨/ ٣١).

(٥) «تهذيب الكمال»: (٣/ ١٢٥٢ ـ خط).

(٦) المرجع السابق: (٣/ ١٢٥٢ ـ خط).

(٧) «الثقات» لابن شاهين، ص: (٢٠١)، رقم: (١٢٠٧).

لكن مما يدلُّ علي خفة ضبطه؛ قول الإمام أحمد: «كان محمد ابن عمرو يحدِّثُ بأحاديث، فيرسلها ويسندها لأقوامٍ آخرين، . . وهو مضطرب الحديث»[١].

ومما يؤكد مقولة الإمام أحمد، قولُ ابن معين في محمد بن عمرو: «ما زال الناس يتقون حديثه. قيل له: وما علة ذلك؟ قال: كان يحدِّث مرةً عن أبي سلمة بالشيء من رأيه، ثم يحدِّثُ به مرةً عن أبي سلمة، عن أبي هريرة»[٢].

وكان يحيى بن سعيد القطان، يُضَعِّفهُ بعض الشيء[٣].

وذكره ابن حبان في كتاب: «الثقات»[٤]، وقال: «كان يخطيء».

ولأجل ما قيل في محمد بن عمرو، اختار الذهبي، أنه صدوق[٥]، وأن حديثه من قبيل الحسن[٦].

وكذا اختار الحافظ ابن حجر العسقلاني، أنه صدوق، له أوهام[٧].

فالخلاصة: أن حديثه على الاستقامة، حتى يتبين وهمه، أو عدم

---

(١) «شرح علل الترمذي» لابن رجب، ص: (٩٥)، وانظر: «بحر الدم»، ص: (٣٣٠).

(٢) «الجرح والتعديل»: (٨/ ٣١).

(٣) انظر: «سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني»، ص: (٩٤)، رقم: (٩٤).

(٤) (٧/ ٣٧٧)، رقم: (١٠٥١٨).

(٥) انظر: «ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق»، ص: (١٦٦).

(٦) انظر: «سير أعلام النبلاء»: (٦/ ١٣٦).

(٧) انظر: «التقريب»، ص: (٤٩٩)، رقم: (٦٨٨).

ضبطه، أو مخالفته لمن هو أوثق منه.

وأبو سلمة بن عبد الرحمن، تابعي، ثقة، مضت ترجمته.

فأصل القصة ثابت، لكن وقع لمحمد بن عمرو اضطراب في تعيين اسم الصحابي، و اضطراب في بعض ألفاظ المتن، على ما سيأتي تفصيله ـ إن شاء الله ـ.

والحديث رواه عن حماد بن سلمة به، الآتون:

١ ـ هشام بن عبد الملك، أبو الوليد الطيالسي، وهو ثقة، إمام، عالي القدْر؛ أثنى عليه الكبار؛ فقال عنه الإمام أحمد: «أبو الوليد متقن»[١]، وقال عنه: «. . . شيخ الإسلام، ما أُقَدِّم عليه اليوم أحداً من المحدثين»[٢]. وقال أبو حاتم: «ثقة»[٣]، وقال: «. . . إمام، فقيه، عاقل، ثقة، وما رأيت في يده كتاباً قط»[٤].

وقال أبو زرعة: «أدرك نصف الإسلام، وكان إماماً في زمانه، جليلاً عند الناس»[٥].

وقال العجلي: «. . . بصري، ثقة، ثبت في الحديث. . .»[٦].

(١) «الجرح والتعديل»: (٩/ ٦٥).

(٢) «بحر الدم»، ص: (٤٣٩)، رقم: (١٠٩٥)، و: «تهذيب التهذيب»: (١١/ ٤٦)، و: «تهذيب الكمال»: (٣/ ١٤٤٢ ـ خط).

(٣) «الجرح والتعديل»: (٩/ ٦٦).

(٤) المرجع السابق: (٩/ ٦٦).

(٥) المرجع السابق: (٩/ ٦٦).

(٦) «الثقات» للعجلي، ص: (٤٥٨)، رقم: (١٧٣٨).

فهو إمام مجمع على ثقته. لكن كأن في روايته عن حماد بن سلمة شيئاً؛ فقد قال أبو حاتم: «. . . كان يقال: سماعه من حماد بن سلمة، فيه شيء، كأنه سمع منه بأخرة، وكان حماد ساء حفظه، في آخر عمره»[١].

لكن عبارة أبي حاتم ليست قاطعة، في سماع أبي الوليد، من حماد ابن سلمة بعد تغيره، بل باقية على الاحتمال، وعلى كُلٍّ؛ فإن أبا الوليد، لم ينفرد به عن حماد بن سلمة، بل تابعه عنه به، من سيأتي.

والحديث من هذا الوجه: أخرجه: النسائي في: «السنن الكبرى»[٢]، وفي: «السنن الصغرى»[٣]، مثل رواية الإمام أحمد، ووقع فيه سؤال الجارية، بلفظ: «من ربكِ؟».

ومن هذا الوجه أيضاً: رواه ابن حبان في: «صحيحه»[٤]، والطبراني في: «الكبير»[٥]، والبيهقي في: «السنن الكبرى»[٦]، ووقع عندهم جميعاً السؤال، باللفظ السابق.

لكن أخرجه من هذا الوجه: الدارمي في: «السنن»[٧]، ووقع عنده السؤال، بلفظ: «أتشهدين ألا إله إلا الله؟».

---

(١) «الجرح والتعديل»: (٩/ ٦٦).

(٢) (٤/ ١١٠)، رقم: (٦٤٨٠).

(٣) (٦/ ٢٥٢)

(٤) (١/ ٤١٨ ـ ٤١٩ ـ الإحسان)، رقم: (١٨٩).

(٥) (٧/ ٣٢٠)، رقم: (٧٢٥٧).

(٦) (٧/ ٣٨٨ ـ ٣٨٩) كتاب النذور والأيمان، باب: إذا كان على الرجل رقبة مؤمنة.

(٧) (٢/ ١٨٧).

والظاهر أن هذا الاختلاف ـ مع كون الراوي واحداً، وهو أبو الوليد الطيالسي ـ مردُّهُ إلى خفة ضبط محمد بن عمرو.

٢ ـ أبو سلمة: موسى بن إسماعيل التَّبُوذكي، وهو إمام ثقة، من رجال الجماعة؛ مجمع على توثيقه؛ قال ابن معين: «ثقة مأمون»[١]، وكتب عنه ابن معين، خمسة وثلاثين ألف حديث[٢].

وقال أبو حاتم: «ثقة، . . . ولا أعلم أحداً بالبصرة، ممن أدركناه، أحسن حديثاً من أبي سلمة»[٣].

وقال أبو الوليد الطيالسي: «ثقة، صدوق»[٤].

وقال العجلي: «بصري، ثقة»[٥].

وقال ابن سعد: «ثقة، كثير الحديث»[٦].

وذكره ابن حبان في كتاب: «الثقات»، وقال: «كان من المتقنين»[٧].

وحديثه من هذا الوجه، أخرجه أبو داود في: «السنن»[٨]، وساقه مختصراً، إلى قوله: «. . . وعندي جارية، سوداء، نوبية»، ثم أحال

---

(١) «الجرح والتعديل»: (٨/ ١٣٦).

(٢) انظر: «تهذيب الكمال: (١/ ١٣٨٢ ـ ١٣٨٣ ـ خط).

(٣) «الجرح والتعديل»: (٨/ ١٣٦).

(٤) المرجع السابق: (٨/ ١٣٦).

(٥) «الثقات»، للعجلي، ص: (٤٤٣)، رقم: (١٦٥١).

(٦) «الطبقات»، لابن سعد: (٧/ ٣٠٦).

(٧) «الثقات» لابن حبان: (٩/ ١٦٠)، رقم: (١٥٧٧٠).

(٨) (٣/ ٥٨٨)، رقم: (٣٢٨٣). كتاب الأيمان والنذور، باب: في الرقبة المؤمنة.

بباقي الرواية، على حديث معاوية بن الحكم، وقال: «نحوه»، ولم يقل: «مثله»؛ وذلك لعدم المطابقة بين المتنين، كما هو ظاهر.

٣ ـ مُهنَّا بن عبد الحميد، وهو ثقة، جهَّلَهُ أبو حاتم الرازي[١]، وعرفه غيره؛ إذْ وثَّقَهُ أبو داود[٢]، وعلي بن مسلم الطوسي؛ كما نقله عنهما: الذهبي؛ حيث أورد تجهيل أبي حاتم له، ثم قال: «... قد حدَّث عنه غير واحد، وهو بصري؛ وقال أبو داود: ثقة، وكذا قال علي ابن مسلم الطوسي»[٣].

وروايته من هذا الوجه، عند الإمام أحمد في: «المسند»[٤]، ووقع عنده السؤال للجارية، بلفظ: «من ربك؟».

والحديث رواه عن محمد بن عمرو: زيادُ بن الربيع ـ وهو ثقة[٥] ـ فخالف حماد بن سلمة، في سنده، ومتنه؛ فأما المخالفة في سند القصة؛ فإنه جعلها من مسند أبي هريرة، وسمَّى صحابي القصة: محمد ابن الشريد.

وأما المخالفة في المتن: فقد وقع فيه سؤال الجارية، بلفظ: «أين

---

(١) انظر: «الجرح والتعديل»: (٨/ ٤٤٠)، رقم: (٢٠٠٧).

(٢) كما في كتاب: «تهذيب الكمال»: (٣/ ١٣٨٢ ـ خط)، و: «ميزان الاعتدال»: (٤/ ١٩٧)، رقم: (٨٨٣٤).

(٣) «ميزان الاعتدال»: (٤/ ١٩٧).

(٤) (٤/ ٣٨٩).

(٥) زياد بن الربيع اليُحْمِدي، أبو خِداش، البصري، ثقة. مات سنة: ١٨٥هـ، روى له: البخاري، والترمذي، وابن ماجه. انظر: «التقريب» ص: (٢١٩)، رقم: (٢٠٧٢).

الله؟ فرفعت رأسها، فقالت: في السماء. . .» الحديث.

والحديث أخرجه ابن خزيمة في كتاب: «التوحيد»[١]، عن محمد ابن يحيى القُطَعي[٢] ـ وهو صدوق ـ عن زياد بن الربيع، بالسند المتقدم، وكذا ذكر الحافظ ابن حجر في كتاب: «الإصابة»[٣]، أن ابن منده، وابن السكن، والبارودي، أخرجوه ـ أيضاً ـ، عن محمد بن يحيى القطعي، عن زياد بن الربيع، بالسند السابق.

وذكر أن ابن شاهين، أخرجه في: «الجنائز» من طريق القطعي، لكنه قال في روايته: «جاء محمد بن الشريد، أو الشريد، بجارية. . .»، كذا وقع عنده بالشك[٤].

وأشار ـ أيضاً ـ، إلى أن أبا نُعيم الأصبهاني، أخرجه من رواية إبراهيم بن حرب العسكري، عن القطعي، مثله، إلا أنه قال: «إن عمرو ابن الشريد، جاء إلى النبي ﷺ»، وصوَّب هذا الطريق[٥].

فهذا الاختلاف، والاختلال في ضبط السند، والمتن معاً، على

(١) (١/ ٢٨٣ ـ ٢٨٤).

(٢) محمد بن يحيى بن أبي حزْم، القُطعي، البصري، قال الحافظ ابن حجر عنه: صدوق، مات سنة: ٢٥٣ هـ، وأشار إلى أنه قد روى له الجماعة، ما عدا: البخاري، وابن ماجه. انظر «التقريب» ص(٥١٢) رقم (٦٣٨٢).

(٣) (٦/ ٣٤٠).

(٤) انظر: «الإصابة»: (٦/ ٣٤٠).

(٥) انظر: المصدر السابق: (٦/ ٣٤٠)، والمقصود بالذي صوَّب هذه الطريق، هو أبونُعيم الأصبهاني.

النحو الذي تراه: الظاهر لي ـ والله أعلم ـ أنه من قِبَلِ: محمد بن عمرو ابن علقمة؛ ولا يقال هنا: بأن اختلاف السند مما يُحْتمل لمحمد بن عمرو؛ لما أفاده العلَّامةُ: ابن رجب الحنبلي، في: «شرح علل الترمذي»[١]، بأن اختلاف الرجل الواحد في الإسناد، إنْ كان سيء الحفظ: نُسِبَ إلى الاضطراب، وعدم الضبط، وإنما يُحتمل هذا الاختلاف، ممن كَثُرَ حديثهم، وَقَوِيَ حفظهم؛ كالزهري، وشُعبة، ونحوهما.

ومحمد بن عمرو، سبق من كلام الأئمة، ما يؤكد أن في حفظه خفةً، واختلالًا. هذا ما يتعلق بالسند، وإن كان الحافظ ابن حجر، ذكر في كتاب: «الإصابة»[٢]، أن المحفوظ: هو من رواية، حماد بن سلمة، عن محمد بن عمرو، عن الشريد بن سويد.

ولكن يَرِدُ على قولِهِ هذا، أن الحُكْم على إحدى الطرق، بكونها هي المحفوظة لا يتأتى، مع ثبوتها جميعها، ولعل وجه تضعيف الحافظ الذهبي، للحديث، في كتابه: «العلو»[٣]، للاضطراب المشار إليه، لكنه غير مؤثر في ثبوت أصل الواقعة، ومحمد بن عمرو ـ كما تقدم ـ لم

---

(١) انظر: ص: (١٠٨).

(٢) (٦/ ٣٤٠).

(٣) ص: (١٦ ـ ١٧)، حيث قال ـ بعد أن ساقه ـ: «كذا رُوِيَ هذا الحديث، وليس إسناده بالقائم. ويُروَى نحوه، عن محمد بن الشريد بن سويد الثقفي، عن أبي هريرة، مرفوعاً. وقيل صوابه: عمر بن الرشيد».
الظاهر أن قوله: عمر بن الرشيد، خطأ مطبعي، أو من الناسخ، والصواب: عمرو ابن الشريد؛ كما جاء في رواية أبي نُعيم الأصبهاني، الآنفة. والله أعلم.

يضبط اسم صحابي القصة.

لكن الاختلاف في اسم الصحابي غير مُؤَثِّر، وإنما غرضي الإشارة إلى خفة ضبط محمد بن عمرو، مع كونه حسن الحديث.

وأما الاختلاف في متن الخبر؛ فتارةً يروى بلفظ: «من ربكِ؟»، وتارةً يقول فيه: «أتشهدين ألا إله إلا الله؟»، وفي أخرى أنه سألها: «أين الله؟».

فلو اغتُفِر الاختلاف في اسم الصحابي؛ لكونه مما لا تأثير له غالباً، فيبقى النظر في الحكم على الحديث من حيث الجُمْلة؛ فيقال: أصل الحديث ثابت، لكن يُتَوَقَّفُ عن الحكم لأيٍّ من الألفاظ، التي وقع بها السؤال للجارية - على بعضها البعض - فلا يُدْرى هل وقع السؤال لها بقوله: «من ربكِ؟»، أو: «أتشهدين ألا إله إلا الله؟»، أو: «أين الله؟».

وهذا الحديث لا يعارِضُ حديث معاوية بن الحكم؛ لأن كلًّا منهما حديث مستقل، ولا سيما مع اختلاف مخرجه عن الصحابي، واختلاف أسانيد الخبرين.

وعلى فرض اتحاد الواقعة، وتعذُّرِ الجمع، وتَعَيُّنِ الترجيح: فحديث ابن الحكم، أرجح؛ لأنه أصح طُرُقاً، وبعضها في صحيح الإمام مسلم - كما عرفت -، كما أن رواة حديث ابن الحكم، أكثر عدداً، وأحفظ، وأتقن، ولم يقع بين رواته اختلافٌ مُعْتَبَر؛ وليس حديث الشريد كذلك؛ مع ثبوت أصل الخبر، غير أنه لم يسلم من اضطرابٍ في بعض ألفاظه؛ فحينئذٍ، لا يقوى على مُدَافعة حديث معاوية بن الحكم؛ قال شيخ

الإسلام ابن تيمية: «قد يكون أصل الحديث صحيحاً، ويقع في بعض ألفاظه اضطرابٌ، فلا يصلُح حينئذٍ أن يُعَارَضَ بها ما ثبت في الحديث الصحيح، المُتَفَق عليه، الذي لم تختلف ألفاظه، بل صدَّقَهُ غيره من الحديث الصحيح»[١].

فيتلخّص مما سبق: أن حديث معاوية بن الحكم، و أبي هريرة، والرجل الأنصاري، والشريد بن سويد ـ على الخلاف في اسم الأخير ـ: كل كائنة منها، غير الأُخرى، وليس مَرَدُّ الجميع، إلى خبرٍ واحد؛ تفرَّقت الرُّواة في ألفاظه، ولو قيل بذلك: فحديث معاوية بن الحكم، مُقدَّمٌ عليها، جميعها؛ من حيث: الأصَحِّيَّة، والأرْجَحِيَّة، ولم تقع الرواية فيه بالمعني، كما زعم الكوثري، والغُماري، بل لفظ: «أين الله؟»، هو لفظ الرسول ﷺ؛ خاصةً وأن هذا اللفظ، رواه الإمام مسلم في الصحيح؛ وقد عُرِف عن الإمام مسلم ـ رحمه الله ـ عنايته الفائقة، في بيان اختلاف الألفاظ، والمتون، والسياقات، ونحو ذلك، مما هو معلوم لأهل الصنعة؛ قال الحافظ ابن حجر العسقلاني: «حصل لمسلم في كتابه، حظٌّ عظيم، مُفْرِطٌ، لم يحصُل لأحدٍ مثله؛ بحيث إن بعض الناس، كان يفضّله على صحيح محمد بن إسماعيل؛ وذلك لما اختص به من جمع الطرق، وجودة السياق، والمحافظة على أداء الألفاظ كما هي، من غير تقطيع، ولا رواية بالمعنى»[٢].

وليس هذا الحديث مما انتقده الحُفَّاظ على الإمام مسلم ـ رحمه الله ـ حتى

---

(١) «مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية»: (٤/ ٢٤١).

(٢) «تهذيب التهذيب»: (١٠/ ١٢٧).

برز الكوثري الجهمي ؛ فطعن في هذا الخبر ، وشكك في ثبوته : تشكيكاً مُؤدَّاه : الإنكار ، والتكذيب ؛ فنقض إجماع أهل البصر بالحديث ، والقُدوة من أصحاب الصنعة ، العارفين بالأخبار ، المميزين لفاسدها ، من جَيِّدِها ؛ ليشفي بذلك غيظه عليهم ، ويروى حنقه ، وينتصر لسلفه المعطلة ، بل المحرِّفة . فالله حسيبه .

وبهذا ينتهي الجواب عن المطعن الأول ، والحمد لله رب العالمين .

الجواب عن المطعن الثاني : وهو ما ذكره الكوثري ، نقلًا عن البيهقي ، من أن الإمام مسلماً ، روى حديث معاوية بن الحكم مُقطَّعاً ، من طريق الأوزاعي ، وحجاج بن الصواف ، عن يحيى بن أبي كثير ، دون قصة الجارية ، وقال البيهقي : « . . . وأظنه إنما تركها من الحديث ؛ لاختلاف الرواة في لفظه ، وقد ذكرتُ في كتاب الظهار من : (السنن) ، مخالفة من خالف معاوية بن الحكم ، في لفظ الحديث» .

وعلَّق الكوثري على كلام البيهقي الآنف ، باحتمال أن قصة الجارية ، زيدتْ في نُسخ الإمام مسلمٍ ، فيما بعْدُ ؛ إتماماً للحديث ؛ أو كانت نسخة البيهقي ، ناقصة» .

والجواب عن ذلك ، من وجوهٍ :

١ ـ كون البيهقي أشار إلى الاختلاف ، فهذا لا يعني الاضطراب ؛ لكون الاختلاف أعمَّ من الاضطراب ؛ إذْ كلُّ اضطرابٍ : اختلافٌ ، ولا عكس ، وهذا واضح ، والحمد لله .

٢ ـ أن القول بوقوع الاختلاف في القصة، غير مُسَلَّم به؛ لما قام عليه البرهان، من كون كل حادثةٍ منها: واقعة مستقلّة؛ لا تعلق لأحدها بالآخَر.

٣ ـ قال الحافظ ابن حجر العسقلاني: «... لايلزم من مجرد الاختلاف: اضطرابٌ يوجب الضعف»[1].

وهذا ـ أيضاً ـ واضحٌ؛ لجواز أن يكون مردُّ الاختلاف، إلى زيادة زادها بعض الثقات، في متن الحديث، أو سنده، وكان هذا مما يُحْتَمَلُ منهم، أونحو ذلك من الأمور التي لا تؤثِّر في الحديث قدحاً.

٤ ـ أنه لو قيل بتحقق الاختلاف، فالأمر كما قال ابن حجر: «... الاختلاف عند النُّقَاد، لا يضر، إذا قامت القرائن، على ترجيح إحدى الروايات، أو أمكن الجمع على قواعدهم»[2].

ولو قيل بالاختلاف بين حديث معاوية بن الحكم، وبين الأحاديث الأخرى ـ مع أن هذا الوجه باطل ـ فقد تقدمت مسالكُ، فيها نقضٌ لهذا الاختلاف المزعوم، وسبل الجمع بينها، على فرض تضادها، ثم ترجيح حديث معاوية بن الحكم، على سائر الروايات، عند الاضطرار إلى الترجيح، وبيان سبب ذلك.

وما ذكره الكوثري، من الاعتذار للبيهقي؛ باحتمال أن تكون نسخته

---

(١) «هدي الساري»، ص: (٣٤٧).

(٢) المصدر السابق، ص: (٣٦٨).

ناقصة، هو أمثل ما يُعْتَذَرُ له به.

أما الاحتمال الآخَر، الذي أبداه، من أن قصة الجارية، لعلّها زيدت، إلى صحيح مسلم، فيما بعد؛ إتماماً للحديث: فهذا الاحتمال ساقطٌ؛ لأن مفاد ذلك، أن نُسخ صحيح مسلم، من عهد مؤلفها ـ رحمه الله ـ إلى عهد البيهقي، المتوفى في القرن الخامس الهجري: كانت خاليةً، من قصة الجارية، حتى زيدت مِن بعده، ولم يتفطن أحدٌ من الحُفَّاظ، إلى ما تفطَّن إليه الكوثري!.

فلو اكتفى بالاعتذار الأول، لكان أجمل به من النطق بهذا المِشان المُزْري؛ إذْ لو تأمَّلَ في قوله هذا: لعَرَفَ أنه به، قد فتح الباب لكل طاعن في الصحيحين؛ يروم القدح في أيِّ زيادةٍ لا تروق له؛ مُورِداً هذه الحُجة الداحضة.

ويكفي للدلالة على بطلان ذلك الاحتمال؛ أن الإمام ابن منده، أخرج الحديث في كتاب: «الإيمان»[1]، مختصراً، وذكر فيه قصة الجارية، وعزاه، إلى مسلم، فقال: «هذا حديث أخرجه مسلم، والجماعة، إلا البخاري».

ومعلوم أن الإمام ابن منده، أقدم طبقةً، ووفاةً من البيهقي؛ فابن منده، توفي سنة: ٣٩٥ هـ، والبيهقي، توفي سنة: ٤٥٨ هـ؛ فبين وفاتيهما: ٦٣ سنةً؛ مما يدلُّ أن قصة الجارية، كانت مُثْبتةً في صحيح

---

(١) (١/ ٢٣٠ـ٢٣١)، رقم: (٩١).

مسلم، قبل عصر البيهقي.

كما أن جمهرةً من الحُفَّاظ ـ غير ابن منده ـ، نسبوا قصة الجارية، إلى صحيح الإمام مسلم ـ رحمه الله ـ منهم:

١ ـ الإمام البغوي، في: «شرح السنة»[١].

٢ ـ الإمام قوام السنة الأصبهاني، في: «الحجة»[٢].

٣ ـ الإمام ابن قدامة المقدسي، في: «إثبات صفة العلو»[٣].

٤ ـ الإمام المِزِّي، في: «تحفة الأشراف»[٤].

٥ ـ الإمام ابن تيمية، في: «مجموع الفتاوى»[٥].

٦ ـ الإمام ابن القيم، في: «اجتماع الجيوش الإسلامية»[٦].

٧ ـ الإمام ابن عبد الهادي في: «رسالة في الكلام على الاستواء»[٧].

٨ ـ الإمام ابن كثير، في: «التفسير»[٨].

---

(١) (٣/ ٢٣٩).

(٢) (٢/ ٩٩).

(٣) ص: (٤٧).

(٤) (٨/ ٤٢٦).

(٥) (٣/ ١٣٩)، و: (٤/ ٢٧١) و: (٥/ ١٤).

(٦) ص: (٤٩).

(٧) (ل/ ١ ـ أ). والرسالة مخطوطة في مكتبة الملك فهد الوطنية، وهي مصورة عن جامعة (برنستون) مجموعة: يهوذا ـ الرقم العام (٥٠٢٩٧١).

(٨) (٢/ ٩٠).

٩ ـ الحافظ الذهبي، في كتابه: «العلو»[١].

١٠ ـ الحافظ ابن حجر العسقلاني، في: «فتح الباري»[٢].

١١ ـ العلَّامة ابن الوزير اليماني، في: «العواصم والقواصم»[٣].

١٢ ـ الحافظ جلال الدين السيوطي، في: «الدر المنثور»[٤].

فما قيمة قول الكوثري المُتهالك، أمام أقوال هؤلاء العلماء، الحُفَّاظ، الذين نسبوا حديث الجارية، صراحةً، إلى صحيح الإمام مسلم؟

ومما يُبطِل كلام هذا المُمَاحك: أن إحدى روايات الإمام مسلم، لحديث الجارية، هي من طريق شيخه: أبي بكر بن أبي شيبة، عن ابن علية، عن حجاج الصوَّاف، عن يحيى بن أبي كثير؛ وهي الرواية التي زعم الكوثري ـ نقلًا عن البيهقي ـ أن مسلماً أخرجها مُقَطَّعةً: فقد رواها ابن أبي شيبة نفسه، بالسند الآنف، في كتابيه: «الإيمان»[٥]، و: «المُصنّف»[٦]، بذكر قصة الجارية.

فإذا كان مسلمٌ ـ رحمه الله ـ رواها من هذا الطريق: فتكون روايته التي في

---

(١) ص: (١٤).

(٢) (١٣/٣٥٩).

(٣) (١/٣٧٩ ـ ٣٨٠).

(٤) (٢/٦١٧).

(٥) ص: (٢٧ ـ ٢٨)، رقم: (٨٤).

(٦) (١١/١٩ ـ ٢٠)، رقم: (١٠٣٩١).

صحيحه ـ التي فيها قصة الجارية ـ واقعة كذلك ، في جميع نُسخ صحيحه ؛ لا كما ادَّعى مَن ادَّعى ؛ فيكون البيهقي إما قد وهم ، أو أن في نسخته من صحيح مسلم نقصاً . والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات .

الجواب عن المطعن الثالث : وهو قولهم بأن الإمام مالك بن أنس ـ رحمه الله ـ سمَّى صحابي القصة : عمرَ بنَ الحكم ، بدل معاوية ابن الحكم ؛ مما يدل على وقع الاضطراب ، في سند الحديث أيضاً .

والجواب ، فمن وجهين :

أ ـ عدم اعتبار مثل هذا الاختلاف ، في اسم الصحابي مُؤثِّراً ؛ لأن الحديث أينما دارَ : دارَ على ثقةٍ ؛ قال الحافظ ابن حجر : «واختلاف الرواة ، في اسم رجلٍ : لا يُؤثّر ؛ ذلك لأنه إن كان ذلك الرجل ثقةً ؛ فلا ضَيْر ، وإن كان غير ثقةٍ ؛ فَضَعْفُ الحديث ، إنما هو من قِبَلِ ضعْفِهِ ، لا من قِبَلِ اختلاف الثقات في اسمه ، فتَأَمَّلْ»[1] .

فلو سلَّمنا ، بأن الرواة لم يضبطوا اسمه ، «فما يضُرُّه ـ مع ذلك ـ أن لا ينضبط اسمُهُ ، إذا عُرِفَتْ ذاتُهُ»[2] .

ب ـ ذكر الحافظ ابن حجر ، في كتاب : «النكت على ابن الصلاح»[3] ، في أثناء كلامه على أقسام الاختلاف ، في اسم الراوي ، ونسبه ؛ في القسم الثالث : أن يقع التصريح باسم الراوي ، ونسبِه ، لكن مع الاختلاف

---

(١) «النكت على ابن الصلاح» : (٢/ ٧٧٣) .

(٢) المرجع السابق : (٢/ ٧٧٤) .

(٣) انظر : (١/ ٧٨٦ـ ٧٨٧) .

في سياق ذلك، ومثَّل له بحديث اختلف الرواة في سياق اسم أحد الرواة، ثم قال: «فمثل هذا الاختلاف، لا يضر، والمرجع فيه، إلى كتب التواريخ، وأسماء الرجال؛ فَيُحَقَّقُ ذلك الراوي؛ ويكون الصواب فيه، من أتى به على وجهه».

وعند التحقيق، يتبيّن وهمُ الإمام مالك ـ رحمه الله ـ حيث سمَّى الصحابي: عمر بن الحكم. وقد نبَّه غيرُ واحدٍ من الحُفَّاظ على هذا الوهم؛ فقال الإمام الشافعي ـ عقب روايته الحديث عن مالك ـ: «. . . وهو معاوية بن الحكم؛ وكذلك رواه غير مالك، وأظن مالكاً لم يحفظ اسمه»[1]. وقال الحافظ البزّار: «. . . روى مالك، عن هلال ابن أبي ميمونة، عن عطاء بن يسار، عن عمر بن الحكم، . . . فوهم فيه؛ وإنما الحديث لعطاء بن يسار، عن معاوية بن الحكم السلمي، . . . وليس أحد من أصحاب النبي ﷺ، يقال له: عمر بن الحكم»[2].

وقال الإمام ابن عبد البر: «هكذا قال مالك، في هذا الحديث: . . . عن عمر بن الحكم، لم يختلف الرواة عنه في ذلك[3]، وهو وهمٌ

(١) «الرسالة»، ص: (٧٦).

(٢) «التمهيد»: (٢/ ٤١ ـ فتح البر).

(٣) بل حصل الاختلاف، بين الرواة عن مالك؛ فقد سبقت رواية، يحيى بن أبي يحيى التميمي، أنه رواها عن مالك، على الصواب، فسمَّى الصحابي معاوية بن الحكم؛ فإما أن يكون مالك، استحضر اسم الصحابي، فذكره على الصواب، لمَّا حدَّث به يحيى التميمي، أو يكون يحيى، قد وهم فيه ـ أيضاً ـ، على مالك؛ لمخالفته جميع الرواة له عن مالك. والله أعلم.

عند جميع أهل العلم بالحديث؛ وليس في الصحابة رجلٌ يقال له: عمر ابن الحكم، وإنما هو: معاوية بن الحكم . . .»[1].

وممن صرَّح بوهم الإمام مالك، في اسم الصحابي ـ أيضاً ـ: الطحاوي[2]، وابن منده[3] وقوام السنة الأصبهاني[4]، والحافظ ابن حجر[5]، وغيرهم[6].

فإذا كان الإمام مالك ـ رحمه الله ـ وهم فيه، كما نصَّ عليه هؤلاء العلماء، وغيرهم، فيكون الصواب في اسم الصحابي، هو: معاوية ابن الحكم؛ لا عمر بن الحكم. وبهذا يندفعُ تشغيب الكوثري، وتشكيكه. والحمد لله رب العالمين.

الجواب عن المطعن الرابع: وهو أن مالكاً، روى قصة الجارية، بنقص لفظ: «فإنها مؤمنة».

والجواب: هب أن مالكاً ـ رحمه الله ـ لم يذكرها، فكان ماذا؟ وقد وردتْ، الزيادة من طريق الأثبات، الثقات، فلا مناص من قبول زياداتهم.

ومن عجيب تلاعب هذا الكوثري، وتناقضاته البيِّنة؛ أنه إذْ يُعَرِّض

---

(١) «التمهيد»: (٢/ ٤١ ـ فتح البر).

(٢) انظر: المرجع السابق: (٢/ ٤٣ ـ فتح البر).

(٣) انظر: «التوحيد»: (٣/ ٢٧٤ ـ ٢٧٥).

(٤) انظر: «الحجة»: (٢/ ٩٩).

(٥) انظر: «فتح الباري»: (١٣/ ٤١١).

(٦) انظر: «التمهيد»: (٢/ ٤٢، ٤٤ ـ فتح البر).

بثبوت هذه الزيادة: يقول في كتابه: «النكت الطريفة»[(١)]: «وزيادة الثقة، مقبولة عند الجمهور». فهل لم يكن مُسْتحْضِراً لهذه القاعدة، لمّا طعن في هذه الزيادة؟أم أنه دافعُ الهوى، والتعصب، الذي جعله، يكيل بمكياليْن، وَيَزِنُ بميزانيْن؟.

الجواب عن المطعن الخامس: وهو إعلال الكوثري الحديث، بتفرّد عطاء بن يسار به. والجواب: أن عطاء بن يسار لم ينفرد برواية أصل الحديث، بل شاركه أبوسلمة بن عبد الرحمن ـ كما سبق ـ غير أن روايته وقعتْ مختصرةً.

وليس تفرّده بضائره، مادام ثقةً؛ ومقتضى كلام هذا المهاتر، ردُّ جملة وافرة من أحاديث الصحيحين؛ لهذه الدعوى الباردة؛ فقد نقل الخطيب البغدادي، اتفاق جميع أهل العلم، على أنه: لو تفرّد الثقة بنقل حديث، لم ينقُلْهُ غيره: لوجب قبوله، ولم يكن تركُ الرواة لنقله ـ إن كانوا عرفوه ـ وذهابهم عن العلم به: مُعارِضاً له، ولا قادحاً في عدالة راويهِ، ولا مُبْطلًا له[(٢)].

وهذا النوع من التفرد، يسميه أهل الاصطلاح، بالفرد المطلق، وهو حجة، إذا كان المتفرد به، من الثقات؛ ففي: «شرح ألفية السيوطي»،

---

(١) ص: (١١١). «النكت الطريفة في التحدث عن ردود ابن أبي شيبة على أبي حنيفة». تأليف: محمد زاهد الكوثري، نشر: دار القرآن والعلوم الإسلامية، كراتشي، باكستان، سنة: ١٩٩٥م ـ ١٤١٥هـ.

(٢) انظر: «الكفاية»، ص: (٥٩٨).

ممزوجاً بكلام شارحه الأثيوبي: «. . . وحاصل المعنى: أن الفرد المطلق، هو الذي انفرد به راوٍ واحد، سواءُ تعدَّدتْ الطرق إليه، أم لا. حُكْمُهُ: أن يُنْظَر في رواية المتفرد به، فإن كان قد بلغ حد الضبط، والإتقان: فحديثه صحيح؛ يُحْتَجُّ به مع تفرُّده. . .»[1].

بل ردُّ اشتراط التَّعَدُّد للاحتجاج بالحديث، هو من مذهب أهل البدع؛ قال المعلمي اليماني ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ: «. . أما الانفراد، فليس بمانع من الاحتجاج، عند أهل السنة، بل بإجماع الصحابة، والتابعين، بل الأدلة في ذلك أوضح. ولم يشترط التعدد إلا بعض أهل البدع، نعم، قد يُتوقَّفُ في بعض الأفراد، لقيام قرائن، تُشْعِر بالغلط. والمرجع في ذلك، إلى أئمة الحديث. . .»[2].

فطعن الكوثري، هذا ساقطٌ؛ سقوط الكوثري نفسه، بل هذا الرجل متناقضٌ؛ ذلك: أنه لما أحوجه التعصُّبُ لمذهبه الحنفي، في تقرير طهارة الإناء، الذي ولغ فيه الكلب، بالاقتصار على غسله ثلاثاً ـ لا سبعاً ـ والاكتفاء بذلك[3]، أورد فيه أثر أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ[4]، محتَجّاً به، على

---

(١) «شرح ألفية السيوطي» للأثيوبي: (١/ ٢٠٤).

(٢) «التنكيل»: (١/ ٦٨).

(٣) هذا مذهب الإمام أبي حنيفة ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ وانظر هذه المسألة، في كتب الأحناف، في مصادرهم التالية: «بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع»: (١/ ٢٤٨). لعلاء الدين: أبي بكر بن مسعود الكاساني، و: «حاشية الطحاوي على مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح» لأحمد الطحاوي. ص: (٢٣).

(٤) الأثر، رواه الطحاوي في كتاب: «شرح معاني الآثار»: (١/ ٢٣)، وانتصر فيه =

نسخ الغسلات السبع، مع إقرار الكوثري بتفرد عطاء بن أبي رباح به، عن أبي هريرة؛ فقال: «فلا مجال لمن يحتج بخبر الآحاد، أن يردّ حديث عبد الملك بن أبي سليمان، عن أبي هريرة، في غسل الإناء ثلاث مرات، من ولوغ الكلب، وإن حاول بعض من يرى تسوية الروايات، على موافقة مذهبه: إعلاله بتفرّد عطاء»[1].

فما بال هذا المتناقض، يعيب هذا المسلك على غيره، ثم يقع فيه، ويُبيح لنفسه، الخروج عن قواعد أهل العلم.

لكن قاعدة هذا المبتدع، التي يتكلَّمُ بها، على المسائل، تأصيلًا، وتفريعاً: هو محض الهوى، والتعصبُ لمذهبه الماتريدي، في الأصول، والحنفي: في الفروع.

الرد على المطعن السادس: وهو أن في إسناد القصة: يحيى بن أبي كثير، وهو مُدَلِّسٌ، وقد عنعن.

والجواب: أن يقال للكوثري: دعْ عَنْعَنَتَهُ، وَخُذْ تَصْرِيحَهُ؛ فقد صرَّح بالتحديث، عند كل من: الإمام أحمد في: «المسند»[2]،

= لمذهبه الحنفي، وادعى نسخ ما ثبت في الصحيح، من غسل الإناء الذي ولغ فيه الكلب، سبع مرات، وتمحّل ـ رحمه الله ـ في دفعه، تمحلًا ظاهراً. وانظر للرد عليه: «فتح الباري»: (١/ ٢٧٧).

(١) «النكت الطريفة»، ص: (١١٩).

(٢) (٥/ ٤٤٨).

والنسائي في : «السنن الكبرى»[1] ، وابن خزيمة في كتاب : «التوحيد»[2] ، وفي : «الصحيح»[3] ، وابن حبان في : «الصحيح»[4] ، و الإمام محمد ابن إسماعيل البخاري في : «خلق أفعال العباد»[5] ، والطبراني في : «المعجم الكبير»[6] ، وابن أبي عاصم في : «السنة»[7] ، والبيهقي نفسه لما روى الحديث ، مختصَراً في كتابه : «القراءة خلف الإمام»[8] ، بسنده ، عن يحيى بن أبي كثير ، ذكر فيه تصريح يحيى بن أبي كثير بالتحديث ، عن هلال ابن أبي ميمونة . فوقع عنده ، هذا الحديث من هذا الوجه ، وفيه التصريح المشار إليه ، مع أنه لمَّا رواه في كتابيه : «السنن» ، و : «الأسماء والصفات» ، كما مضى ، أسنده من طريق يحيى بن أبي كثير ، عن هلال ، مُعَنْعَناً .

وعلى ما سبق : فيزول ما يُخْشى من عنعنة يحيى بن أبي كثير . والحمد لله .

الرد على المطعن السابع : وهو أن الإمام مسلماً ، أخرج هذا الحديث ، في باب تحريم الكلام في الصلاة ، ولم يخرجه في كتاب

---

(١) (٥/ ١٧٣ ـ ١٧٤)، رقم : (٨٥٨٩) .

(٢) (١/ ٢٧٨ ـ ٢٨٠) .

(٣) (٢/ ٣٦) .

(٤) (٦/ ٢٢ ـ ٢٤ ـ الإحسان)، رقم : (٢٢٤٧) .

(٥) ص : (٦٢ ـ ٦٣)، رقم : (١٩٣) .

(٦) (١٩/ ٣٩٨)، رقم : (٩٣٧)، و : (١٩/ ٣٩٩)، رقم : (٩٤١) .

(٧) ص : (٢١٥)، رقم : (٤٨٩) .

(٨) ص : (٨٤)، رقم : (١٧٧) .

الإيمان؛ مما يدلُّ أن هذا الحديث، لا يدخل في باب الاعتقاد .

والجواب: كون مسلم لم يورده في باب الإيمان: لا يمنع من الاستدلال به على إثبات علو الباري سبحانه، ما دام الحديث صريح الدلالة على ذلك، وقد ذكر الحافظ ابن حجر، أن الإمام مسلماً، صنَّف كتابه في بلده، بحضور أصوله؛ في حياة كثير من شيوخه؛ فكان يتحرَّز في الألفاظ، ويتحرَّى في السياق، ولا يتصدَّى لما تصدَّى له البخاري، من استنباط الأحكام؛ ليُبَوِّبَ عليها؛ فيلزم من ذلك: تقطيعه للحديث، في أبوابه، بل جمع الطرق كلها في مكان واحدٍ، واقتصر على الأحاديث، دون الموقوفات[1] .

فقول الكوثري، فيه تَزَيُّدٌ ظاهر على الإمام مسلم. وما يدريه، لو أن مسلماً، حذا حذْوَ شيخه البخاري، في تقطيع الأحاديث: ما يدريه أنه لن يورد هذا الحديث في كتاب الإيمان؟ .

ولو أراد المُكاثرة، بالعلماء الذين احتسبوا هذا الحديث من الاعتقاد، وأدخلوه في الإيمان، وكتب الاعتقاد: لكاثرناه بهم؛ فمن هؤلاء: الإمام أبو بكر ابن أبي شيبة، أورده في كتابه: «الإيمان»[2]، وكذا ابن منده، في كتابه: «الإيمان»[3]، وكتابه: «التوحيد»[4]، وابن

---

(١) انظر: «هدي الساري»، ص: (١٢).

(٢) ص: (٨٤).

(٣) (١/ ٢٣٠ ـ ٢٣١)، رقم: (٩١).

(٤) (٣/ ٢٧٤ ـ ٢٧٥).

خزيمة في كتاب: «التوحيد»[١]، وبوَّب عليه: «باب ذكر الدليل على أن الإقرار بأن الله ـ عَجَلَّ ـ في السماء: من الإيمان».

وأورده ابن أبي عاصم، في كتاب: «السنة»[٢]، وبوَّب عليه: «باب: ما ذُكر أن الله تعالى، في سمائه، دون أرضه».

وبوّب عليه الإمام أبو سعيد الدارمي، بعنوان: «باب: استواء الرب، تبارك وتعالى، على العرش، وارتفاعه إلى السماء، وبينونته من الخلق»[٣]. وأورده قوام السنة الأصبهاني، في فصل بعنوان: «... في بيان أن العرش فوق السماوات، وأنَّ الله ـ عَجَلَّ ـ، فوق العرش»[٤].

وأورده الإمام اللالكائي، في: «سياق ما روي، في قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، وأن الله على عرشه في السماء»[٥].

وأورده النسائي، في: «السنن الكبرى»[٦]، في كتاب التفسير، سورة: فُصلت، قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ [فصلت: ١١].

وأورده ابن قدامة في كتابه: «إثبات صفة العلو»[٧]، والذهبي في

---

(١) (١/ ٢٧٨ ـ ٢٨٠).

(٢) (١/ ٢١٥)، رقم: (٤٨٩، ٤٩٠).

(٣) ص: (٢١).

(٤) (٢/ ٩٨ ـ ١٠٠).

(٥) «السنة» للالكائي: (٣/ ٣٩١ ـ ٣٩٢).

(٦) (٦/ ٤٥٠ ـ ٤٥١).

(٧) ص: (٧٤).

كتابه: «العلو»[١].

فماذا عسى أن يكون جواب الكوثري ـ لو كان حيّاً ـ عن هذا؛ هل أخطأ هؤلاء العلماء جميعاً، في إيرادهم حديث الجارية في كتب العقائد، واحتجاجهم به على عُلوِّ الله تعالى على خلقه، واستوائه على عرشه؟ بل هل أخطأ إماما المتكلمة الصفاتية: ابن كُلَّاب، وأبو الحسن الأشعري، حيث استدلا بهذا الحديث، على إثبات العلو أيضاً، كما سبق نقله عنهما.

بل مما يدل على وهن حجة الكوثري، أن بعض من أورد الحديث، في كتب الاعتقاد، أورد الحديث نفسه؛ مُستدلًا به، في المسائل العَملية، الفقهية، وانتزع منه بعض التراجم، كالإمام ابن خزيمة؛ فإنه ساقه أيضاً في كتابه: «الصحيح»[٢]، وأورده تحت باب: «ذكر الكلام في الصلاة جهلًا...».

وكذا البيهقي، أورده في كتابه: «الأسماء والصفات»، وأورده في: «السنن الكبرى»[٣]، في كتاب الظهار، باب عتق المؤمنة في الظهار.

وفي: «السنن الكبرى»[٤] ـ أيضاً ـ في كتاب الأيمان، باب ما يجوز في عتق الكفارات.

---

(١) ص: (١٤).
(٢) (٢/ ٣٥ـ٣٦).
(٣) (٧/ ٣٨٧).
(٤) (١٠/ ٥٧).

فبطل بهذا التفصيل، قولُ الكوثري من كل وجهٍ. والحمد لله.

الجواب عن المطعن الثامن: وهو أن البخاري، لم يُخرج هذا الحديث في صحيحه الجامع، بل أخرجه، في: «جزء خلق أفعال العباد»، مقتصراً فيه على قصة الصلاة، ولم يذكر فيه قصة الجارية، ولم يشر إلى أنه اختصر الحديث.

والجواب: أن هذه شبهة لا تساوي حكايتها؛ لأن صغار طلبة الحديث، يعرفون أن البخاري ـ رحمه الله ـ لم يلتزم إخراج كل الصحيح، في كتابه الصحيح، ولا يعني عدم إيراده له، عدمَ ثبوته عنده، كما يعلم هذا، المبتدءون في الحديث.

وأما أنه لمَّا رواه في: «خلق أفعال العباد»، لم يشر إلى أنه اختصر الحديث: فلا تلزمه الإشارة إلى ذلك؛ وأُنَظِّرُ بحديث واحدٍ، رواه البخاري، في كتاب: «خلق أفعال العباد»[1]، بسنده، عن هانيء ابن يزيد، قال: «قلت للنبي ﷺ: أخبرني بشيءٍ، يدخلني الجنة، قال: عليك بحسن الكلام، وبذل الطعام».

هكذا رواه في هذا الكتاب مختصَراً، مع أن في الحديث قصة، وقد أسندها الإمام البخاري نفسه بالإسناد السابق عينه، في كتابه: «الأدب المفرد»[2]، بزيادةٍ في أوله، وهذا سياقه؛: «. . . عن شريح بن هانيء،

---

(١) ص: (٨١)، رقم: (٢٤٦).

(٢) (٢/ ٢٧٣ ـ ٢٧٤) [«فضل الله الصمد في توضيح الأدب المفرد». للشيخ: «فضل الله الجيلاني»].

قال حدثني: هانيء بن يزيد، أنه لما وفد إلى النبي ﷺ، مع قومه؛ فسمعهم النبي ﷺ، وهم يُكَنُّونَهُ بأبي الحَكَم. فدعاه النبي ﷺ، فقال: «إن الله، هو الحَكَم، وإليه الحُكْم، فلم تَكَنَّيْتَ بأبي الحكم؟ قال: لا، ولكن قومي إذا اختلفوا في شيء: أتوني؛ فحكمتُ بينهم؛ فرضيَ كِلا الطرفين. قال: «ما أحسن هذا. ثم قال: ما لك من الولد؟» قلتُ: لي شُريح، وعبد الله، . . . بنو هانيء، قال: «فمن أكبرهم؟» قلتُ: شريح؛ قال: «فأنت أبوشريح»؛ ودعا له، وولدَه.

وسمع النبي ﷺ، قوماً، يسمون رجلًا منهم: عبد الحَجَر؛ فقال: «ما اسمك؟» قال: عبد الحَجَر. قال: «لا، أنت عبد الله».

قال شريح: وإنَّ هانئاً، لما رجع رجوعه إلى بلاده، أتى النبي ﷺ، فقال: أخبرني بأي شيء يوجب لي الجنة؟ قال: «عليك بحُسن الكلام، وبذل الطعام».

فالبخاري لم يذكر في: «خلق أفعال العباد»من هذا الحديث، إلا طرفه الأخير فقط، ولم يُشِرْ أدنى إشارة، إلى أنه اختصر الحديث؛ فعُلِمَ بذلك: بطلان ما شوَّش به هذا الجهمي.

على أن البخاري لما روى حديث معاوية بن الحكم، في كتابه: «خلق أفعال العباد»، رواه من طريق فُلَيْح بن سليمان مختصراً، وهي الطريق نفسها التي أخرجها الذهبي، في كتاب: «العلو»، وفيها قصة الجارية؛ مما يدل على أن أصل رواية فليح بن سليمان، وردتْ فيها، هذه القصة؛ فبطل قول الكوثري بكل تقدير. فالحمد لله العليِّ القدير.

الجواب عن المطعن التاسع : وهو : زعمهم بأن المعهود من حال النبي ﷺ، والمتواتر عنه، في تلقينه الإيمان، واختبار إسلام الشخص : هو بالسؤال عن الشهادتين، لا بالسؤال عن أَيْنِيَّةِ الله .

وهذا القول، بمثابة حُكْمٍ عامٍّ، يحتاج إثباته إلى استقراءٍ تام؛ ليكون كذلك : وهذا منقوض؛ بأن مقدمات هذا الحكم الكلي، العام، المُدَّعى : غير مُسَلَّمة؛ وحديث الجارية ينقض ذلك؛ فهو يتضمن الشهادة لها بالإيمان؛ لإقرارها بأن الله في السماء؛ فإذا كان مستند القائل لذلك القول المنقوض، هو : ما جاء من أحاديث، عن الرسول ﷺ، في اختبار إيمان الشخص، بالإقرار بالشهادتين؛ فمُستند من يقول بأن النبي ﷺ، كان يختبر إيمان الشخص بسؤاله إياه، عن أَيْنِيَّة الله تعالى، هو حديث الجارية هذا، فالإقرار بذلك : من الإيمان، ؛ وقد سبق أن الإمام ابن خزيمة ـ رحمه الله ـ بوّب على هذا الحديث، في كتاب «التوحيد»[1] بقوله : «باب ذكر الدليل، على أن الإقرار بأن الله ـ عز وجل ـ في السماء : من الإيمان» . فدعوى من ادعى حصر ذلك، بمجرد النطق بالشهادتين، ليس إلَّا : غَلَطٌ؛ فضلًا عن دعوى التواتر . لكن هذا لا يمنع من أن يُقال : الامتحان بالشهادتين : هو الغالب؛ هذا فيما لو سلمنا بأنه : كان لا يقبل أحداً إلا بعد اختباره، وتلقينه الإيمان، وأنه لازمٌ لكل أحد؛ لأنه يُقال : فهل كان يردُّ من أقر بالشهادتين، من غير امتحان؟ اللهم لا، بل لو قيل :

(١) (١/ ٢٧٨ـ٢٨٠).

إن المعهود من حال المسلمين على عهده ـ عليه السلام ـ هو الإقرار بالشهادتين، من غير امتحان، وقبوله ذلك منهم: لكان هذا أصوب، لكن الجزم بأحدهما مما يعوزه التتبع. وسواءٌ أكان هذا أو ذاك، فالمراد هو الردّ على ذلك الزعم الباطل.

قال الذهبي ـ بعد إيراده الحديث ـ: «. . . ففي الخبر مسألتان:

إحداهما: شرعية قول المُسْلِم: أين الله؟.

وثانيهما: قول المسؤول: في السماء.

فمن أنكر هاتين المسألتين؛ فإنما يُنكر على المصطفي ﷺ»[1].

الجواب عن المطعن العاشر: وهو أن اعتقاد أن الله في السماء، هي عقيدة العرب المشركين؛ بدليل قصة إسلام حُصين؛ والد: عِمْران، لمَّا سأله الرسول ﷺ: «كم إلهاً تعبد؟» فقال: «سبعة: ستة في الأرض، وواحد في السماء. . .» الحديث.

والرد على هذه الفرية، من وجوه:

الأول: أن إقرار المشركين، بأن الله في السماء، هو: لكون هذه المسألة، من القضايا المركوزة في فِطَر بني آدم قاطبةً؛ لا تفتقر في ذلك، إلى برهان نظري، ولا استدلال فكري؛ ولذا أطبقت الأمم كلها، على التسليم بها. قال الإمام أبو سعيد الدارمي: «. . . الأمة كلها، والأمم السالفة قبلها، لم يكونوا يشكون في معرفة الله تعالى، أنه فوق السماء،

---

(١) «العلو»، ص: (٢٨).

بائن من خلقه، غير هذه العصابة الزائغة عن الحق، المخالفة للكتاب، وآثارات العلم كلها، حتى لقد عرف ذلك، كثير من كفار الأمم، وفراعنتهم...»[١].

الثاني: إذا كان إنكار من أنكر، أن الله في السماء؛ لكون هذا من اعتقادات المشركين: فيلزمه ـ أيضاً ـ، إنكار كل عقيدة كان يعتقدها أهل الجاهلية، ولو كانت حقاً؛ للسبب ذاته، فيلزم المعترض، إنكار ربوبية الله تعالى، وما تقتضيه، من إثبات الخلق له تعالى، والرزق، والإحياء، والإماتة، وتدبير الأمور، وتصريف الشئون، ونحوها؛ مما يدخل في مقتضيات ربوبيته. ومعلوم أن التزام ذلك: كفرٌ.

بل يقال لهذا المنازع، في علو الله: يلزمك ـ على مذهبك الباطل ـ نفي وجود الله تعالى؛ لأن إقرار العرب المشركين، بربوبية الله، فرعٌ عن إقرارهم بوجوده، كما هو ظاهر؛ فهل يقول مَنْ يدري ما يقول: بنفي وجود الله سبحانه وتعالى؛ لأنها كانت عقيدة العرب في الجاهلية؟!

الثالث: لو قيل ـ على سبيل التَّنزُّل ـ: ببطلان كل ما كان عليه أهل الجاهلية، من اعتقادات؛ فهذا حيث دلَّ الدليل من الكتاب، والسنة، على بطلان شيء من ذلك؛ فكيف وشواهد، وأدلة، علو الله تعالى، علي الخلق، من الكتاب، والسنة، وأقوال الصحابة، والتابعين، والسلف، لا

---

(١) «الرد على الجهمية»ص: (٣١). ويعني بقوله: «... غير هذه العصابة الزائغة عن الحق...»: الجهمية.

يعُدُّها العادُّ، إلا بكلفة شديدة، فضلًا عن شاهديْ الفطرة، والعقل؟.

الرابع: أن المُثْبِتَة، لا يقولون: إن الإقرار بعلو الله تعالى، بمجرده؛ دليل على الإيمان، لكن اعتقاد ذلك؛ هو من الإيمان، وهو داخل في الإيمان بأسماء الله، وصفاته، وهذا كما لو قيل: الإقرار بأن الله هو الخالق، الرازق: من الإيمان بالله، لكنه ليس بمجرده دليلًا على ذلك، وهذا واضح والحمد لله.

الخامس: على القول بثبوت هذه القصة: فهي حجة، لأهل الإثبات، لا عليهم، وهم أسعد بهذا الحديث، من أهل التعطيل؛ لأن النبي ﷺ، لم يُنكر على حُصَيْن، لمَّا سأله: «فأيهم تعدُّه لرغبتك، ورهبتك؟ فقال: الذي في السماء».

قال الإمام أبو سعيد الدارمي: «... فلم ينكر النبي ﷺ، على الكافر أن عرف أنَّ إله العالمين في السماء، كما قاله النبي ﷺ، فحُصيْن الخُزاعي، كان يومئذٍ في كفره، أعلم بالله الجليل الأجل من المريسي، وأصحابه، مع ما ينتحلون من الإسلام؛ إذْ ميَّز بين الإله الخالق، الذي في السماء، وبين الآلهة والأصنام، التي في الأرض المخلوقة»[1].

السادس: الحديث الذي احتج به المُعْترضُ، ضعيفٌ، فقد رواه الإمام الترمذي في: «سننه»[2]، من طريق، شبيب بن شيبة، عن الحسن البصري، عن عمران بن حصين، قال: «قال النبي ﷺ، لأبي: يا

---

(١) «الرد على المريسي» ص: (٢٤ ـ ٢٥).

(٢) (٩/٣١٩ ـ ٣٢٠ ـ تحفة الأحوذي)، أبواب الدعوات، باب رقم: ٧٠.

حصين، كم تعبد اليوم إلهاً؟ قال أبي: سبعة؛ ستة في الأرض، وواحد في السماء. قال: فأيهم تعد لرغبتك، ورهبتك؟ قال: الذي في السماء. قال: يا حصين، أما إنك لو أسلمتَ؛ علمتك كلمتين تنفعانك، قال: فلما أسلم حصين، قال: يا رسول الله، عَلِّمْني الكلمتين اللتين وعدتني، فقال: قل اللهم، ألهمني رُشدي، وأعذني من شر نفسي».

قال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب، وقد روي هذا الحديث عن عمران بن حصين، من غير هذا الوجه»[١].

ورواه من هذا الوجه أيضاً: الدارمي في: «الرد على المريسي»[٢]، والبخاري في «التاريخ الكبير»[٣]، والبيهقي في «الأسماء والصفات»[٤]، والطبراني في: «المعجم الكبير»[٥]، وفي: «الأوسط»[٦]، وقوام السنة في: «الحجة»[٧]، والمزي في: «تهذيب الكمال»[٨]، والذهبي في: «العلو»[٩].

---

(١) «سنن الترمذي»: (٩/ ٣٢٠ـ تحفة الأحوذي).

(٢) ص: (٢٤).

(٣) (٣/ ١).

(٤) (٢/ ٣٢٩ ـ بتحقيق الحاشدي)، رقم: (٨٩٤).

(٥) (١٨/ ١٧٤)، رقم: (٣٩٦).

(٦) (٣/ ٢٨٠ ـ بتحقيق: طارق عوض الله)، رقم: (١٩٨٥).

(٧) (٢/ ١١١).

(٨) (٢/ ٥٧٢ ـ خط).

(٩) ص: (٢٥).

وأعلّ الحافظ الذهبي الحديث بقوله: «شبيب ضعيف»[١].

وهذا إعلال قاصر؛ فالحديث ضعيف بهذا السياق؛ لعلة أخرى فيه، وهي: الانقطاع بين الحسن البصري، وعمران بن حصين، فقد نفى سماعه منه، جمع من النقاد؛ كالإمام أحمد بن حنبل[٢]، وابن معين[٣]، وأبي حاتم الرازي[٤].

لكن جاء الحديث من وجهٍ آخر؛ فأخرجه الإمام ابن خزيمة في كتاب: «التوحيد»[٥]؛ فقال: «حدثنا: رجاء بن محمد العُذري، قال: حدثنا: عمران بن خالد بن طليق بن محمد بن عمران بن حصين، قال: حدثني: أبي، عن أبيه، عن جده، «أن قريشاً جاءتْ إلى الحصين ـ وكانت تُعَظِّمُهُ ـ فقالوا له: كلِّمْ لنا هذا الرجل؛ فإنه يذكر آلهتنا، ويسبهم، فجاؤا

(١) «العلو»، ص: (٢٥)، وشبيب بن شيبة بن عبد الله، قال عنه الحافظ ابن حجر: «... أخباري، صدوق، يهم في الحديث، مات في حدود سنة: ١٧٠ هـ، روى له الترمذي» انظر: «التقريب» ص: (٣٦٢)، رقم: (٢٧٤٠).
لكن غالب الأئمة على تضعيفه؛ فانظر أقوالهم عنه في المصادر التالية: «الجرح والتعديل»: (٤/ ٣٥٨)، و: «ميزان الاعتدال»: (٢/ ٢٦٢ ـ ٢٦٣)، و: «والضعفاء» للعقيلي: (٢/ ١٩١)، و: «والكامل» لابن عدي: (٤/ ١٣٤٧)، و: «الضعفاء والمتروكين» للدارقطني، ص: (٢٤٤)، رقم: (٢٨٦). و: «المجروحين» لابن حبان: (١/ ٣٦٣).

(٢) انظر: «المراسيل» لابن أبي حاتم، ص: (٤٠).

(٣) انظر المرجع السابق، ص: (٤٠).

(٤) انظر المرجع السابق، ص: (٤٠).

(٥) (١/ ٢٧٧ ـ ٢٧٨).

معه، حتى جلسوا قريباً من باب النبي ﷺ، ودخل الحصين؛ فلما رآه النبي ﷺ، قال: أوسعوا للشيخ ـ وعمران وأصحابه متوافرون ـ فقال حصين: ما هذا الذي يبلغنا عنك، أنك تشتم آلهتنا، وتذكرهم، وقد كان أبوك جفنة(١)، وخبزاً، فقال: يا حصين، إن أبي وأباك في النار. يا حصين، كم إلهاً تعبد اليوم؟ قال: سبعة في الأرض، وإله في السماء. قال: فإذا أصابك الضر، من تدعو؟ قال: الذي في السماء، قال: فإذا هلك المال، من تدعو؟ قال: الذي في السماء. قال: فيستجيب لك واحدٌ، وتشركهم معه؟!».

والحديث رواه أيضاً، الإمام: ابن قدامة المقدسي، في كتابه: «إثبات صفة العلو»(٢)، من طريق، عمران بن خالد، به، ورواه الذهبي في كتاب: «العلو»(٣) ـ من وجهين ـ وأعلَّهُ بعمران بن خالد. وعمران هذا: ضعيف الحديث جداً؛ فقد نقل ابن حجر العسقلاني، عن الإمام أحمد، أن عمراناً، متروك الحديث(٤).

وقال أبو حاتم: «. . . ضعيف الحديث، بابه: يوسف بن عطية،

---

(١) الجَفْنَةُ، كالقَصْعَة، وجَمْعُهَا: جِفَانٌ، وجَفَنَاتٌ. انظر: «مختار الصحاح»، ص: (١٠٦)، مادة: (ج. ف. ن). والظاهر أن المُراد من ذلك الكناية به عن الكرم والسخاء. والله أعلم.

(٢) ص: (٤٩ ـ ٥٠)، رقم: (١٩).

(٣) ص: (٢٤)، رقم: (٤٣)، مطولاً، و ص: (٢٥)، رقم: (٤٤)، ببعض اختصار.

(٤) انظر: «لسان الميزان»: (٤/ ٣٩٥)، رقم: (٦٢٨٥).

وعثمان بن مطر . . . »[١] .

ويوسف بن عطية، منكر الحديث عند أبي حاتم[٢]، وكذا عثمان ابن مطر[٣]؛ فيكون عمران بن خالد ـ عنده ـ كذلك .

وقد قال ابن حبان في عمران هذا : « . . . روى عنه أهل البصرة العجائب، ومالا يشبه حديث الثقات؛ فلا يجوز الاحتجاج بما انفرد به من الروايات»[٤] .

فالظاهر ـ والله أعلم ـ أن حديثه من نوع الواهي .

وأما أبوه : خالد بن طُليق بن محمد؛ فأورده ابن أبي حاتم في : «الجرح والتعديل»[٥]، ولم يحك فيه جرحاً، ولا تعديلًا .

لكن أورده الدارقطني في كتاب : «الضعفاء والمتروكين»[٦]، ونقل الحافظ ابن حجر، عن الساجي، أنه صدوقٌ يهم، وأنه إنما أُتيَ من روايته عن غير الثقات[٧] .

وذكره ابن حبان في كتاب : «الثقات»[٨] .

---

(١) «الجرح والتعديل» : (٦/ ٢٩٧) .

(٢) انظر : المرجع السابق : (٩/ ٢٢٧) .

(٣) انظر : المرجع السابق : (٦/ ١٧٠) .

(٤) «المجروحين» : (٢/ ١٢٤) .

(٥) انظر : «الجرح والتعديل» : (٣/ ٣٣٧) .

(٦) ص : (٢٠٠)، رقم : (٢٠٢) .

(٧) انظر : «لسان الميزان» : (٢/ ٤٣٦)، رقم : (٣١١٦) .

(٨) (٦/ ٢٥٨)، رقم (٧٦٢٨) .

وأما أبوه: طليق بن محمد بن عمران، فقد نقل الذهبي، عن الدارقطني، أنه لا يُحتج به، وأن ابن حبان أورده في الثقات[1].

وعبارة الدارقطني، كما في: «سؤالات البرقاني»[2]: «قلت له: طليق بن محمد، عن عمران بن حصين؟ فقال: مرسل، وطليق لا يحتج به؛ ليس حديثه نيِّراً».

واختار الحافظ ابن حجر، أنه مقبول الحديث[3]، يعني: حيث يُتَابَع، وإلا فلين الحديث[4].

فهذه علة ثالثة. والعلة الرابعة: الانقطاع بين طليق، وعمران ابن حصين؛ كما أشار إليه الدارقطني، في كلامه الآنف.

فالسند مُثْخنٌ بالجراح، وفي سياقه اختلاف عن الذي قبله؛ حيث ورد في الحديث الأول، أنه كان يعبد سبعة آلهة، وفي الثاني، أنه كان يعبد ثمانية آلهة.

فلا يصلح الحديث الثاني، شاهداً للحديث الأول؛ لشدة ضعفه، والله أعلم.

وقد جاء الحديث من وجه آخر، عن الحسن البصري، بلاغاً، وفي

---

(١) انظر: «ميزان الاعتدال»: (٢/ ٣٤٥).

(٢) ص: (٣٨)، رقم: (٢٤٠).

(٣) انظر: «التقريب»، ص: (٢٨٤)، رقم: (٣٠٤٦).

(٤) انظر مقدمة كتابه: «التقريب» ص: (٧٤)؛ المرتبة السادسة، من مراتب الرواة؛ حيث بيَّن مقصوده، بهذا الاصطلاح.

سياقه اختلاف عن الذي سبق، وقد أسنده قوام السنة الأصبهاني، في كتاب: «الحجة»[1]، فقال: «وأخبرنا: أبو نصر الشادياخي، أنا: أبوعبدالله الشادياخي، أنا: أبو بكر الجوزقي، نا: أبو العباس الدوغلي، نا: ابن أبي خيثمة، نا: موسى بن إسماعيل، عن جويرية بن بشير، قال: سمعت الحسن البصري، قال: بلغنا أن رسول الله ﷺ، قال لحصين: «ما تعبد؟ قال: عشرة آلهة. قال: وما هم؟ وأين هم؟قال: تسعة منهم في الأرض، وواحد في السماء. قال: فمن لحاجتك؟ قال: الذي في السماء. قال: فمن لِطِلبتك؟ قال: الذي في السماء. قال: فألقِ التسعة ـ معناه: اترك التسعة ـ».

شيخ المصنف: أبو نصر الشاذياخي، هو: الشيخ، المُعَمَّر، مُسنِد نيسابور: محمد بن سهل السَّرَّاج، شيخ نظيفٌ، ظريفٌ، سمع الكثير، وعاش تسعين سنة، سمع منه المؤلف بنيسابور، ومات سنة: ٤٨٣ هـ[2].

وأبو عبد الله الشاذياخي، هكذا وقعت كنيته هنا، ولعلّ الصواب، أنه: أبو عبد الرحمن: واسمه: محمد بن أحمد بن محمد بن جعفر، الحاكم، المزكي، ثقة، جليل، عدل، من وجوه المشايخ بنيسابور، ووفاته سنة: ٤٤٠ هـ[3].

---

(١) (٢/ ١١١).

(٢) انظر: «المنتخب من السياق لتاريخ نيسابور»، ص: (٦٤)، رقم: (١٢٨). لعبدالغافر بن إسماعيل الفارسي، انتخاب: إبراهيم بن محمد الصريفيني، و: «سير أعلام النبلاء»: (١٨/ ٥٢٩).

(٣) انظر: «المنتخب من السياق لتاريخ نيسابور»، ص: (٣٩)، رقم: (٥٣).

ومما يؤكد أنه هو، ورود السند هكذا من رواية، الأول عن الثاني، في عدة مواضع من كتاب: «دلائل النبوة»[١]، لقوام السنة الأصبهاني. وقد يقال: إن له كنيتين، وأبو عبد الرحمن، هي الكنية الغالبة عليه. والله أعلم.

وأبو بكر الجوزقي، هو الإمام، الحافظ، المجود، البارع، مفيد الجماعة بنيسابور، وصاحب الصحيح المستخرج على كتاب الإمام مسلم، توفي سنة: ٣٨٨هـ[٢].

وأبو العباس الدَّغُولي، هو: الإمام، العلامة، الحافظ، المجود، شيخ خراسان، محمد بن عبد الرحمن بن عبد الله، السرخسي[٣].

وابن أبي خيثمة، هو: أحمد بن زهير بن حرب، الحافظ، الكبير، المجود، صاحب التاريخ الكثير الفائدة، كان ثقة، عالماً، متقناً، حافظاً، بصيراً بأيام الناس[٤].

وموسى بن إسماعيل التبوذكي، مضى أنه، إمام، ثقة.

---

(١) انظر على سبيل المثال: (٢/ ١١٨، ١٨١).

(٢) انظر: «سير أعلام النبلاء»: (١٦/ ٤٩٣).

(٣) انظر: «سير أعلام النبلاء»: (١٤/ ٥٥٨ ـ ٥٥٩)، و: «طبقات الحفاظ»: (٣/ ٨٢٣ ـ ٨٢٤).

(٤) انظر: «تاريخ بغداد»: (٤/ ١٦٣)، و: «سير أعلام النبلاء»: (/ ٤٩٢ ـ ٤٩٣)، و: «تذكرة الحفاظ»: (٢/ ٥٩٦)، و: «سؤالات الحاكم للدارقطني»، ص: (٨٨)، رقم: (١١).

وجويرية بن بشير، هو الهجيمي، البصري، ثقة[١].

والحسن البصري، ثقة، غير أنه معروف بالتدليس، والإرسال.

فالحديث صحَّ عن الحسن البصري، لكنه معلٌ بالإرسال؛ لأن الحسن إنما رواه بلاغاً، عن الرسول ﷺ، كما أن في متنه اختلافاً عن المتون السابقة؛ حيث جعل الآلهة في هذا الحديث، عشرة.

فلعل الصواب في هذا الحديث، أنه من مرسل الحسن، أخطأ فيه شبيب، فرواه عن الحسن، عن عمران بن حصين؛ فجعله من مسند عمران، والله أعلم.

وخلاصة الأمر: أن الحديث لا يصح مرفوعاً، عن النبي ﷺ؛ وإذا صحَّ، فهو حجة لمثبتة العُلوِّ، وقد سبق بيان وجه ذلك، والله أعلم.

وبعد هذا الرد، المُفَصَّل، المُطَوَّل، على الشُّبَه التي أثارها الكوثريُّ، والغُماريُّ، ومن تبعهما، حول حديث معاوية بن الحكم السلمي، وبيان تهافتها، وسلامة الحديث، وصحته: أُنبِّه إلى أنه قد رُويتْ أحاديث مرفوعة، عن النبي ﷺ ـ غير حديث معاوية بن الحكم ـ فيها سؤاله ﷺ، بلفظ: «أين الله؟»، لا أرى حاجةً للاشتغال بسياق متونها، والكلام على أسانيدها؛ لأن نقد الناقد: إنما توجَّه لحديث معاوية بن الحكم، ثم هذه الأحاديث لا تصح من قِبَلَ أسانيدها[٢].

---

(١) انظر: «الجرح والتعديل»: (٢/ ٥٣١)، رقم: (٢٢٠٧).

(٢) منها: حديث ابن عباس، وقد رواه: البزار في: «مسنده»: (١/ ٥٦٢ ـ مختصر زوائده)، والهروي في: «الأربعين في دلائل التوحيد» ص: (٥٣ ـ ٥٤)، وعزاه =

وأختم هذا البحث، بكلام للعلامة الألباني؛ يردُّ به، على المدعو: حسن السقاف، متابَعَتَهُ للكوثري والغماري في تضعيفهما لحديث معاوية ابن الحكم. قال ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ: «وإن من تلك الآثار السيئة، لعلماء الكلام، والمتأثرين بفلسفتهم ـ كذاك السقاف المغرور بهم ـ: أنهم لايقيمون وزناً لجهود أئمة الحديث، وعلمائهم، ونُقّادهم؛ فإنهم يسلطون أهوائهم، على ما صححوا من الأحاديث، أو ضعّفوا، فما راق لهم منها: قبلوه، واحتجوا به، ولو كان ضعيفاً، وإلا رفضوه، ولو كان صحيحاً!! وهذا ظاهر جداً في المتقدمين منهم، والمتأخرين، وأوضح مثال على ذلك:

= الهيثمي في: «مجمع الزوائد» إلى الطبراني في: «المعجم الأوسط»، و: «الكبير»: (٤/ ٢٤٤)، وضعَّفه بسعيد بن المرزبان، وأنه مدلس، وقد عنعنه، وكذا أعله الذهبي في: «العلو»، ص: (١٦) بسعيد هذا.

ومنها: حديث عون بن أبي جحيفة، عن أبيه، وقد رواه الطبراني في: «المعجم الكبير»: (٢٢/ ١١٦)، رقم: (٢٩٧)، والخطيب البغدادي، في: «التاريخ»: (٩/ ٣٤٣)، وقدضعف الهيثمي الحديث، في: «مجمع الزوائد»: (٤/ ٢٤٤).

ومنها: حديث عبد الرحمن بن حاطب، وقد عزاه الذهبي، في: «العلو»، ص: (١٧)، وابن حجر في: «التلخيص الحبير»: (٣/ ٢٢٣)، إلى القاضي: أبي أحمد العسَّال، في كتاب: «المعرفة»، لكن لم يذكرا مِنْ رجال إسناده، إلا أسامة بن زيد الليثي، عن عبد الرحمن بن حاطب، قال: جاء حاطب إلى رسول الله ﷺ، فذكر الحديث، فالله أعلم بثبوته

ومنها: حديث عكاشة الغنوي، وقد عزاه ابن حجر في: «الإصابة»: (٢/ ٤٩٥)، وابن الأثير في: «أسد الغابة»: (٣/ ٥٦٤)، والذهبي في: «العلو» ص: (١٧)، إلى ابن شاهين في كتابه: «الصحابة» وساق الذهبي إسناد ابن شاهين، لكن فيه مجاهيل. انظر كتاب: (أين الله؟) للشيخ سليم الهلالي، ص: (٢٩).

الشيخ الكوثري، وعبد الله الغماري؛ فقد ضعّفوا حديث الجارية؛ الذي فيه سؤاله ﷺ: «أين الله؟. قالت: في السماء. قال: أعتقها فإنها مؤمنة» وتبعهم على ذاك: الهالكُ في تقليدهم: السقاف! بل إنه زاد عليهم طغياناً، وغروراً؛ فقال في تعليقه على: (دفع شبه التشبيه): (ص: ١٠٨): (ونحن نقطع بأن النبي ﷺ، لم يقل: أين الله)!.

وقال (ص: ١٨٨): (ذاك اللفظ المُسْتشنع)!.

يقول المستهتر هذا، وهو يعلم أن الحديث متفق على صحته، عند علماء المسلمين، متلقى بالقبول، خلفاً عن سلف، واحتج به كبار الأئمة؛ كمالك، والشافعي، وأحمد، وغيرهم، وصححه مسلم، وأبوعوانة، وابن خزيمة، وابن حبان، ثم تبعهم على ذلك جماعة من الحفاظ ـ وبعضهم من المتأولة ـ كالبيهقي، والبغوي، وابن الجوزي، والذهبي، والعسقلاني، وغيرهم[1].

فماذا يقول المسلم العاقل، في جاهل، جاحد، مكابر، يخالف هؤلاء الأئمة، والحُفاظ؟! ويستشنع لفظ النبي ﷺ، الذي صححوه!! بل ويصف الذين يرددون هذا اللفظ النبوي (ص: ١٨٧) بـ(المجسّمة)، ويصف فضيلة الشيخ ابن باز؛ لأنه انتصر في تعليقه على: (الفتح): (١/ ١٨٨)، لعقيدة استواء الله على عرشه، وأنه يجوز السؤال عن الله بـ(أين

---

(١) لعل الشيخ ـ رحمه الله ـ اعتبر سكوت ابن الجوزي، عن القدح في الحديث، لمّا تأوله في كتابه: «دفع شبه التشبيه» إقراراً منه بصحته، والله أعلم.

الله؟)، فيقول ـ مُشيراً للشيخ، حفظه الله ـ: (ولا عبرة بكلام المعلق عليه ـ «الفتح» ـ البتة؛ لأنه لا يعرف التوحيد، فليخجل ـ بعد هذا ـ من يدعو الناس، إلى عقيدة: الله في السماء، وليتب!!).

وبالجملة؛ فهو جهمي جلْد، ينكر معاني آيات الصفات، بطريق التأويل، والتعطيل، كما فعل بآيات الاستواء، وينكر أحاديث الصفات الصحيحة؛ بادعاء ضعفها، ومخالفة علماء الحديث، والجرح والتعديل، كهذا الحديث، ونحوه كثير، . . . ويفتري في تخريجه، على بعض الأئمة، كما يضعف أحاديث اليدين، والقبضة، والأصابع، والضحك، وغيرها، فلعل بعض إخواننا يتفرغون له، ويكشفون للناس جهله، وضلاله، وعواره، كفي الله المؤمنين شروره»[١].

انتهى ما أردت إيراده من كلام العلّامة الألباني ـ رحمه الله ـ وبه ينتهي الكتاب، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم عل نبينا محمد، وعلى آله، وصحبه وسلم.

*****

(١) «سلسلة الأحاديث الصحيحة» للألباني، (١/ ١٠ ـ ١٢)، نشر: مكتبة المعارف بالرياض، طبعة جديدة، منقحة، ومزيدة، سنة: ١٤١٥ هـ ـ ١٩٩٥م.

الفهرس الموضوعي

منشورات دار التوحيد

سيصدر قريبا بإذن الله تعالى:

- أقوال التابعين في مسائل التوحيد والإيمان، د. عبد العزيز المبدل ـ الطبعة الثانية ـ.
- جهود الشافعية في تقرير توحيد العبادة، د.عبد الله العنقري ـ الطبعة الثانية ـ.
- جهود المالكية في تقرير توحيد العبادة، د.عبد الله العرفج.
- آراء المرجئة في مصنفات شيخ الإسلام ابن تيمية، د.عبد الله السند.
- مصادر النصرانية ـ عرض ونقد ـ، د.عبد الرزاق ألارو.
- أبو بكر بن العربي وأراءه في الإلهيات، د.سعد العريفي.
- القواعد الفقهية للدعوى القضائية وتطبيقاتها في المملكة العربية السعودية، د.حسين آل الشيخ.
- عادات الجاهلية وموقف القرآن الكريم منها، د. ابتسام الجابري.
- الشفاعة عند المثبتين والنافين، دراسة مقارنة في ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة، د. عفاف الونيس.
- رسالة في الحث على اجتماع كلمة المسلمين، وذم التفرد والاختلاف، للعلامة عبد الرحمن السعدي، تحقيق عبد الله آل مسلم ـ تطبع لأول مرة ـ.
- فوائد العراقيين، للأصبهاني، تحقيق خالد الأنصاري.
- رسالة فيمن يدعي أن من ذرية العباس بن عبد المطلب ﷺ "حمزة الخلف"، تأليف العلامة المحدث برهان الدين إبراهيم بن محمد الشهير بالناجي، تحقيق د. جمال عزون.
- التعليق الرشيق في التختم بالعقيق، تأليف العلامة المحدث برهان الدين إبراهيم بن محمد الشهير بالناجي، تحقيق د. جمال عزون.
- جزء فيه مجلس من حديث أبي الحسن علي بن إبراهيم بن داود العطار الشافعي، تخريج الحافظ الذهبي تحقيق د. جمال عزون.
- جزء فيه فوائد من رواية أبي العباس أحمد ابن بجير الذهلي (ت ٣٢١هـ) تحقيق د. جمال عزون.
- ذم الأشاعرة المتكلمين والفلاسفة، أحمد الغماري، جمع إعداد وتعليق د. صادق سليم.
- تكحيل العين بجواز السؤال عن الله ب"أين" والرد على أهل الضلال والمين: الكوثري، والغماري، والسقاف، ومن لف لفهم ، تأليف د. صادق سليم.
- رسالة في اختلاف ألفاظ الحديث النبوي، للصنعاني ـ تطبع لأول مرة ـ.

صدر عن الدار:

سلسلة الرسائل الجامعية

- القرآن الكريم ومنزلته عند السلف ومخالفيهم - دراسة عقدية - محمد الطاهري.

سلسلة رسائل أئمة وعلماء الدعوة

- الكلام المنتقى مما يتعلق بكلمة التقوى، للشيخ سعيد بن حجي الحنبلي تحقيق عبد الله آل مسلم.
- رسالة في أحكام النكاح، للشيخ سعيد بن حجي الحنبلي تحقيق عبد الله آل مسلم.
- فصل الجواب في استحقاق المتأخر فضل الصحاب، للعلامة حسن بن حسين محمد عبد الوهاب تحقيق عبد الله آل مسلم.
- الرسالة الدينية في معنى الإلهية ورسالة حقيقة الدعوة النجدية، للإمام عبد العزيز بن محمد بن سعود، تحقيق عبد الله آل مسلم.
- فتح المنان في نقض شبه الضال دحلان، للعلامة محمد بن زيد آل سليمان، تحقيق عبد الله آل مسلم.

سلسلة التحقيقات

- كتاب الأجوبة عن المسائل المستغربة من كتاب البخاري، للحافظ ابن عبد البر، تحقيق عبد الخالق ماضي.
- أخبار عمرو بن عبيد المعتزلي، للحافظ الدارقطني، تحقيق محمد آل عامر.
- الإمداد لمعرفة علو الإسناد، للحافظ عبد الله بن سالم البصري، تحقيق العربي الفرياطي.
- العقد المنظم في سيرة الشيخ عبد الله بن مسلم، عبد الله آل مسلم.
- ملاحظاتي حال مطالعاتي، للعلامة سليمان بن حمدان، تحقيق سعد السعدان.

سلسلة المؤلفات

- سؤالات ابن القيم لشيخ الإسلام ابن تيمية وسماعاته منه، عبد الرحمن الجميزي.
- حكم صيام يوم السبت في غير الفريضة، د. سعد آل حميد.
- حكم الشرب قائما، د. سعد آل حميد.
- المبادئ القضائية في الشريعة الإسلامية، د. حسين آل الشيخ.
- الأصول العامة والقواعد الجامعة للفتاوى الشرعية، د. حسين آل الشيخ.
- قطوف من تاريخ المسجد النبوي الشريف، سليمان بن صالح العبيد.



والرد على أهل الضلال والمين

الكوثري والغماري والسقاف ومن لف لفهم

دار التوحيد للنشر
الرياض

مطابع الحميضي - ت ٤٢٥٠٦٢٥

ردمك: ١-٩-٩٦٦٢-٩٩٦٠